جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الاجتماعية و أثرها على استقرار النظام السياسي في الجزائر

2011 - 2020

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبين

- عادل تواتي
- طارق بادي

إشراف

د. عبد الحميد فرج

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. الصادق جراية	جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي	رئيسا
د. عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
أ. عبد الفتاح سويد	جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2019 / 2020

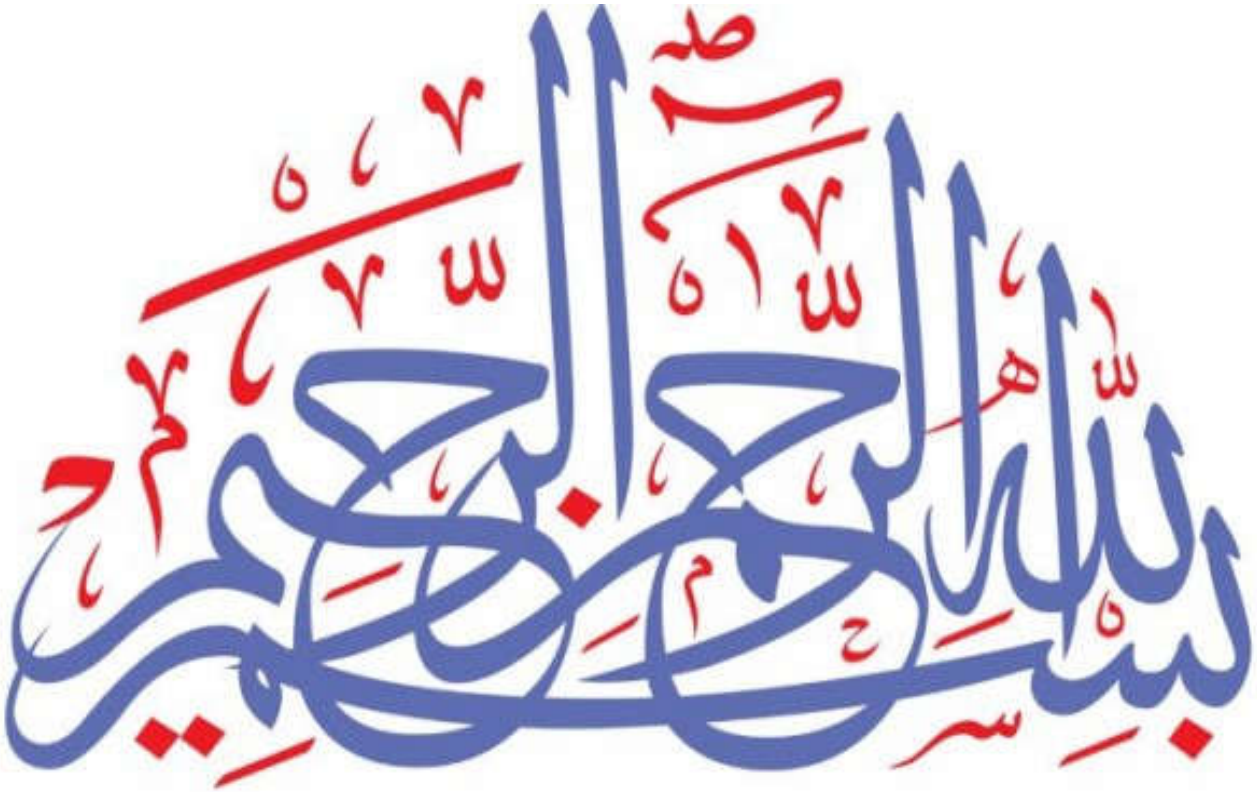
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمد والشكر لله عزّ وجلّ الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذه المذكرة

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور : عبد الحميد فرج

الذي كان لنا خير مُعين في إنجاز هذا العمل

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة وأستاذات قسم العلوم السياسية بجامعتنا

على ما قدموه لنا طوال مشوارنا الجامعي

شكراً للجنة التي تفضلت لتقييم على هذه المذكرة

كما نشكر جميع الطاقم الإداري من مسؤولين وأعوان إداريين

شكراً لمن مد لنا يد العون و لو بكلمة

إهـــداء

إلى الوالدين الفاضلين، حباً وتكريماً لهما

إلى الزوجة الكريمة تقديراً لسنوات المؤازرة والعون

إلى إبني وإبنتي قرة عيني

إلى أخوتي سندي في الحياة

إلى كل الأساتذة تقديراً وإجلالاً

إلى كل من يعيش للعلم ويناضل لرفع رايته

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

عادل تواتي

إهـــداء

إلى من علّمني قيمة العلم والعلماء، أبي الغالي

إلى من سهرت وتعبت من أجلي، أمي الحبيبة

إقراراً بفضلهما وتقديراً لجميل صنيعهما وحباً وتكريماً لهما

إلى صاحبة الدرب ورفيقة المشوار، زوجتي العزيزة تقديراً لسنوات المؤازرة

إلى أخوتي مختار، وفاء و جمال

إلى قرة عيني وزينة الحياة الدنيا بنتاي : آلاء و لينة

إلى جدتي الغالية ،أعمامي وعمّاتي، أخوالي وخالاتي كلٌ بإسمه

إلى المشرف الغالي : الدكتور عبد الحميد فرج

إلى من قاسمني هذا العمل أخي الحبيب : عادل

إلى كل أساتذتي وكل الطاقم الإداري بكلية الحقوق والعلوم السياسية

إلى جميع الأصدقاء والأحبة

إلى كل زملاء وزميلات العمل والدراسة

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة هذا الجهد

طارق بادي

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

دأبت الأنظمة السياسية، في كل دول العالم، على فرض الاستقرار السياسي والحفاظ عليه كهدفٍ جوهريٍّ لابد من تحقيقه، باعتباره شرطًا ضروريًّا ومسبقًا لتحقيق باقي متطلبات الحياة الكريمة للشعوب.

لكن، إلى جانب محورية الاستقرار السياسي، نجد أيضًا أن هناك هدفًا آخر يسعى أي نظام سياسي لتحقيقه إرضاءً للمواطنين، وحفاظًا على بقائه واستمراره بطرق سلمية وشرعية، وهو العمل باستمرار على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، ما يقود، في حالة المجتمعات التقليدية، إلى نقلها من مرحلة ما قبل الحداثة إلى الحداثة، وهذا ما يُعرف بعملية التحديث وهذا سعيا منه لتحقيق رضا للمواطنين من خلال برامج السياسة العامة للدولة.

تلعب السياسة العامة دورا بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل للنهوض بالدولة و تنميتها في كل المجالات والنواحي ، فإنها حظيت باهتمام متزايد من طرف الباحثين الغربيين لحد جعل منها تخصصا قائما بذاته خصصت له برامج ودراسات و حوليات و نشريات علمية ساهمت بدرجة كبيرة في ترشيد عملية صنعها وتنفيذها، وهذا ما نجده في الدول المتقدمة أين تحظى السياسة العامة بقدر من الأهمية، خاصة في الصنع والتنفيذ مما ينعكس على كافة مستويات التنمية في هذه الدول، وبالتالي تحقيق أعلى درجات الاستقرار السياسي فيها.

إن دراسة و تحليل السياسة الاجتماعية في أي بلد ضمن أدبيات السياسة العامة إنما يهدف إلى المساهمة في توضيح نتائجها على أرض الواقع وتحديد مساراتها ووقعها على الشعوب، وبما أن الهدف الاساسي من الخطط الإنمائية الحكومية هي تقليل مستوى الفقر وتحسين العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للقيم ومحاربة الصراع بكل أشكاله داخل المجتمع فإن دراستنا هذه سوف تركز على الإلمام بموضوع السياسات الاجتماعية و أصولها النظرية وكيفية إستخدامها من طرف النظام السياسي في محاربة الاقصاء الاجتماعي و المحافظة على صفة الديمومة في سياسات الرفاه الاجتماعي.

وبطريقة إزدواجية تبنت الجزائر إصلاحات ووضعت مشاريع تنموية وأطلقت الخطب السياسية في هذا المجال بما يؤكد ان هذا المسار يرتكز على تحسين الوضعية الاجتماعية للفرد وتمكينه من بناء إقتصاده لكن في نفس الوقت نلاحظ نوع من التسارع و الخلط في برامج الإصلاحات وبناء بعض المؤشرات في مستواها المعهود (كالفقر والتشغيل... وغيرها) مثلما أدت هذه النتيجة إلى وضع إقتصادي وإجتماعي متأزم على غرار العديد من الدول العربية.

لقد شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي بعد بروز ما يعرف بالربيع العربي وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت برؤساء كل من تونس ومصر وليبيا والتي كانت حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجانب العوامل الخارجية ، ولقد أحدث الربيع العربي وفي فترة وجيزة تغيرات جوهرية في المنطقة مما شكل ضغوطات متزايدة على أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بالربيع العربي ، أين ساهمت إلى حد كبير في تحريك عجلة الإصلاحات المجمدة ، مما أدى بالنظام السياسي الجزائري إلى البحث عن استراتيجيات وسياسات عامة بديلة خاصة في الشق الاجتماعي منها ، لاحتواء الوضع كإجراء استباقي محاولة في ذلك شراء السلم الاجتماعي لمنع أو تأجيل انتقال عدوى الحراك الشعبي- حسب نظرية الدومينو- .

أهمية الموضوع :

يعتبر موضوع السياسات العامة من بين المواضيع التي يهتم بها حقل العلوم السياسية، كما يحظى باهتمام الباحثين والأكاديميين في فهم وتحليل السياسات العامة من منطق أنها الأساس لتحقيق التنمية بجميع مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما ترتكز أهمية هذه الدارسة على متغير أساسي وهو الإستقرار السياسي، من خلال البحث في عن سبل تحقيقه والوصول إلية خاصة في ظل تفاعلات النظام الدولي والإقليمي الجديد.

تعتبر السياسات العامة في الجزائر من بين المواضيع التي تحظى بنقاش عالي جدا، وذلك لأهميته وضرورته من أجل الخروج بالجزائر إلى الوضعية الاقتصادية والسياسية الملائمة ووفق متطلبات التنمية المستدامة.

الإشكالية:

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل مختلف السياسات المتعلقة بالشق الاجتماعي التي انتهجتها الجزائر بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، ومن هنا تبرز لدينا الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمت السياسة الاجتماعية في استقرار النظام السياسي في الجزائر ما بعد 2011؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالسياسة الاجتماعية واستقرار النظام السياسي؟
- ✓ ما هي علاقة السياسة الاجتماعية باستقرار النظام السياسي؟
- ✓ ما هي انعكاسات السياسة الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2011- 2020) على استقرار النظام السياسي؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية انطلقنا من الفرضيات التالية :

- إن تبني سياسة اجتماعية ناجعة كفيل بأن تساهم في الحفاظ على استقرار النظام السياسي.
- كلما عزز النظام السياسي عملية التحديث الاجتماعي بتحديث سياسي ومؤسساتي كلما أدى ذلك إلى استقراره وبقائه.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع منها ما يتعلق بالموضوع نفسه ، ومنها ما هو علمي ، ومنها ما هو ذاتي لا يخل منه أي بحث.

1. المبررات الموضوعية:

تأتي هذه الدراسة في إطار اهتمام أكبر بدراسة وتحليل السياسات الاجتماعية من حيث الدور الذي تقوم به مع تقييم أدائها في الأخير.

كما أن الدراسة تأتي لتجاوز ندرة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تناولت علاقة السياسات العامة باستقرار النظام السياسي وتطبيقها في الحالة الجزائرية مع محاولة فتح آفاق جديدة للبحث في هذا الموضوع أمام الباحثين المهتمين بذلك.

2.المبررات العلمية:

ستحاول هذه الدراسة تطبيق وتوظيف الجوانب النظرية والمعرفية باستخدام المناهج و الإقترابات المناسبة لهذا الموضوع.

كما تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في بناء قاعدة معلومات عن السياسة الاجتماعية من حيث الدور الذي تقوم به بحيث يمكن الإستناد إليها في أي دراسة علمية في المستقبل.

3.المبررات الذاتية:

لا يخل أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلى إنجازه ، ولعل ما يدفعنا إلى معالجة هذا الموضوع من هذه الزاوية هو محاولة الوصول إلى مستوى من الفهم العلمي الرصين للواقع السياسي في الجزائر من جهة ، ومن جهة أخرى شغفنا لرؤية مستقبل زاهر لبلدنا العزيز تترسخ في ربوعه قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويعم فيه الأمن والاستقرار والنمو والإزدهار حتى يستعيد مكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المناهج والاقترابات:

المنهج الوصفي التحليلي : يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويُضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

منهج دراسة الحالة : هو منهج يقوم على جمع البيانات المتعلقة بوحدة البحث بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها وهذا ما ينطبق على موضوعنا، حيث تنحصر دراستنا على السياسات الاجتماعية في الجزائر بهدف تقديم تفسيرات علمية للنتائج التي نلاحظها على مستوى السياسات الاجتماعية والتفاعلات التي تقع بين المؤسسات المعنية بهذه السياسات وأثرها على استقرار النظام السياسي في الجزائر.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لمنهج دراسة الحالة باعتباره لا يسمح بتعميم النتائج على دول أخرى، فإنه يبقى ذو أهمية إذا تم طرح الأسئلة بشكل دقيق.

الاقتراب النسقي (النظمي) :عرف دافيد ايستون النظام السياسي بأنه التفاعلات التي تتعلق بالتخصص السلطوي للقيم في المجتمع أي بتوزيع الموارد بموجب قرارات ملزمة للأفراد و قدم إطارا لتحليل النظام السياسي يرى أنه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات و تنتهي بالمخرجات من خلال قيام عملية التغذية الاسترجاعية معاً للربط بين المدخلات و المخرجات .

حيث تشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام و تتضمن المطالب و يقصد بالمطالب ما تريده البيئة من النظام حيث يتعين عليه في سبيل الحفاظ عمى وجوده ان يستقبل المطالب و يستجيب لها بشكل مرض من وجهة نظر أصحابه و في نفس الوقت تقدم إلى النظام تأييدا ماديا و معنويا يساعد على الاستجابة بنجاح للمطالب ويقصد بالمخرجات القرارات والسياسات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب.

أما التغذية العكسية فهي عملية تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله أي قراراته وسياساته و هذه النتائج تولد مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد و تكفل التغذية العكسية للنظام نوعا من الديناميكية و الحركية و في هذه الدراسة يتم توظيف منهج تحليل النظم حيث يتتبع السياسات العامة الاجتماعية الصادرة عن النظام و أثرها في الحفاظ على إستقراره السياسي .

الدراسات السابقة :

لقد اعتمدنا في موضوع دراستنا إلى بعض الدارسات التي تناولت موضوع دارستنا ولو بجانب معين منه :

- اللبي مسعود، **واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة،2010/2009، حيث يرى الباحث أن هذه الدارسة تربط بين السياسات الاجتماعية التي طبقت في الجزائر خلال الفترة المدروسة ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، ولأن السياسة الاجتماعية الفعالة تستطيع أن تساهم في بناء مجتمعات تسودها العدالة

والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة، فهي تتخطى السياسات القطاعية والبرامج و الخدمات الاجتماعية (سياسات التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي) فالسياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وتخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وإخماد بؤر التوتر ، وتحسين الرفاه العام على اختلاف فئاتهم عن طريق التخطيط السليم ومحاربة الفساد وإرساء العدالة الاجتماعية، وقد اكتفى الباحث بسرد واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر دون أن يتطرق إلى انعكاسات هاته السياسات على الوضع العام واستقرار النظام السياسي بشكل خاص.

- كتفي فيصل، **السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، 2015/2014، وقد توصل الباحث إلى أهمية كل من السياسات العامة والاستقرار السياسي في مجريات الحياة العامة للأفراد وللنظام السياسي على حد سواء، وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بينهما، و يبرز ضرورة تبني النظام السياسي لسياسات رشيدة تتماشى مع متطلبات التنمية على كافة المستويات، للحفاظ على استقرار الدولة الاقتصادي، وتناول الباحث الموضوع من زاوية اقتصادية ولم يربط استقرار النظام السياسي بالزاوية الإجتماعية.
- عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، **تأثير التحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر**،2013/2012 ، الذي توصل إلى : لابد من محولة إعادة الوفاق بين الجزائريين والتركيز على تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات إضافة إلى التعديلات التي حاولت ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية مما أدى إلى عودة الاستقرار السياسي النسبي. ولكن الباحث أهمل الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية وبناء المجتمع من جديد ورفع مستويات المعيشة خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول وما حققه ذلك من امتلاء خزينة الدولة التي لم يشعر بها المواطن البسيط بل تظهر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة وهي تحدي من أهم التحديات التي يواجهها النظام الجزائري.

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء انجاز هذه الدراسة لا تختلف في حقيقتها عن تلك المألوفة لدى جميع الباحثين، ويمكن ذكر أهمها:

- نقص كبير في المراجع سواء تعلق الأمر بالمراجع التي هي باللغة العربية، أو باللغة الأجنبية، كون – في نظرنا– أن البحث متداخل ومتعدد المعارف في العلوم الأخرى (السياسة، الاقتصاد، علم الاجتماع...الخ.)
- تحليل السياسات العامة في الجزائر كموضوع أكاديمي غير واضح نتيجة عدم وجود محللي سياسات عامة، وهذا راجع إلى طبيعة الأنظمة المغلقة التي يصعب فيها وجود بيانات و إحصاءات دقيقة وغالبا هي بيانات غير موثوق بها، وبالتالي عزوف الباحثين عن القيام بدارسات نقدية.
- عدم إمكانية التنقل بين الجامعات وغلق المكتبات الجامعية والعمومية وهذا راجع إلى الأزمة الصحية " كورونا" التي تمر بها البلاد والعالم أجمع، والتي أدت إلى صعوبة التواصل.
- صعوبة الموازنة بين الفصول.

تقسيم الدراسة:

لمناقشة الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية : خصص الفصل الأول منها للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وقسم إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول إلى ماهية السياسات الاجتماعية، أما المبحث الثاني فإنه يناقش ماهية الإستقرار السياسي، والمبحث الثالث خصص لمفهوم النظام السياسي، في حين خصص الفصل الثاني للبيئة الإقليمية و أثرها على استقرار النظام السياسي في الجزائر، مقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول خصص لنشأة وتطور النظام السياسي الجزائري، وركز المبحث الثاني على الطابع الاجتماعي للدولة، والمبحث الثالث للأحداث الاقليمية و أثرها على بيئة استقرار النظام السياسي في الجزائر، أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لإنعكاسات السياسة الاجتماعية على استقرار النظام السياسي في الجزائر، وقد قسم إلى أربع مباحث، المبحث الأول تحت عنوان السياسات الاجتماعية وتحديات الربيع العربي، والمبحث الثاني يشمل تداعيات الأزمات الاقتصادية على مسار السياسة الاجتماعية، والمبحث الثالث خصص لحراك 22 فيفري وتحديات استقرار النظام السياسي، فيما خصص المبحث الأخير لتقييم مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر موضوع السياسات العامة بشكل عام والسياسة الاجتماعية بشكل خاص من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها من طرف العديد من الباحثين والمفكرين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وإضافة إلى ذلك فإن موضوع الإستقرار السياسي هو الآخر حظي باهتمام كبير من خلال الدراسات والتحليلات الفكرية التي تطرق إليها عدة أساتذة وباحثين، وهذا نظرا لإرتباطهما بشكل كبير بالحياة العامة لأفراد المجتمع من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى.

وانطلاقا من هذا فإننا سنتطرق في هذا الفصل المفاهيمي والنظري إلى كل من السياسات العامة الاجتماعية والاستقرار السياسي كونهما المتغيرين الأساسيين للدراسة، وهذا في ثلاث مباحث، الأول نتناول فيه ماهية السياسة العامة الاجتماعية، (من خلال التطرق إلى تعريف السياسات العامة، ثم السياسات الإجتماعية، ركائزها وعناصرها، وظائفها وأهدافها) ، وفي المبحث الثاني سنتطرق فيه لماهية الإستقرار السياسي، (من خلال تعريف الاستقرار السياسي، ثم مقوماته وأبعاده، مؤشراته ومعيقاته)، أما في المبحث الثالث فسنتطرق فيه لمفهوم النظام السياسي، (من خلال تعريف النظام السياسي وتطوره، ثم مهامه وخصائصه).

المبحث الأول: ماهية السياسات العامة الاجتماعية

عَرَف مجال السياسات العامة كغيره من المجالات المعرفية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة تحليلات ودراسات من طرف العديد من المفكرين والباحثين، وهو ما قاد إلى التطرق إلى مواضيع أخرى ذات صلة، من بينها موضوع السياسات العامة الاجتماعية، والتي سنتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف السياسات العامة

على الرغم من حداثة مصطلح السياسات العامة ومحدودية الدراسات والبحوث في هذا المجال مقارنة بما كتب عن غيره من المصطلحات السياسية و الإدارية، كما أن دراسته كتخصص لا تزال ناشئة وحديثة على مستوى الأقطار العربية، فإن هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي قدمت له من طرف مجموعة من الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية، ومع أن هناك تباين واختلاف في الكلمات والمعاني التي تحملها هذه التعريفات من حيث درجة تركيبها وبساطتها وكذا غموضا ووضوحها إلا أن هناك في كل تعريف شيء ما يعبر عن ماهية السياسات العامة ومضامينها المختلفة.

فبعض التعريفات تشبه السياسات العامة بالقوانين والأنظمة، بينما تشبهها تعريفات أخرى بالقرارات تارة و بالاستراتيجيات تارة أخرى.

إن بعض التعريفات تبرز المحتوى الايجابي الذي يقرر ويوجه بالتصرف الذي يلزم الجهات المعنية بوضع البرامج والخطط وتقديم الخدمات، بينما تبرز الأخرى النهي والإمتناع والكف عن التدخل أو القيام ببعض التصرفات والمنهيات، بل إن السكوت ذاته قد يعتبر سياسة عامة بموجب بعض التعريفات[1].

إضافة لذلك فإن من التعريفات ما يربط السياسات العامة بالأهداف الكبرى المستقبلية فيما تقتصر تعريفات أخرى على الأساليب والوسائل الموجهة لمعالجة المشكلات وتلبية الحاجيات المجتمعية.

1 عامر خضر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير آداء الحكومات**، بيروت:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008 ص:5.

ولقد تطورت مفاهيم السياسات العامة في ضوء المنظورات الفكرية الحديثة لعلماء السياسة والإدارة العامة والإجتماع، ومن خلال توجهاتهم التي أولت العناية بموضوع السياسة العامة حاولوا أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها على الرغم من وجود تفاوت وتباين حول الأسس التي ينطلقون منها عند بيان مواقفهم أو تعريفهم للسياسة العامة.

وسنحاول تقديم تعريفات للسياسات العامة بحسب المنطلقات الفكرية التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء والداعين لها.

1) السياسة العامة من منظور القوة:

فالقوة تمثل القدرة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور بشكل يميزه عن غيره نتيجة لامتلاكه لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة والشخصية[1].

قد عرف هارولد لازويل السياسة العامة بأنها": من يحوز على ماذا ؟ متى؟ وكيف؟" من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة[2].

فمنظور القوة يعكس إمكانية الصفوة في حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على الآخرين ، ويمكن للسياسات العامة أن تكون انعكاسا لوجهة نظر وإرادة أصحاب النفوذ والقوة، غير أن هذا المنظور وجهت له انتقادات من طرف الكثير من المفكرين والعلماء الذين لا يرون أن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات في المجتمع، فضلا على تداخل المضامين السياسية و غير السياسية للقوة من جهة وكذلك أن القوة ليست العامل الوحيد الذي يتحكم في النشاطات والتفاعلات المعبرة عن جوهر السياسة العامة[3].

---

1 –فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة لعامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، الجزائر: دار المسيرة للطباعة والنشر، 2007، ص: 32.

2 المرجع نفسه ، ص: 32.

3 المرجع نفسه ، ص: 32.

2) السياسة العامة من منظور تحليل النظام :

لقد وصف العديد من عملاء السياسة النظام بشكل عام و ذلك باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية و من هذه الزاوية يولي"ديفيد إيستون D .easton" اهتماما بالسياسة العامة ،أي من وجهة تحليل النظام كنتيجة و محصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات المرتكزات و السلوكيات أصول للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام فيعرفها: « هي توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة ،من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الآمرة الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات و المخرجات و التغذية العكسية».

يرى "جابرييل آلموند G. almend" بأن السياسة العامة: «هي محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم وتأييد) مع المخرجات (قرارات و سياسات ....) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستخراجية و التنظيمية و التوزيعية ،الرمزية...) ».

كما يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها :« تعبيرات عن النوايا التي تم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية و التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد و تحديد الجهات المسئولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف. »[1]

3) السياسة العامة من المنظور المؤسسي(الحكومة):

تقوم الحكومة برسم السياسات العامة و إتحاد القرارات و تنفيذها و تم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة من خلال هذا المنظور،فيعرفها "منري توني"بأنها :« تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة»

و عرفها "توماس داي"على أنها :« العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيئتها ،فهي تعبر عن كل شيء تقوم به الحكومة أو هي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل[2]».

أما تعريف"قصي خليفة الفهداوي "عن السياسة العامة بقوله:«هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة و المتغيرة و المكتفية و التابعة)التي تتفاعل مع محيطها و المتغيرات ذات العلاقة

1 ناجي عبد النور ، مبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** . الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع، ص: 22.

2 جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ،(ترجمة عمر الكبيسي)،ط1 عمان: دار المسيرة ،1999، ص:14.

من خلال استجابتها الحيوية (فكرا و فعلا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية و سلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف و البرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة و المستقبلية ،و التحسب لكل ما ينعكس عنها،و تحديد الوسائل و الموارد البشرية و الفنية و المعنوية اللازمة و تهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ و الممارسة التطبيقية، و متابعتها و رقابتها و تطويرها و تقويمها، كما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة، المطلوبة في المجتمع[1]»

و من خلال مجموع التعاريف المقدمة من خلال المنظورات المختلفة يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة على أنها:« مجموعة القرارات و التصريحات ،لا تكون في كل الحالات معلنة في صورة قانون أو مرسوم أو لوائح أو خطط أو برامج عمل تتعلق بمجال معين ،تصدر عن مؤسسات حكومية تعكس توازنات القوى في النظام السياسي لعلاج مشكلة معينة أو الوقاية منها[2]».

هذا وإن تقديم تعريف محدد بذاتة دون غيره للسياسة العامة يعتبر من الأمور غير المنطقية أو المقبولة نظرا لتعدد المجالات ولتباين وجهات النظر في الفلسفة والأفكار والمعارف، لكن تجدر الإشارة إلى أن جل التعريفات المقدمة للسياسات العامة تتشارك في خصائص معينة من خصائص السياسات العامة، لعل أبرزها أن السياسات العامة هي نشاطات حكومية وأنها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة أو تلبية للحاجات العامة لأفراد المجتمع.

[1] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق، ص: 38.

[2] ناجي عبد النور ، مبروك ساحلي ، مرجع سابق، ص: 26.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الاجتماعية

تعتبر السياسات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة ومحور اهتمام أي دولة باعتبارها عنصر أساسي لإستقرار المجتمع والتي يقوم بتطبيقها فاعلون اجتماعيون يتدخلون على مستوى الفرد الاجتماعي كونه الوحدة الأساسية لبناء المجتمع، وهشاشته تؤدي إلى هشاشة المجتمع ككل.

تعتبر السياسة الاجتماعية مشروع اجتماعي يستهدف التطوير والتنمية والذي يظهر من خلال قدرات النظام السياسي على حماية المواطنين والاستجابة لمطالبهم وبالتالي تحقيق التوازن الاجتماعي.

سنعرج في هذا المطلب على الإطار النظري للسياسة الاجتماعية وما شملها من عناصر كجزئيات جاءت في ظل تحول فحوى هذه السياسة، تندرج ضمن مضمون هذا المصطلح نظريا ، كما سنتناول التطور التاريخي الذي مر به مفهوم السياسة الاجتماعية.

أولا: تعريف السياسة الاجتماعية :

السياسة الاجتماعية social policy ، كلمة سياسة policy وتعني الافتراض بوجود غايات أو أهداف يتطلب تحقيقها، ولفظ إجتماعي social فيعني معايير مختلفة، فربما تتميز السياسة بكونها اجتماعية لأن المجتمع الذي يسلك مسلك حكومته الشرعية هو الذي يتبنى هذه السياسة، كالتي تهتم بالجوانب الاجتماعية للحياة ، كما تعتبر السياسة الاجتماعية فرعا من فروع السياسة العامة والتي تعبر عن أفعال الحكومة والتي تؤثر على نوعية الحياة لإفراد المجتمع[1].

أما السياسة الاجتماعية فتعني مجموعة المبادئ والقرارات التي تتوصل لها الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في المجتمع والتي يتحدد بمقتضاها الغايات والأساليب من أجل تلبية الحاجات النهائية لسكان المجتمع، وهذا يعني أن السياسة الاجتماعية هي ليست عملية ارتجالية وإنما هي عملية مخطط لها تهدف إلى إحداث تغير مقصود ايجابي، تصاغ وفقاً لمحددات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وحاجاته ونابعة من أيديولوجيته وعاداته وتقاليده، ولأجل أن تكون السياسة الاجتماعية ناجعة ينبغي إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات وتبادل الآراء، ويعتقد توماس أليوت Tomas Eliot أن

[1] JEAN DEAN" ،WHAT IS SOCIAL POLICY" ?13:42 الساعة : 2020/07/21 تم تصفح الموقع يوم :
<http:// www.policy.co.uk/sohort introductions/seamples/dean-sample.Pdf

السياسة الاجتماعية هي اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي.

ووفقاً لهذا التصور فان قرارات السياسة الاجتماعية تؤثر في حياة عدد كبير من الأفراد بصورة مباشرة آو غير مباشرة ، حاضراً أو مستقبلاً ، في مختلف الأمور آو في أمور معينة،ولهذا فهي تقوم بدور مهم في تحديد شكل العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

من وجهة النظر الأوروبية، السياسة الاجتماعية هي " السياسة التي تهتم بدراسة الأنظمة الاجتماعية الضرورية للإنسان وتوفير الرفاهية وتنميتها، ويفضل الأوربيون إضافة مدة الرفاهية والعيش الكريم لأن الرفاهية في رأيهم هي الطريقة التي يكون عليها الناس وتتوفر عن طريق الخدمات الضرورية، نظم الرعاية الاجتماعية والتربية، توفير الشغل والأجور العادلة، لكن الآن يجب البحث عن طرق تنظيم وتوفير هذه الأمور واستدامتها من طرف الحكومات والهيئات الرسمية والمؤسسات والجماعات الاجتماعية والجمعيات الخيرية المحلية–الرسمية وغير الرسمية– وعبر الأحياء والعائلات وعليه فإن فهم هذه الأمور يقودنا إلى استيعاب معنى السياسات الاجتماعية[1].

كما أن هنالك رأي يقول أن تعريف السياسة الاجتماعية يكون بتحديد مجالات السياسة العامة التي تندرج تحت المصطلح أو تحديد العوامل التي تميز السياسة الاجتماعية عن غيرها من السياسات[2].

أما المنظور العربي للسياسة الاجتماعية فيحددها بمجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة ،وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوى عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة[3].

---

[1] JEAN DEAN" ،WHAT IS SOCIAL POLICY مرجع سابق

[2] Hill Marshall**, understanding social Policy** (Oxford: Basil Blackwell, 1980), p:1.

[3] سلام عبد علي العبادي، مثال عبد الله غني العزاوي، **السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق**، مجلة كلية الأدب العدد 96، بغداد، ص ص: 48–49.

ويمكن القول أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة الخطط والبرامج التي تضعها الجهات المختصة لتحديد الحاجات الاجتماعية التي تأخذ بالحسبان موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية فضلاً عن الأيديولوجية السائدة فيه من اجل تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة.

ثانيا: تطور مفهوم السياسة الاجتماعية :

مر هذا المفهوم بمحطات تاريخية عدة أخذ في كل منها شكل معيننا ومسميات عديدة حسب الحضارات الإنسانية التي تعاقبت عصرا بعد عصر.

1. السياسة الاجتماعية عند الفراعنة :

تمحورت صور الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري القديم حول فئات اجتماعية معينة، كرعاية الفقراء من سكان مصر وأسر الحرفيين والمزارعين والاعتناء بالجنود ومساعدة الشباب والمسنين وهذا عبر لجان خاصة تابعة للإدارة السياسية ،إذ يتم حصر وتسجيل تعداد هذه الفئات وتخصيص أموال لهم، ويمكن اعتبار هذه العمليات بداية بسيطة للفكر الحديث الذي نراه اليوم بسم سجل تبادل المعلومات وهي أحد وسائل الخدمات الاجتماعية في المجتمع الحديث[1]. إلا أن هذه المساعدات لا يستفيد منها العبيد برغم من أن هؤلاء هم دعامة أساسية في بناء الحضارة الفرعونية وعمرانها الذي لا يزال قائما على مدى العصور، فسياسة ملوك مصر كانت تقصي هؤلاء وتحرمهم من أبسط شروط الحياة[2].

2. السياسة الاجتماعية عند الإغريق:

يستفيد القليل من سكان أثينيا من الرعاية والخدمات الاجتماعية التي تعطى من قبل ملوك دولة المدينة ،فالتعليم كان مقتصر على أسر الإشراف ولنبلاء دون سائر أبناء الشعب ،كما أن الرعاية الخاصة بالطفولة مقدمة إلا لأبناء قادة الجيش والمفكرين ،ويستفيد أهالي الجنود وقدامى المحاربين الذين يعيشون حالات البؤس والعجز من مساعدات انحصرت في المأكل الملبس والمشرب[3].

[1] أحمد إبراهيم حمزة، **السياسة الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2015، ص: 55.

[2] المرجع نفسه ، ص: 34.

[3] المرجع نفسه، ص: 35.

ويرى أفلاطون أن وظيفة الدولة هي إيجاد أوفق الطرق لإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات[1].

أشار أفلاطون إلى الوظيفة الأساسية للدولة في التفكير في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة وحماية المواطنين وتنظيم الرعاية لهم.

إلا أن الواقع يعكس خلاف ذلك لان المساعدات محصورة في شريحة معينة ،حيث يستثنى الأجانب كالعبيد منها وهذا لعدم امتلاكهم صفة المواطنة التي نادى بها مفكري الإغريق اعتبروها قمة رقي الفكر البشري.

3. السياسة الاجتماعية عند الرومان:

لقد شجع الرومان أعمال البر وإنشاء المؤسسات الخيرية وإسعاف معطوبي المعارك والحروب، وتوفير الغذاء والكساء لضعفاء الإمبراطورية ،حيث دونوا القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المواطنين ومنع التظلم وقتل السيد لعبده، واستمر التشريع الروماني في التقدم حتى وصل إلى تحريم الاستعباد ،وحرم على الآباء قتل أو بيع أبنائهم[2]، فالرومان هم أول من دون التشريع الذي يتعلق بحماية المواطنين من العبودية و ممتلكاتهم من النهب[3] فقد أخذت العديد من الدول الأوروبية العمل بالكثير من القوانين الرومانية خاصة منها المتعلقة بالحقوق والحريات العامة.

4. السياسة الاجتماعية عند المسلمين:

جاء الدين الإسلامي شاملا في مقاصده وغاياته، حيث أعطى للإنسان قدرا كبير يليق به، والنصوص الشرعية الدالة على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة، فحماية المستضعفين من الناس هم كل مسلم حاكما أو محكوما، وهذا لتحقيق الحياة الكريمة لهم، لذا قال الله تعالى" {وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }"[4] .

---

[1] مصطفى أبو زيد فهمي،حسين عثمان ،**الادارة العامة**،الاسكندرية (مصر)،دار الجامعة الجديدة ،2003، ص: 55.

[2] أحمد إبراهيم حمزة، مرجع سابق، ص: 36.

[3] مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان ، مرجع سابق، ص: 56.

[4] سورة أل عمران، الآية : 100.

وقال الله تعالى"{وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً }[1]".

وقال الله تعالى "{وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً }[2]".

وقال النبي صلى الله عليه وسلم" كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته [3]".

من خلال هذا يتضح أن مسؤولية الرعاية لا تقتصر على الحاكم فحسب، بل الرعية مشاركون في ذلك، فالإدارة الإسلامية لا تنحصر في الحاكم وحاشيته، بل المواطن جزء منها وعنصر مكلف بواجبه وخادما لغيره في المجتمع[4].

فعندما ظهر الإسلام بأحكامه تشريعاته كان هم النبي صلى الله عليه وسلم حماية الدعوة الإسلامية ونشرها كترسيخ مبادئها الشرعية التي من خلالها يقام العدل والتكافل الاجتماعي.

فالصدقات والزكاة تؤديان غايات اجتماعية، حيث من خلالهما تؤخذ الصدقات من أموال الأغنياء وتعطى للفقراء، وهذا للحفاظ على الأمن الاجتماعي، إذ أن المجتمع الإسلامي مجتمع متكافل هدفه مساعدة الناس دون تمييز استنادا إلى الأحكام الشرعية[5]. والزكاة كذلك فريضة وعبادة، شرعت للمسلمين وهي مقدار من المال يعطيه الغني للفقير ،تضامنا بينهما وتكافلا، وتتيح للأمة ضمان حياة اجتماعية عادلة.

والزكاة أيضا هي أعلى صور السياسة الاجتماعية في الإسلام فبها تتحقق الحياة الكريمة ويكرم الإنسان وتذيب عنه الحاجة ويسود الأمان الاجتماعي.

فالإسهامات التي جاء بها الإسلام فيما يتعلق بتطوير الحياة العامة و إرساء القواعد العامة كإقامة أمور المجتمع بما يصلحهم اختلفت عن ما سبق في الحضارات الإنسانية وجعلته رائدا بين الأمم.

---

[1] سورة الإسراء الآية: 29.

[2] سورة النساء، الآية: 36.

[3] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**،دمشق(سوريا)، دار ابن كثير، 1993 ، ص: 111.

[4] البنك الإسلامي للتنمية،**الإدارة في الإسلام**،جدة (السعودية)،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،2002،ص: 155.

[5] محمد علي الهاشمي، شخصية المسلم، الرياض (السعودية)، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،2004، ص: 234.

كما يميز السياسة الاجتماعية في الإسلام أنها جاءت لتحقيق العدالة الاجتماعية وأن مسؤولية تجسيدها مشتركة بين المواطن وحاكمه.

5. السياسة الاجتماعية في العصر الحديث:

ظهر مفهوم السياسة الاجتماعية في القرن التاسع عشر مع بزوغ الثورة الصناعية ونشأة المجتمع الرأسمالي وكان التعبير السائد لهذا المفهوم هو المسألة الاجتماعية والتي كان مجال اهتمامها حل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن حركات التصنيع كإيجاد الحلول التقليل من الأضرار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ،وتستهدف في شكلها التقليدي توفير احتياجات أشد الطبقات حرمانا في المجتمع.

وقد طورت الأمم المتحدة هذا المفهوم عندما قامت بعقد المؤتمر الأول لوزراء المكلفين بالسياسات الاجتماعية عام 1968 ليصبح المفهوم جديد أطلق عليه مفهوم الرعاية الاجتماعية وله أبعاد وظيفية تشمل البعد التنموي والبعد الوقائي والبعد العلاجي والبعد الإدماجي.

وقد وضعت العديد من الدول عند تطبيقيا للسياسة الاجتماعية عدة معايير ومقاييس مختلفة كالتعليم ،الصحة ، الثقافة، العمل والإسكان وهذا لتشمل كل الفئات الاجتماعية ،ويتجلى ذلك في الآليات الحكومية لتحقيق أهداف هذه السياسة المتمثلة في الأمان الاجتماعي الشامل الدائم وإزالة كل مظاهر الحرمان والمخاطر المتعددة كالزلازل والفيضانات والأمراض المعدية وكذلك الآفات الاجتماعية كالتميز والبطالة .

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وصور الاستعمار، وجد عدد من الدول النامية في الستينات والسبعينات الحاجة إلى تطبيق السياسات الاجتماعية كأداة لبناء الدولة في سبيل خلق مجتمعات متماسكة، فما يميز هذه الفترة أن السياسة الاجتماعية كانت منحصرة في تحقيق الكفاف للفرد واعتبار السياسة الاجتماعية غاية لا وسيلة، وأن العيش الكريم محدد بالسكن والعمل والتعليم و الرعاية الصحية فحسب متجسد في ما يعرف بدولة الرعاية ، لكن مع نهاية القرن العشرين ظهر هذا الطرح بمضامين أخرى تختلف عن سابقها[1].

[1] خليل زغدي، دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الاجتماعية دراسة حالة ولاية الوادي 2010-2015، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر،2017، ص ص: 40-41.

تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية ،حيث بدأت الدول الحديثة تهتم بتوفر الحقوق الأساسية للمواطنين وبعد إقرار وثيقة حقوق الإنسان عام 1948 وما أقرته في موادها أن من حق كل فرد في المجتمع الضمان الاجتماعي وأن يعيش في مستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية.

ومع نهاية المعسكر الشيوعي مطلع التسعينيات، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية الإطار العملي الذي طّور فعل مقاربة الحاجيات الأساسية، وهذا من خلال إيجاد مفهوم التنمية الإنسانية، الذي أتاح فرصة لإيجاد مؤشرات لقياس الوضع الاجتماعي تمكن من معرفة مدى تمتع الفرد بالحاجيات الأساسية وإزالة كل مظاهر الحرمان في حياته.

و تعتبر السياسة الاجتماعية في صورتها الحديثة تلك الرعاية التي تأتي في إطار الواجبات الأساسية للدولة والتي تلتزم بها تجاه رعاياها وهي بمثابة المسؤولية الأساسية ،التي تحال لأي حكومة من الحكومات جاهدة في سبيل توفيرها الحياة الكريمة للمواطنين عن طريق ما تتخذه من ترتيبات وإجراءات تعبر عن نفسها في شكل سياسات عامة للحكومة ،ولذلك تحرص في توليها أمور المجتمع على تحديد أهدافها ومبادئها والأساليب والوسائل التي ستسير عليها في سبيل تحقيق الأهداف ولذلك فإن السياسة الاجتماعية تكون جزءا من السياسة العامة[1].

المطلب الثالث : ركائز وعناصر السياسة الاجتماعية :

أولا : ركائز السياسة الاجتماعية[2]

وهي الدعائم والأسس والقواعد التي تصنع على ضوئها السياسة الاجتماعية في المجتمع وتتحدد مجالاتها وأهدافها العامة.

وتعرف كذلك على أنها المنابع التي تستخدمها السياسة الاجتماعية لتحدد في ضوئها أهدافها العامة واتجاهاتها والآليات التي على أساسها يتم تحقيق تلك الأهداف.

1.الشرائع السماوية: إن القيم والاتجاهات والمبادئ النابعة من الأديان السماوية في حد ذاتها ليست مجموعة من العبادات والشعائر فحسب، بل إنها تتجاوز تلك الشعائر إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وعلاقة الإنسان بالحياة الاجتماعية، فهي تمثل طابعا للتصرف والسلوك

[1] خليل زغدي، مرجع سابق، ص ص: 41-42.

[2] طلعت مصطفى السروجي وزملائه، **السياسة الاجتماعية**، دار الفكر، د ب ن،2015، ط1، ص ص: 22-23.

وأهم ما فيها أنها لا تصطدم بواقع الحياة حتى في ثوبها المعاصر، حيث يمد الإسلام السياسة الاجتماعية بالقواعد والإتجاهات فهو يكرم الإنسان ويدعو إلى مساعدة الضعفاء (الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة كما يتضمن العديد من قواعد التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي) ، يركز الدين الإسلامي على مفاهيم الرعاية الاجتماعية ويحدد اتجاهات السياسة الاجتماعية في مسؤولية الدولة وتنظيم الإحسان وبيت المال وفعل الخير والزكاة باعتبارها مصادر تمويل الرعاية الاجتماعية للإنفاق منها على الفقراء والمحتاجين وهنالك العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على ذلك، ومن هنا يمكن القول بأن الشرائع السماوية تتضمن أهم ركيزة من ركائز السياسة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة وتحدد أهدافها واتجاهاتها في إطار القيم الروحية والإيديولوجية النابعة من هذه الأديان.

2.الدستور : كلمة الدستور هي كلمة فارسية الأصل وقد دخلت اللغة العربية من خلال اللغة التركية وهي تعني القانون أو القاعدة وهو أيضا الأساس الذي يقوم عليه التنظيم الاجتماعي السياسي للمجتمع وهو المصدر الرئيسي للقوانين والتشريعات الاجتماعية، ولذلك فإن كل دستور في العالم يجب أن يكون معبرا عن القيم والعادات والأعراف نابعا من الجذور التاريخية للمجتمع ومعبرا عن الآمال والتطلعات لأن الدستور هو الوثيقة التي تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم عن طريق تنظيم العلاقات المختلفة بين جهاز الدولة وبين المواطنين، هذا فضلا على أن الدستور يجب أن يتضمن الاتجاهات والمبادئ العامة لسياسة الدولة.

وبصفة عامة نجد الدساتير قد تخط في أحد الاتجاهين، الأول عندما تتجاهل قيمة المواطن الفرد وتقسمهم إلى سادة وعبيد فيصبح المجتمع شبيها بمجتمعات العصور الوسطى الإقطاعية أما الاتجاه الثاني عندما تبالغ الدساتير في قيمة الحياة الفردية للمواطن وتهمل مصلحة الوطن كمجتمع واحد[1].

3.المواثيق العالمية والقومية: وهي المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي تعقد بين دولتين أو أكثر وتهدف إلى حشد الجهود الدولية لمعالجة بعض القضايا والمشكلات التي تؤثر علة دول العالم ويكون لأي دولة حق الانضمام إليها دون أن يتوقف ذلك عن موافقة الدولة التي سبقتها في التوقيع عليها.

[1] طلعت مصطفى السروجي وزملائه، مرجع سابق، ص: 24.

وهناك العديد من المواثيق العالمية التي صادقت عليها أغلب دول العالم مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ركز على حقوق الأفراد من الحرية والكرامة وعدم التمييز والحق في التعليم وحرية الرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات ومستوى كاف من المعيشة ... الخ، و الإعلان العالمي لحقوق الطفل عام 1956.

4.التشريعات والقوانين المحلية : هي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شؤون حياته وأساليب استمرارية المجتمع ويساهم في تحقيق العدالة ومعدلات الرخاء الاجتماعي ومواجهة الثغرات وتحديد آليات التنفيذ وهي أكثر مرونة ويمكن تغيرها مع أي تغيرات تطرأ في المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية .

5.التراث الثقافي : مما لا شك فيه أن لكل مجتمع من المجتمعات ولكل دولة من الدول لها ثقافة معينة تؤثر في تحديد سياستها الاجتماعية من خلال التاريخ الثقافي والاقتصادي لها ولأنظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية وكذلك المناخ الإنساني الذي يعيش فيه الفرد حيث أن لكل مجتمع أو دولة تراث ثقافي يحدد أو يساهم في تحديد السياسة الاجتماعية التي ترسمها الدولة لتحقيق الرفاهية والرعاية الاجتماعية لأفرادها.

ثانيا : عناصر السياسة الاجتماعية :

يقصد بعناصر السياسة الاجتماعية تلك المكونات الجزئية التي تتداخل وتكمل بعضها البعض لتخرج لنا في النهاية ذلك الكل الموحد الذي نطلق عليه مسمى السياسة الاجتماعية وتتمثل عناصر السياسة الاجتماعية التي يجمع عليها المختصين والخبراء في الجوانب التالية:

1.القرارات : اتخاذ قرارات السياسة الاجتماعية هي عملية سياسية بالدرجة الأولى حيث يقوم بتلك العمليات مجموعة متعددة من الأفراد والأجهزة ذات الصلاحية والمخول لهم سلطة اتخاذ القرار وإصداره ومن بين هذه الأجهزة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء واللجان المتخصصة في البرلمان، وبجانب هذه الأجهزة هناك بعض الأشخاص المسؤولين عن السياسة الاجتماعية في السلطة التشريعية ورجال القضاء وكذلك المستشارين ذوي التخصص والخبراء من أعلى المستويات وكذلك الباحثين العلميين في مراكز البحوث والدراسات العلمية والذين يهتمون بدراسة الحاجات والموارد والإمكانيات وكيفية تحقيقها عن طريق السياسة الإجتماعية[1].

[1] طلعت مصطفى السروجي وزملائه، مرجع سابق، ص: 25.

2.الايدولوجية السائدة في المجتمع : الايديولوجية هي الأفكار التي يعتنقها الغالبية العظمى من المجتمع وهي الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بطبقاته كافة وهي خليط من الذات الثقافي والاجتماعي والحضاري والآداب العامة المتفاعلة معا لشعب من الشعوب[1].

3.الأهداف بعيدة المدى : الأهداف هي الغايات المطلوب تحقيقها حتى يتمتع أفراد المجتمع بالرفاهية، ومن بين الأهداف العامة التي تسعى الدول إلى تحقيقها توفير مظلة من التأمينات تشمل جميع الأفراد مثل توفير فرص التعليم لكل المواطنين وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير كافة برامج الرعاية للأطفال والشباب والفئات الخاصة وغيرها.

4.مجالات العمل الاجتماعي: تحدد السياسة الاجتماعية مجالات العمل الاجتماعي ويمكن توضيحها كالتالي : بالنسبة لفئات الرعاية حيث يجب التركيز أولا على الطفولة بوصفها صانعة المستقبل يليها الشباب ثم العمال المنتجون والمسنين، أما فيما يتصل بالقطاعات فيجب أن تكون المفاضلة بينهم على أساس مدى الاحتياج.

5.الاتجاهات الملزمة والمنظمة للعمل الاجتماعي: ونقصد بها القواعد والمبادئ التي تحدد أبعاد العمل ومستواه، وتتحدد أهم الاتجاهات العامة في مجتمعنا في المشاركة و الديمقراطية في إصدار القرار والتفكير الجماعي ومنع احتكار القيادة وتوفير نوع من الرقابة والتصدي للمشكلات المختلفة والعدالة في تكافؤ الفرص في كافة المجالات وتذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق المساواة بين المواطنين وغيرها[2].

المطلب الرابع : وظائف وأهداف السياسة الاجتماعية :

أولا : وظائف السياسة الاجتماعية :

تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في تحقيق الرعاية والتنمية في المجتمع، ويمكن تحديدها في الوظائف التالية:

1.الوظيفة التنموية: وهي تعطي مكانة مميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة وضمان إعداد المواطن، وتقوم بدور واقع نحو المشاركة

[1] طلعت مصطفى السروجي وزملائه، مرجع سابق، ص: 21.

[2] طلعت مصطفى السروجي وزملائه، مرجع سابق، ص: 22.

والتكييف مع المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، كما تتجه الوظيفة التنموية نحو الأبعاد الثقافية والاجتماعية ورفع مستواها لدى المواطنين.

2.الوظيفة الوقائية: وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل المتطور من عملية التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجر وتغيير قيمي، أي أنها تعمل على مواجهة حدوث تداعيات سلبية للتعامل معها سلفا قبل وقوعها.

3.الوظيفة العلاجية: وهي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي أطلق عليها الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وفئة كبار السن والمعوزين الذين لا مأوى لهم، ويدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم وتوفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجونها.

4.الوظيفة الاندماجية: وعي التي اعتبرتها منظمة الأمم المتحدة نقلة نوعية في سياسة الرفاهية والتي تتطلب إعادة توجيه الموارد والبرامج والأشخاص بحيث يتحقق الاندماج والتكامل لجميع القطاعات في التنمية القومية الشاملة[1].

إن هذه الوظائف متكاملة ومنسجمة فيما بينها بحيث تتسم السياسات في العصر الحالي بالتنوع في المجالات وأنها تعمل خاصة على الوقاية والعلاج ومحفزة لمشاركة المجتمع المدني من خلال برامج وخطط منظمة، إذ أن وظائف السياسة الاجتماعية لا يمكن أن تصاغ أو تفعل إلا من خلال أسس وركائز معينة.

ثانيا : أهداف السياسة الاجتماعية[2] :

إن عملية تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية تتم عن طريق تحديد التشريعات التي تمكننا من إعداد البرامج وتحديد التاريخ التشريعي وتحديد مصادر التمويل اللازم لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتسعى السياسة الاجتماعية في أغلب الدول إلى تحقيق أهداف متعددة منها :

- تنمية الموارد البشرية والمساهمة في التوزيع المناسب لها من خلال تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر والمجتمعات والمشاركة في

[1] سلام عبد علي العبادي، مثال عبد الله غني العزاوي ، مرجع سابق ، ص:6.

[2] طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص: 27.

عملية التنمية، من خلال المشاركة الفعالة في بناء الإنسان والارتقاء بمستواه وتحقيق مصالحه بحيث تكون الغاية والوسيلة هي المشاركة الإيجابية في شؤون مجتمعه.

- تحقيق الرفاهية الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل العمل الاجتماعي بما يسهم في تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والجهود الضرورية الأخرى.
- تلبية الحاجات الأساسية والاجتماعية وذلك من أجل تدعيم الشعور بالانتماء والتضامن الاجتماعي والمواطنة وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تحقيق أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة جميعها في إطار السياسة الاجتماعية كما تحقق نوعا من التوازن والتكامل بين المستوى القومي و الإقليمي والمحلي في خطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة للمجتمع.

ثالثا : أهمية السياسة الاجتماعية[1] :

تعبر السياسة الاجتماعية عن تفكير منظم لسلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة، فهي تمثل مبادئ وإجراءات توجيه العمل الاجتماعي وتنظيمه، فهي تشبع إيديولوجية المجتمع وتعبر عن أهدافه العامة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية والفئات الأولى بالرعاية وكيفية رعايتها، ويمكن تحديد أهمية السياسة الاجتماعية فيما يلي:

- تدرس السياسة الاجتماعية الوضع الراهن وتقيم الخدمات الاجتماعية والوقاية من ظهور المشكلات وسوء الإدارة من المنفذين وإعداد الأهداف القصيرة والطويلة المدى والعمل على تحقيقها من خلال تعبئة الجهود وتنظيمها للوصول بالمجتمع إلى اتخاذ أهداف بعيدة المدى.
- تعمل السياسة الاجتماعية على تقدير الحاجات الاجتماعية وترتيب الأولويات عن طريق دراسة التغيرات الاجتماعية من أجل التخفيف من المشكلات الاجتماعية المصاحبة لهذه التغيرات.

[1] طلعت مصطفى السروجي، المرجع نفسه، ص: 26.

- تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة الارتجال والعفوية في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات، وتوضيح مجالات العمل وأسلوبه واتجاهاته وأسلوب القائمين على الأمور الخاصة بالتخطيط والتنفيذ.
- يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن توافرها أو يكون مطلوب توافرها.
- بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمادي في المجتمع حيث أنها تمثل مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية وتضع أساسا واضحا لعلاقات الأجهزة والبرامج والجهود التي يسهل معها وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينها.
- تعمل السياسة الاجتماعية على إيجاد لغة مشتركة بين القائمين على التخطيط الاجتماعي وبين الأجهزة التنفيذية والأجهزة المحلية بهدف الربط بين برامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية، والتأكيد على أهمية المشاركة الاجتماعية اللازمة لإنجاز خطط التنمية وضمان تحقيقها[1].

[1] طلعت مصطفى السروجي، المرجع نفسه، ص: 26.

المبحث الثاني: ماهية الإستقرار السياسي :

يعد الاستقرار بصفة عامة والاستقرار السياسي أحد الدعائم التي يتوقف عليها استمرار الأنظمة السياسية، فأي نظام سياسي يسعى إلى تحقيقه نظرا لتأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة.

فاستمرارية النظام واستقراره مرهون بمدى تقبل الشعب لعناصر النخبة الحاكمة من جهة ووظائف مؤسسات الدولة من جهة ثانية فعلى النخبة الحاكمة أن تعمل على كسب ثقة مواطنيها من خلال السعي لتحقيق تطلعاتهم لأن انعدام الثقة بين الطبقة الحاكمة والمحكومين يعرض النظام إلى أزمة تزعزع استقراره.

ونظرا للتداخل الواقع بين الاستقرار السياسي واستقرار النظام السياسي، ولتوضيح الرؤية للقارئ وإزالة الضبابية بينهما سنحاول من خلال المبحثين الثاني والثالث إزالة اللبس وإبراز مناطق التداخل بينهما.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

أولا : الاستقرار السياسي لغة واصطلاحا:

1. **الاستقرار لغة:**

ورد في القاموس: استقر، يستقر، استقرارا، و استقر الرجل بالمكان أي ثبت فيه و تمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه إذا لم يتغير أو يتم تغييره، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة[1].

ولقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، بحيث يعرف لسان العرب بأنه القرار في المكان أي القرار و الثبوت ،و يقول الله سبحانه و تعالى في محكم تنزيله : { و مثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار } أي ما لها من ثبات[2].

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره القواميس الأجنبية للاستقرار.

[1] بن الحاج يحي الجيلاني وآخرون، **القاموس الألفبائي**، بيروت: الأهلية للنشر، 1997 ، ص: 320.

[2] طه العواني ،**الحميد و الخبيث في مفهوم الاستقرار السياسي**، palscholars.com/ar/pdf.php?type=1&fId=2356

إذ يعرف القاموس (لروس**Larousse**) "الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه أو وجود حالة من التوازن المستمر[1]، والواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة انطلاق لتعريف الاستقرار السياسي.

2. الاستقرار السياسي اصطلاحا :

يختلف تعريف الاستقرار من عالم إلى آخر ومن اختصاص إلى آخر و سنستعين بأهم التعريفات لكتاب و مفكرين وردت حول الاستقرار السياسي:

تعريف سعد الدين العثماني: الاستقرار السياسي يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه ، و قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات و حاجات المواطنين ،حيث انه يتماشى بأساليب دستورية و بمرونة في حل الصراع، وقدرة مؤسساته على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام، حتى تتسنى له الاستمرارية[2].

تعريف مارتن بالدام: يرى بان الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم ، و لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية و هي حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون و النظام الداخلي، الاستقرار الخارجي. إذ انه كلما انتقض بعد من هاته الأبعاد الأساسية وقع خلل ما قد يفرز اثأر سلبية تهدد استقرار الدولة، كتراجع مستوى التنمية وانتشار الصراعات والانشقاقات داخل المجتمع وظهور العنف[3].

[1] -**Dictionnaire Larousse**, Paris, Larousse, 1982, p : 389

[2] سعد الدين العثماني، **دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2982 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 2010، ص:1.

[3] دروم علي، **أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص: 12.

يعرف حسن موسى الصفار "الاستقرار السياسي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة و أطرافها، و يقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء و النزاع والاحتراب[1]".

ترى نيفين مسعد" أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته.

تعريف كارولينا كورفال: الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل و النزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، و كذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الاستمرار و العمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف.

و يقابله اللاستقرار الذي هو نتيجة التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و تراجع الأداء المؤسسي بالإضافة إلى عدم وجود التجانس الثقافي ، حيث يعرفه حمدي عبد الرحمن حسن على أنه " عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بكل ما يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى."

و يرى أيضا بأنه" عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه[2] ".

بالنظر إلى هذا التعريف يتضح لنا بأن هناك مجموعة من المظاهر التي تظهر عدم استقرار الأنظمة السياسية من بينها عدم قدرة النظام الحاكم على تجاوز الأزمات التي تواجهها

[1] حسن موسى الصفار، **الاستقرار السياسي الاجتماعي ضروراته و ضماناته**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص 15:.

[2] حسان بن نوي، **تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص ص: 75-76.

البلاد والتحكم فيها، ما يؤدي إلى تراجع أدائه وفعاليته إلى جانب تراجع شرعية النظام السياسي الأمر الذي قد يفقد ثقة المحكومين تجاهه.

يعتبر الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي ويعد المفهوم أكثر المفاهيم تقصيراً وغموضا وهو مفهوم معياري قد يتسبب في استقرار دولة ما ، ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها لذلك من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها وتتكون مضامينها بما يتسم مع ظروف الزمان والمكان ويعتبر الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات السياسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها، ولعل من أبرز أنواع الاستقرار بالنسبة للمجتمعات الاستقرار السياسي الذي يعتبر أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتباعدة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص ومن بين أكثر المفاهيم عموماً وتعقيداً نظراً للجدل الكبير الذي شهده من أجل الوصول إلى معنى محدد ودقيق ، ويعتبر من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحاً لاستمرار المجتمعات وتفوقها لأنه يتضمن صياغة منظومة من السياسات تأخذ كل أشكال التغيير من أجل التقدم الذي لا يؤثر على جوهر الاستقرار بشكل عام يقصد بالاستقرار السياسي ندرة أعمال العنف السياسي مثل التظاهرات العنيفة أو أحداث الشعب أو حركات التمرد أو الاغتيالات السياسية أو أعمال التفجير والتخريب التي تستهدف مرافق وممتلكات عامة أو خاصة أو الحروب الأهلية أو حملات الاعتقال والمحاكمات لأسباب سياسية ..الخ، فتكرار مثل هذه الأعمال يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي يمكن أن تفضي إلى دورة من العنف والعنف المضاد وهو أسوأ وضع يمكن أن تتعرض له أيه دولة والاستقرار الحقيقي وليس السلطوي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والأمن والديمقراطية وكلها أمور تسهم بدورها في ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو محصلة لعوامل عديدة منها شرعية السلطة الحاكمة ومدى رسوخها ودرجة فاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها في إشباع الحاجات الأساسية وتأكيد هيبة الدولة في ظل سيادة القانون ومواجهة

المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع خاصة مثل مشكلات الفقر والبطالة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والفساد[1].

ينظر للاستقرار السياسي من أهم الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها النظام السياسي في حركة تطوره وإستمراره.حيث تناولته الكثير من المناهج الفكرية، كمنهج تحليل النظم، ومنهج البنائية الوظيفية...الخ.

يرى ديفيد ايستون في تعريفه للاستقرار السياسي وفق منهج تحليل النظم بأنه " القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، والقدرة على ضبط التغير والتحكم فيه.

وبناءا على ما تقدم فإن ديفيد ايستون في تعريفه للاستقرار يربط بين الاستقرار السياسي ودرجة التغير الاجتماعي وحدته في المجتمع، إذ يرى أن الاستقرار عادةً ما يرتبط بنوع التغير البطيء الذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الاستقرار في أي مجتمع.

كما يرى لوسيان باي بأنه" يرتبط بالقدرة على إحداث التغيير الموجه، كما يحتوي على التلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة، أي أنه يرتبط بالتغير المحكوم الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأكبر عدد من الأفراد.

فدور النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي يكمن في السياسات التي تتخذها النخبة السياسية، والتي تتجه نحو تحقيق قدر كبير من علاقات التعاون بين أعضاء النخبة الحاكمة فيما بينها من ناحية، وتدعيم علاقاتهم بأفراد المجتمع من ناحية أخرى، وإلى إزالة جميع أسباب الصراع أو العنف الاجتماعي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الاستقرار السياسي وحالة عدم الاستقرار السياسي يعملان على زيادة أهمية البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية التي تقوم بها الدولة وتأثيرها على النظام السياسي وعلى إمكانية جذب الاستثمار. حيث أن الاستقرار السياسي يتضمن استقراراً في

[1] رحاب عبد الحى محمد، **معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان 2017/2007**، دفاتر السياسة والقانون، قسم العلوم السياسية – جامعة النيلين – السودان، 2019، ص: 176.

الحكومة والصراع الداخلي والصراع الخارجي والتوزيع والتقسيم الأثيني وتأثير كل ذلك على المؤسسات السياسية بالاعتماد على مقدار قوتها أو ضعفها[1].

يمكن أن نستخلص من هاته التعريفات الآنف ذكرها على أن الاستقرار السياسي ما هو إلا محصلة لخبرة النظام السياسي في التعامل مع المطالب سواء الداخلية أو الخارجية بما يمكنه من الاستمرارية.

ثانيا : مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي العربي.

من أشهر الفلاسفة العرب الذين بحثوا في ظاهرة الاستقرار السياسي ، نجد الفيلسوف ابن سينا ،الذي انطلق في تحديد المفهوم من الفكرة المستمدة من حكمة الله عز و جلّ في خلقه ، إذ خلق المولى الناس درجات يختلفون في الصفات و القدرات و الأرزاق ، بل و أن هذا الاختلاف هو سبب استمرار البشرية ،و بالتالي يعتبره ابن سينا مقوماً من مقومات الاستقرار في المجتمع ، و يقدم تفسيراً لذلك بأن الناس لو كانوا كلهم أقوياء و أغنياء لتنازعوا على الحكم والسلطان إلى درجة الفناء، كما أنهم لو تساووا في الفقر و التواضع لما استطاع أحد منهم أن يساعد الآخر على البقاء ، و يكون مصيرهم أيضاً الزوال.

و يؤكد ابن سينا من ناحية أخرى أن الله عز و جلّ قد خلق الناس متساوين في الحقوق و الواجبات على الرغم من اختلاف قدراتهم و إمكانياتهم المادية .كما يؤكد على أهمية وجود القائد العادل في المجتمع المستقر، إلى جانب الصفات الأخرى التي يجب أن يتمتع بها ،كالشجاعة و العمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو في ذلك يتفق مع فكر الفيلسوف الفارابي، و إن كان هذا الأخير يضع شروطاً للإمامة هي أقرب إلى الفضيلة منها إلى صفات البشر.

أما الإمام الغزالي ، فقد ربط بين استقرار المجتمع و قوة الحاكم ، و هو في ذلك يتفق مع بعض الفلاسفة الغربيين لكنه يختلف معهم في حصره قوة الحاكم في أهليته و شرعيته الدينية كإمام ، و ليس في امتلاك أدوات القهر و الاعتماد عليها في حفظ أمن و استقرار المجتمع ، ومن ثم فإنه يرى أن الطاعة يجب أن تُتّبع من اقتناع المحكومين أو الرعية بقدرة الحاكم على

[1] رضوان محمود المجالي ، **أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، قسم العلوم الانسانية – جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، 2015، ص: 53.

تسيير شؤون البلاد بما يكفل و يحقق المصلحة العامة و ليس لأنه يملك القوة و النفوذ اللذين يفرضان طاعته على المحكومين.

بينما تناول عبد الرحمان ابن خلدون مفهوم الاستقرار السياسي من خلال فكرة العصبية التي تقوم عليها معظم نظرياته عن المجتمع و الحكم ، و ذلك باعتبار أن السلطة السياسية يجب أن تتوفر على ركنين أساسيين هما الكيان السياسي و الحاكم، و أن العصبية هي الأساس في اختيار الحاكم للسلطة السياسية لأنها عبارة عن مجموعة الناس تجمع بينهم روابط الدم و القرابة ، تختار من بينها القائد القوي ، و ترشحه لتولي الحكم و تمنحه رضاها و تأييدها ، وهو ما يحمل في مضمونه استقامة المجتمع و استقراره، لكنه على الرغم من أهمية قوة العصبية في التعبير عن قوة ووحدة المجتمع ، إلا أنها قد تتسبب في حدوث صراعات داخل المجتمع نتيجة تنافس العصبيات فيما بينها للوصول إلى السلطة التي تمثل لهم القوة و النفوذ[1].

ثالثا : مفهوم عدم الاستقرار السياسي :

إن عدم الاستقرار ظاهرة اجتماعية تشير بشكل عام ومجرد إلى غياب الثبات والاستقرار في صفات وخصائص الظاهرة، بحيث أن الظاهرة تكتسب صفات جديدة وتفقد صفات أخرى مما يعطيها صفة الاستمرارية في التغيير والتحول من حالة إلى أخرى في فترات زمنية مختلفة تبعا للعوامل المسببة لظاهرة عدم الاستقرار. وبما أن عدم الاستقرار ظاهرة مجتمعية فإنها تشتمل على عدة أنواع، عدم الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار المجتمعي، عدم الاستقرار الاقتصادي، وما يهمنا هو عدم الاستقرار السياسي.

يمكننا القول أن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى أن ثمة خلل أصاب عمل النظام السياسي وبدأ يعرضه لصدمات أو تغييرات ربما تكون متوقعة أو غير متوقعة وبما يعطي نتائج سلبية على أفراد هذا النظام المرتبطين به بوظائف عدة، وبعبارة أخرى أن عدم الاستقرار السياسي هو تعبير عن الخلل فير سير عمل النظام بشكل متسق ومقبول من قبل أغلب أفراد المجتمع ، نظريا يمكن القول أن عدم الاستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وكذلك عدم قدرة النظام على الاستجابة أو التكيف مع التغييرات

[1] محمد الصالح بوعافية ، **الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، قسم العلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2016، ص ص : 314-315.

السياسية، أما إجرائيا فيعني اللجوء إلى العنف السياسي المتزايد وعدم اللجوء إلى الأساليب الدستورية في حل الصراعات القائمة وعجز النظام السياسي على الاستجابة للمطالب النابعة من البيئة الداخلية للنظام أو البيئة الخارجية له.[1]

وهناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي على أنه حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو المحكوم تتسم بتزايد العنف السياسي وتتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام السياسي.

ويعرف كذلك عدم الاستقرار السياسي بأنه، عدم قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف[2].

وفي هذا الصدد وضع صموئيل هنتنغتون معادلة في عدم الاستقرار السياسي مفادها أن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة علة المؤسسات السياسية، أي ببساطة أن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة لها[3].

وعليه يمكن تشخيص ثلاثة أفكار رئيسية دارت حولها معظم تعريفات عدم الاستقرار السياسي وهي:

- أن المؤشر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي، ويكون وجوده مصاحبا للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والنسق الاتجاهي الغالب لهذا العنف يكون موجها من الأفراد بإتجاه النظام السياسي.
- أن فقدان النظام السياسي للشرعية يكون مصدرا لعدم الاستقرار السياسي.
- فقدان النظام السياسي للقدرة على تلبية تطلعات الشعب يعد أيضا مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار السياسي[4].

---

[1] وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار السياسي العراقي بعد 2003**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، 2015، ص ص: 29-30.

[2] المرجع نفسه ص: 30.

[3] صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993، ص: 73.

[4] وسام حسين علي العيثاوي، مرجع سابق، ص :30.

رابعا : اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي:

1. **المدرسة السلوكية :** يقسم هذا الاتجاه الاستقرار السياسي إلى نوعين وهما:

يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي والعنف السياسي وفق الاتجاه المعياري Normative ويشير إلى التوجهات والمعتقدات إلى يؤمن بها الجماعة، أما الاتجاه المنفعيUtilitarian فإن مفهوم العنف السياسي يشير إلى المعتقدات التي يؤمن بها الجماعة .

فإن أنصار هذه المدرسة السلوكية أعطوا لنا تعريف إجرائيا العنف السياسي حيث يعرفونه: "بأنه مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل آجال الشغب والانقلابات والحرب الأهلية لكن لقد وجهت لهذه المدرسة عدة انتقادات بحيث أنها اعتمدت في تعريف الاستقرار السياسي على عدم وجود عنف سياسي كأنها تركز على أحد الجوانب الظاهرية هو السلوك السياسي وأهمل الجوانب الأخرى، فالأهمية والمؤسسات السياسية داخل صفوف النخبة والتي قد لا تعبر عن نفسها في مظاهر سلوكية واضحة لا تحظى باهتمام هذه المدرسة، ولذلك يمكن القول أن المدرسة السلوكية تقيس أحد أبعاد الظاهرة الاستقرارية ولذلك فهي لا تصلح وحدها لتفسير الظاهرة[1].

2. **المدرسة النظمية:**

تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، وحسب المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم والإبقاء عليه فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل المؤسسات عن النخبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها.

إذن فالمدرسة النظمية أو النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل في نظرته إلى الاستقرار من زاوية قدرة المؤسسات على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها[2].

---

[1] أحمد إسراء إسماعيل، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، مصر، 2007، ص ص: 45-46.

[2] كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة بلقايد بوبكر، تلمسان، 2007 ، ص :52.

3. المدرسة البنائية الوظيفية:

يرتكز أصحاب هذا الاتجاه على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية وعلى التكيف مع المتغيرات والبيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات، وترى هذه المدرسة بأن مفهوم الاستقرار السياسي هو بناء على مسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد طارئة ينبغي تصحيحها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي توازنه واستقراره دليل على حيويته ولا تخلو هذه النظرية على النقد حيث ركزت على بعد واحد وهو البعد المؤسسي، ولذلك وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تصلح وحدها في دراسة الاستقرار نظرا لعدم شمولها لكافة أبعاد الظاهرية.

4. **المدرسة الأدائية:**

تعتمد هذه المدرسة على الربط بين الاستقرار والأداء الحكومي، حيث أنصارها أن الاستقرار ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تمتد في خمسة أبعاد:

- ✓استمرارية الأبنية الحكومية فترة طويلة من الزمن.
- ✓قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات ايجابية.
- ✓قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن.
- ✓قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مطالب المقدمة إلى النظام السياسي.
- ✓قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها[1].

المطلب الثاني : مقومات وأبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي:

اولاً: مقومات الاستقرار السياسي :

يتوقف استقرار أي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الارتباط فإنه توجد عوامل أو مقومات ومتطلبات تمثل ركائز ضرورية كلما زادت درجة انسجامها كلما زادت درجة الاستقرار السياسي.

[1] عميرة محمد أيوب ومالكي رتيبة، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013، ص ص: 14-15.

1. المقومات السياسية:

فمن المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه وجود أبنية سياسية متمايزة الاختصاصات، فقدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت، وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى. كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسيات وتنفيذها[1].

بحيث يرى ماكس فيبر أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.

ومنه فإن الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وهذا ما يؤدي إلى استقرار الحالة أيضا في المجتمع بالكامل مادام هذا المفهوم راجعا إلى واقع الرضا الفعلي والقبول وليس إلى الإكراه.

فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر، والتي بدونها –كما يقول ماكس فيبر–بأنه يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة.

ومن جهة أخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي على اعتبار أنها الآلية الأساسية لإرساء البناء المؤسسي للدولة، إضافة إلى أنها تشكل إطارا للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي، ومن ذلك يربط " هنتنغتون "بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار[2].

وعليه فإن استقرار أي نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من جهة و درجة المؤسساتية من جهة أخرى، فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار السياسي أوفر والعكس نقيض ذلك، باعتبار أن

---

[1] محمد شلبي، **الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند (دراسة مقارنة)** ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، العدد 01 ، 2001، ص: 131.

[2] بقدي كريمة، مرجع سابق، ص: 62.

المأسسة السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية قومية تتضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الانجاز وتنمية بنى متخصصة والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة.

ومنه فإن المقومات السياسية الأساسية للاستقرار السياسي ترتكز أساسا على الشرعية السياسية والمشاركة السياسية والمؤسساتية السياسية، وأي تفاعل وانسجام فيما بينها يحقق الاستقرار السياسي ويدعمه.

2. المقومات الإقتصادية والإجتماعية:

و تتمحور المتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي حول الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية ، حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية الداخلية أو الدولية على حد سواء، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة، أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس[1].

3. المقومات الثقافية والفكرية:

إن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل

[1] كتفي فيصل، **السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص: 28.

الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار.

فيرى محمد الغزالي أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وهو ما أكد عليه الماوردي حيث يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية.

لذلك فإن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.

إلا أن هذا الرأي–حسب وجهة نظر الباحث –لا يمكن اعتماده بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها فالديمقراطية حققت العدالة فيها وأيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي مع استمرار عملية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية.

وعليه فإذا كان هناك اتجاه يرى أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات مما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي، فإنه يوجد اتجاه آخر يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي ويفسرون ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلا كونها تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرارا سياسيا لا تضاهيها به أي دولة في العالم وينطبق الحال على دول ككندا، أستراليا و بريطانيا وان كانت النسب أقل من سويسرا، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول له دور أساسي في استقرارها.

إذن فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزءا فعالا من النظام الاجتماعي الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط، وبهذا يتحقق استقرار النظام واستقرار الحكم .

ومن هذا كله فإن الاستقرار السياسي يتوقف إضافة إلى اعتماده على المقومات الأساسية التي تم التطرق إليها، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هناك نواقض وعراقيل تهدده، إذن فالاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية وذلك من خلال تحقيق أربعة أبعاد.

1-أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية و الاجتماعية الرئيسية للمجتمع.

2-أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

3-أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

4- أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها[1].

ثانيا: أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي : تعرض الفكر السياسي الغربي لأبعاد الاستقرار السياسي مركزا على ثلاثة أبعاد أولها السلوك السياسي البشري والبعد النفسي والبعد المؤسسي ويمكن إيجاز ذلك في الآتي:

1. **البعد السلوكي الإنساني** : ويشمل مفهومين هما:

أ. عدم اللجوء إلى العنف السياسي : يسعى أي نظام سياسي للسيطرة والاحتكار علي وسائل وأدوات العنف فالدولة لا تسمح بوجود قوة خاصة داخل إقليمها، كما أنها تسيطر على أدوات القوة والقهر كالجيش وقوات الأمن وتستخدمها كأداة لتطبيق الدستور لحفظ النظام السياسي الذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار، فالعنف السياسي غالباً ما يرتبط بالمجتمعات الغير مستقرة إلى جانب استخدام الدولة أدواتها لممارسة القوة أو التهديد باستخدامها للتخلص من العنف السياسي، إلا أن هنالك وسائل أخرى تساعد النظام في اكتسابه لشرعيته ويرى البعض أن العنف السياسي يمكن أن يخدم النظام السياسي فمثلاً وجود بعض أعمال العنف من قبل

[1] كتفي فيصل، مرجع سابق، ص ص: 29-30.

الجماعات المعترضة وبذلك يكون مؤشر العنف السياسي إيجابياً على المدى الطويل إذا لم تستخدم السلطة العنف ضده.

ب. التقييد بالقواعد القانونية : ويمكن التمييز بين مستويين أولهم عدم انتهاك القواعد والأحكام الدستورية سواء من قبل الحاكم مثل عدم اللجوء إلى الاعتقالات بدون محاكمة عادلة وإتخاذ إجراءات قمعية ضد الجماعات المعارضة وعدم حل المجلس النيابي قبل إنتهاء مدته الدستورية، مثل عدم القيام بممارسات تكون خارج الإطار القانوني كالقيام باستخدام أساليب عنيفة في التعبير عن أرائهم ومطالبهم، وثانيهما التعديلات الدستورية فالدستور يطرأ عليه تعديل فوجود الإنسجام والثبات والاستمرارية في الدستور مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

2.بعد أداء المؤسسات : يعني أن توازناً في مدخلات النظام ومخرجاته ويرى (ديفيد أيستون) أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المدخلات والمخرجات تتمثل في المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أو معنوية ، وتتأثر المخرجات من خلال عملية تعرف بالتغذية العكسية وتستمر الدورة لوجود التوازن بين المدخلات والمخرجات مما يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته والانسجام بين مؤسسات النظام ، ينتج عنه حالة الاستقرار السياسي وفي المقابل يوجد قصور في المخرجات ومن الأسباب المؤدية إلى ذلك وجود فجوة بين ما يرغب فيه الأفراد وبين ما تقدر عليه السلطة وما ترغب فيه ، أو قد يحدث القصور نتيجة لحادث فجائي مما يجعل الأداء بطيئاً ويحملون السلطة المسؤولة الكاملة ومن الأسباب الأخرى ضعف المؤسسات السياسية لعدم قدرتها مواجهة هذه المدخلات وهذا التنافر بين المدخلات يؤدي إلى عدم الاستقرار[1].

3.البعد النفسي : تتمتع أبنية النظام السياسي ومؤسساته بالشرعية والشرعية مرتبطة بقدرة النظام السياسي على توليد الاعتقاد بأن المؤسسة الحكومية القائمة هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع وبذلك تكتسب أهمية في إيجاد الاستقرار السياسي وينبع الاستقرار من عاملين هما موقف الجماهير من نظامها السياسي ومدى رضاها من دعمها له، وقدرة النظام وكفاءته في إشباع الحاجات ومقدرته على التأقلم والتكيف مع الظروف المتغيرة ، الرضا عن الوضع

[1] رحاب عبد الحى محمد، مرجع سابق، ص ص: 176-177.

القائم يتصل مفهوم الشرعية بالحصول على الرضا والذي لا يتم ببساطة بل يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات المختلفة ومدى مقدرتها على تلبية متطلبات أفراد المجتمع ، كذلك الرضا قد لا يعكس رضا الأفراد على الوضع القائم بشكل كلي فربما يعبر عن عداوة غير ظاهرة للنظام تتحين الفرصة للظهور ، إلا أنه يمكن القول أن الرضا عن الوضع القائم هو تدعيم للإستقرار السياسي بينما عدم الرضا يؤدي خلق حالة عدم الاستقرار ويتضح أن هنالك نوعاً من التداخل والتشابك بين الأبعاد المختلفة للاستقرار السياسي بمعنى أن كلاً منها يتأثر بالأخر فغياب العنف السياسي يؤدي إلى حالة من الاستقرار والذي ينعكس على الالتزام بالقواعد القانونية كما أن التوازن بين المدخلات والمخرجات يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته ، والانسجام يؤدي إلى الاستمرارية وكذلك إضفاء الشرعية على النظام يولد نوعاً من التقبل والرضا على الوضع القائم ويؤدي إلى تقليل العنف السياسي[1].

المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار السياسي

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. نمط انتقال السلطة في الدولة:

يقصد بتداول السلطة بشكل عام وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب.

وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على قاعدة النظر إلى التداول السلمي على السلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي[2].

وبذلك فالتداول السلمي على السلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي الذي هو حكم غير أبدي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو

[1] رحاب عبد الحى محمد، مرجع سابق، ص ص: 176-177.

[2] صفي الدين خربوش، "تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات"،على الموقع : http://www.aljazeera.net ، تاريخ الإطلاع 2020/07/20 ، الساعة : 20:53.

تحالف آخر، ومن مدة إلى مدة أخرى، بحسب رغبات الشعب كما تظهر من ناتج ممارساته السياسية[1].

أما انتقال السلطة وربطه بمؤشرات الاستقرار السياسي فيقصد به تحديدا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال هذه طبقا للقانون والدستور فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي. وبذلك يصبح تداول السلطة هنا ذو أساس ديمقراطي لأن القوى التي هي خارج السلطة تجد أن لها الحق في المشاركة فيها أو ممارستها طبقا للدستور والقوانين الانتخابية في مقابل التزام من بيده السلطة بهذه القوانين والقواعد مع تفهمه بعدم أحقيته في احتكار السلطة ومن ثم الاعتراف بتداولها سلميا.

أما إذا تم انتقال السلطة عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي[2]، كونه راجع إلى احتكار السلطة ومنع تداولها مما أدى إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملا طبيعيا كتعبير عن عدم تمثيل السلطة لعموم الشعب ومصالحه، والنتيجة في النهاية إما استقرار سياسي أو عدم استقرار سياسي[3].

2. شرعية النظام السياسي :

يثير مفهوم الشرعية قدرا واضحا من الالتباس والاختلاف بين المفكرين والباحثين فيها، فهي على وجه الخصوص مشكلة مربكة عند الجميع، غير أنه وبشكل عام هناك شبه اتفاق على أن الشرعية السياسية يقصد بها تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية. بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيقه لمصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وبعبارة أكثر وضوحا أن النظام السياسي يكتسب شرعيته الحقيقية من تقبل

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 2003، ص: 265.

[2] رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، على الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show تاريخ الاطلاع : 2020/07/21، الساعة : 17:37.

[3] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص: 267.

أفراد الشعب لحكمه مع خضوعهم له عن طواعية حقيقية، ويرى الباحث محمد نصر المهنا أن الشرعية هي سند شرعي يتمثل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي، في حين أن الباحث السيد يس يرى أن الشرعية تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة، وبمفهوم المخالفة فإن إشكالية الشرعية تحدث عند تراجع القبول أو انعدامه لدى الأغلبية من المحكومين للحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة، فمشكلة الشرعية هي انهيار في البناء المؤسساتي، وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي.

وعليه فالشرعية السياسية التي يكتسبها النظام السياسي تعد من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي بدوره يعد من دلائل الشرعية السياسية، أما انهيار الشرعية فيعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول وطواعية، مما يؤدي إلى إمكانية استخدام العنف بكل أشكاله وبالتالي حدوث حالة عدم استقرار سياسي[1].

3. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة :

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، ذلك أن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلاد في حال تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن قوة الدولة يجب أن لا تتناقض مع الاستقرار السياسي الحقيقي لأن القوة قد تفهم بشكل ملتبس إذا تم ربطها بالاستقرار السياسي المطلوب. فهذا الأخير ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبع في الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه.

وبالتالي فقوة النظام السياسي تكمن في مدى امتلاكه لعناصر القوة الضرورية داخليا من خلال التدابير المختلفة والتي تصب فعليا في مصلحة المواطنين والمجتمع بشكل عام، وخارجيا بالقدرة على حماية أمن البلاد وصد أي اعتداء خارجي. وعليه إن كان النظام قويا فيتحقق

[1] بتة الطيب ، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي 1999-2011**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3 ، 2013، ص: 42.

الاستقرار السياسي، أما إن كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع صون سيادته أمام العدو الخارجي وعاجزا عن تحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية هو التبعية للنظم القوية مما يحدث على المدى الطويل أو القصير حالة من عدم الاستقرار السياسي[1].

4. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

يقصد بالقيادات السياسية هنا السلطة التنفيذية، ذلك أن بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة هو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، ولكن ينبغي أن يقترن ذلك برضا الشعب. أما التقلبات الحاصلة في هذه المناصب من خلال سقوط الحكومات بمعدلات كبيرة، وذلك بسبب قصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة فإذا قلت مدتها عن ذلك فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي[2].

5. الاستقرار البرلماني:

البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها)رئاسي، برلماني، مختلط)، ولا يجوز مع ذلك للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

وعليه فاستمرار البرلمان في أدائه لوظائفه المنوطة به بنص الدستور المكرس للديمقراطية الحقيقية يعد إحدى مؤشرات الاستقرار السياسي وفي العكس من ذلك سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي[3].

[1] بتة الطيب، مرجع سابق، ص: 43.

[2] بتة الطيب، المرجع نفسه ، ص: 44.

[3] عزو عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، على الموقع : http://www.ahewar.org :تاريخ الاطلاع : 2020/07/25 ، الساعة: 12:34.

6. الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد أهم المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي، ويرى البعض أنها تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة.

أما الباحث ناجي عبد النور فيرى أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

وبذلك تعد المشاركة السياسية أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، وأيضا من خلال المؤسسات الشرعية التي تيسر وتشجع اللقاءات والتجمعات السياسية. ويساهم تشجيع المشاركة السياسية في تطبيق وتجسيد الشرعية السياسية.

إذن فالمشاركة السياسية التي تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم بحرية في مختلف القضايا، وكذا الحرية في اختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، تعد من أهم الوسائل التي تمكن من تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي.

أما إذا غابت المشاركة السياسية الحقيقية، وقام النظام الحاكم بتقويضها ومنعها، بما يعني حضر الحريات أو التضييق عليها، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسمى بأزمة المشاركة السياسية والتي تعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة الحاكمة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب من جهة أخرى وتصبح بذلك المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية، وهذا ما من شأنه أن ينعكس سلبا على الحياة السياسية محدثا بذلك على المدى القصير أو البعيد حالة من عدم الاستقرار السياسي[1].

[1] بتة الطيب، مرجع سابق، ص: 45.

7. غياب العنف والحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والانقلابات العسكرية:

إن العنف السياسي هو التعبير الرئيس لحالة عدم الاستقرار السياسي، واختفاء العنف السياسي يعد مؤشرا للإستقرار السياسي. ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه،أعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها واختيار أهدافها أو ضحاياها، والظروف المحيطة بها، وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية، أم ترمي إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الاجتماعي) والعنف قد يكون رسميا (مؤسس) أو غير رسمي (شعبي(، فالأول موجه من النظام ضد المواطنين أو جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة. أما غير الرسمي فيكون موجه من المواطنين تجاه النظام أو رموزه. أما الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والانقلابات العسكرية، فتتمثل بأبرز مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، وذلك للجوئها إلى العنف على أوسع نطاق[1].

8. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن ربطه إجمالا بالوضع الأمني والاقتصادي وكلا السببين بدورهما يؤديان إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على توفر قدر من الاستقرار السياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة عالية دل ذلك على عدم وجود استقرار سياسي. وأحيانا قد تكون العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة[2].

9. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فنجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي القائم تسهم في رفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد مما يخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الجماهيري للنظام السياسي وسياساته الحكومية ، وبالتالي يدعم من استقرار هذا النظام ويعد احد مؤشرات استقراره[3].

---

[1] وسام حسين علي العيثاوي، مرجع سابق ، ص: 34.

[2] رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق، ص: 46.

[3] وسام حسين علي العيثاوي، مرجع سابق ، ص: 34.

10. استقرار السلطات:

المقصود باستقرار السلطات هو محدودية تغييرها سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، فالبقاء الطويل يعد مؤشرا للإستقرار السياسي شرط أن يكون مقترنا برضا الشعب، ويعد التغيير السريع في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

11. سيادة القانون والقدرة على تطبيقه:

يقصد بمبدأ سيادة القانون أن تكون القواعد القانونية فوق إرادات أفراد المجتمع جميعا حكام ومحكومين، وأن يلتزموا جميعا بإتباع أحكامه، فإن لم يلتزموا بالقاعدة القانونية وخاصة الحكام صارت تصرفاتهم غير قانونية ومخالفة للقانون.

على الأغلب أن مراحل انعدام الاستقرار السياسي هي مراحل تراجع قدرة الدولة على تطبيق القانون وسيادته على الجميع، إن قدرة الأنظمة السياسية على حفظ الأمن وتوفيره للمواطنين بطرق لا تناقض الدستور أو حقوق الإنسان يمثل مؤشرا للإستقرار فيما يكون فقدان تلك القوة أو ضعفها أو لجوء الأنظمة إلى استخدام العنف السياسي وبوسائل غير شرعية دليل على انعدام الاستقرار السياسي[1].

12. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية الأولية:

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

ولكن المشكلة في واقع الحال ليست في التعددية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين، أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات.

فالنموذج الأول غالبا ما ينتج عنه بروز الولاءات ما دون الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق والسودان.

أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلان الهوية الوطنية على الهويات ما دون الوطنية[2].

---

[1] وسام حسين علي العيثاوي، مرجع سابق، ص :33.

[2] بتة الطيب، مرجع سابق، ص: 46.

المطلب الرابع: معيقات الاستقرار السياسي:

إذا كان الاستقرار السياسي هدف أصيل لكل نظم الحكم في الحقبات التاريخية السابقة ،فإنه أضحى بمثابة هدف ضروري و مطلب ملح في عالمنا المعاصر،بل أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي و دولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي و الدولي و لما له من تأثير على كيان و مستقبل المجتمع الدولي و الاستقرار الدولي ، إلا أنه هناك مجموعة من العوامل المهددة و المعيقات التي تحول دون استتباب هذا الاستقرار السياسي المنشود،فنحن عندما نتحدث عن معيقات الاستقرار السياسي نحن بالضرورة نتحدث عن عدم الاستقرار السياسي الذي يشير إلى فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام القائم من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحولات ونتائجها.

إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته[1].

وذلك يظهر جليا من خلال وجود علاقة وثيقة بين عدة متغيرات وظاهرة الاستقرار السياسي، إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة، فقد تكون هذه المتغيرات في حد ذاتها مصدرا للاستقرار السياسي، كما يمكن أن تكون سببا لعدم الاستقرار السياسي، ويمكن القول أن هذه المتغيرات في ظل ظروف وأوضاع معينة قد تكون عوامل تدعيم الاستقرار والحفاظ عليه، كما يمكن أن تكون في ظروف أخرى عاملا من عوامل عدم الاستقرار.

لذلك فإننا عندما ننتقل الحديث عن أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نجد أنفسنا أمام مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتضافر جميعها في إبراز هذه الظاهرة واستمرارها في العديد من المجتمعات.

ولتفسير وتدعيم ذلك سنستعين بمنهج التحليل النظمي لأن من أحد الاهتمامات الأساسية لهذا المنهج تتمثل في تفسير كيف يحافظ النظام السياسي على وجوده عبر الزمن، وهنا يمكن

[1] كريمة عبد الرحيم حسن، **أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث مشكلات و تجارب التنمية**، بغداد: دار الحكمة، 1990، ص ص: 68-69.

التركيز على أساليب استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي ، ذلك أن كل نظام سياسي يواجه مطالب وتهديدات وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمراره ووجوده.

فالنظام السياسي يصاب بحالة من الخلل بسبب ضعف أحد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورغباته مما يؤدي إلى تناقص شرعيته، هذه الشرعية التي تفترض وجود اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطات الحاكمة من أداء الوظائف الموكلة إليها، وفي حالة عدم وجود هذا التوافق فإن الرأي يختلف ويظهر التباعد وعدم الانسجام، وهذا ما يدل على وجود حالة من عدم الرضا وعدم الاستقرار في المجتمع.

كما أن عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، ويتعرض النظام إلى الاختلال ويعجز عن جلب المساندة والموارد والدعم الضروري لبقائه واستمراره.

إذ كثيرا ما يأتي فقدان أو ضعف شرعية النظام وانحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها أي عدم قدرتها على إدارة وتحقيق وظائف النظام وهذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطنين بالسلطة ما يجعل استقرار النظام السياسي الشرعي في خطر.

إلى جانب ذلك يمكن أن يختل الاستقرار السياسي بسبب تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسات النظام القمعية، أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيف قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام، حيث أن ممارسة القمع هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي، حسب رأي "نيفين عبد المنعم مسعد"، وبرأيها أيضا أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا، فإنّ ذلك لن يستمر على المدى البعيد، لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي [1].

من جهة أخرى فإن من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط وعدم الرضا والغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي، حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره، وقد ربط الباحث العربي الدكتور

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص:10.

"فاروق يوسف "بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، وهو يعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات ، في معنى أن أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي، إما لأن الموارد المتاحة لهم غير كافية أو لأن ما يتاح لغيرهم من الموارد لا يتاح لهم، فسوء توزيع الموارد –عدم العدالة في التوزيع– قد يكون من شأنه في كثير من الأحيان أن يمثل تهديدا للاستقرار السياسي داخل المجتمع.

ويرى" عبد الله خليفة "أن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقرارها هي[1]:

1 .عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.

2.عدد الأزمات الحكومية داخل البناء المؤسسي.

3.عدد الإضرابات العامة.

4.عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.

5.عدد المظاهرات المعادية للحكومة.

6.عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.

7.عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف الداخلي.

أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقرار الدولة هي:

1.عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة.

2.عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجة للدولة.

3.عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.

4.عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.

5.عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها.

6.عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة.

7.عدد المرات التي التجأ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا.

[1] عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص :211–212.

8.عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.

9.عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب.

10.عدد الاتهامات التي وجهت للدولة.

11.عدد القتلى في الصراعات الخارجية.

ويرى" عبد الرحمن خليفة "أن كل هذه المؤشرات تقود إلى نتيجتين تعدان المؤشرين الأساسين لحالة عدم الاستقرار السياسي وهما التغيرات الوزارية المتوالية والسريعة، والتغيرات في النظام نفسه بسبب الانقلابات العسكرية[1].

وقد ذهبت بعض الدراسات الكمية التي تناولت موضوع العنف السياسي على الخلط بين مفهومي العنف السياسي باعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي،و بذلك أصبح المفهومان مترادفين ،وعلى الجانب الآخر أصبح الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي. ومن خلال استعراض العديد من تعريفات مفهوم عدم الاستقرار السياسي خلص احد الباحثين إلى انه":وضعية تتسم بالتغيير السريع ،غير المنضبط أو المحكم وبتزايد العنف السياسي و تناقص الشرعية و انخفاض قدرات النظام السياسي، و بذلك تتمثل عناصر الاستقرار السياسي في اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي و عدم احترام القواعد الدستورية،و تناقص أو انهيار شرعية المؤسسات النظام .

من جهة أخرى وضمن المعالجات الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي تأتي دراسة الآن ريتشاردز Alan Richards بعنوان " الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط" وهي تعكس الصلة الوثيقة بين مجالي الاقتصاد و السياسة في تحليل الظواهر الاجتماعية، فهو يقول بان عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ليس حدثا عرضيا و إنما هو"ظاهرة مزمنة" بمعنى أنها استمرت بشكل مطرد و إن اختلفت أشكالها عبر فترة ممتدة من الزمان، مما يدفع البحث في العوامل الهيكلية أو البنائية التي تساعد على تفسير هذه الظاهرة، بعبارة أخرى فإنّ اطراد ظاهرة ما يجعل من الضروري تجاوز الأسباب أو العوامل المتعلقة بالبناء الاجتماعي و المتصلة بتلك الظواهر.

[1] عبد الرحمن خليفة، مرجع سابق، ص:212.

و في هذا السياق، فإنه بالنسبة للجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط يركز "الآن ريتشاردز "في دراسته على ثلاثة جذور هي: البطالة،و غياب الأمن الغذائي و نقص الأموال المتاحة للاستثمار وهي كلها تصب في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و ما يرتبط به من تدهور لمتوسط دخل الفرد .

ومن جهة أخرى وحسب رأي البعض هناك عوامل خارجية تسبب عدم الاستقرار السياسي من بينها: التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول المستضعفة وفقا للتطورات الدولية، والذي يترتب عنه في معظم الأحيان إجراء تغييرات سياسية في أوضاع هذه الدول، فعلى سبيل المثال، تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف فوجود تدخلات خارجية مع وجود تناقضات داخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي، كما أن تغيرات البيئة الدولية مثل السباق نحو التسلح يساهم في عدم استقرار النظم المعتدلة، فتأخذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بالانهيار بسبب ذلك.

والحقيقة أن هذه العوامل التي ذكرناها لا تصلح لأن تكون وحدها إطارا لتفسير ظواهر عدم الاستقرار السياسي و القول بذلك لا يعني على الإطلاق التقليل من شأن هذه المقومات و لكنه يعني أنه من الضروري وضعها في السياق الاجتماعي و التاريخي الأوسع بما يتضمنه من عوامل داخلية –بنائية و ذاتية– وعوامل إقليمية و دولية.

ورغم كل هذه العوامل والعراقيل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وغيرها من العوامل فإن ما يهمنا في هذه الدراسة هو ظاهرة الفساد السياسي التي أصبحت في كثير من الدول مشكلة تهدد الاستقرار السياسي فيها، فهي أحد أهم أسباب عدم الاستقرار ولا يظهر لنا ذلك إلا من خلال دراسة خصوصية طرح كل من مسألة الفساد والاستقرار في شمال إفريقيا كوحدة دراسة حتى تظهر لنا العلاقة التأثيرية بينهما[1].

[1] كريمة بقدي، مرجع سابق، ص ص: 63-64.

المبحث الثالث: مفهوم النظام السياسي

إن الوصول إلى ذكر تصنيفات النظام السياسي، وخصائصه التي يتميز بها لا يكون إلا من خلال التطرق إلى تعريفه، وذكر أهم الخصائص المشتركة التي تتميز بها الأنظمة السياسية.

المطلب الأول : تعريف النظام السياسي :

لعل محاولة إعطاء تعريف دقيق وواضح للنظام السياسي، يكون عن طريق التركيز على مراحل منهجية تخدم المصطلح المراد تحديد معناه، ومن أبرزها المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي.

أولا : التعريف اللغوي للنظام السياسي : مصطلح النظام لغة يقصد به ترتيب الأمور على نحو معين لتحقيق هدف محدد، أما لفظ سياسي POLITIEIA فهي صفة مشتقة من السياسة والتي يراد بها عند العرب السوس بمعنى الرئاسة.

كما تعني كلمة السياسة La politique المدينة التي كانت تثير في الأذهان أمر تنظيم العلاقات بين الناس سوا أكانوا حكاما أو محكومين، وهو التعريف المعتمد في اللغة اليونانية قديما[1].

أما في اللغة الإنجليزية فالمصطلح Policy هي المعبرة على معنى السياسة، حيث تنقسم إلى مقطعين هماPOLIS وCITY ويقصد بهما ما يلي:POLIS:أي الحاضرة، CITY : بمعنى إجتماع المواطنين الذين هم أهل المدينة كما أن لهذه الكلمة POLICY معاني أخرى لعل أبرزها: البلدة، الدولة، الجمهورية، الدستور، النظام السياسي، المواطنة، الأمور السياسية[2].

ثانيا : التعريف الإصطلاحي للنظام السياسي :

التعريف اللغوي يختلف عن التعريف الإصطلاحي والذي سوف نشير إليه، أين اعتمدنا في تعريفنا هذا على آراء العديد من الفقهاء ومفكري القانون والعلوم السياسية ولعل أبرزهم :

[1] إبن منظور، **لسان العرب، النظم السياسية**، ج6 ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996 ، ص:429.

[2] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ،2004، ص:15.

جورج بيردو GEORGE PERDO يرى أن النظام السياسي عبارة عن كيفية ممارسة النظام في الدولة، وبموجب التأمل في التعريف الذي اعتمد عليه يتضح لنا بأن النظام السياسي لأي بلد كان ماهو إلا أداة للحكم الذي يتناول دراسته القانون الدستوري.

أما دافيد إستون DAVID ISTON يرى أن النظام السياسي هو تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في حقيقة الأمر جزء من مجموع النظام الإجتماعي، إلا أنه تفرع عن هذا الأخير من أجل البحث والتحليل، يتضح لنا أن النظام السياسي عنده ما هو إلا جزء من نظام أشمل ألا و هو النظام الإجتماعي، لهذا يؤكد أنه عبارة عن علاقة تأثير متبادلة بين النظام الإجتماعي والسياسي، لذا يؤكد أن النظام الإجتماعي هو محور ومركز النظام السياسي الذي يعد أكثر الأجزاء تطورا وتأثيرا في حياة الدولة، أما روبير دال ROBERT DAHL يعرف النظام السياسي على أنه: نمط مستمر للعلاقات الإنسانية بحيث يضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة.

أما ماكس فيبر ،MAX WEBER يعرف النظام السياسي على أنه نظام يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة[1]

فالقاسم المشترك بين مختلف هذه التعاريف التي أقدم على تعريفها كل عالم سياسي ومفكر قانوني أعلاه، هو النظر إلى النظام السياسي على أنه جزء من نظام كلي هو النظام الإجتماعي، إل أنهم يختلفون في وجهة نظرهم للنظام السياسي في ميزة رئيسية، فنظرة إستون تغلب فيها ظاهرة القوة وتوزيعها في مؤسسات النظام السياسي والسلوك الذي تسلكه جماعات هذه المؤسسات بغرض صنع القرار السياسي، في حين نجد أن روبير دال يركز على السلطة، أما فيبر إعتمد في تعريفه على الإكراه المشروع.

وانطلاقا من التعاريف المشار إليها أعلاه، يتضح لنا أن النظام السياسي ما هو إلا مجموعة من القواعد والأجهزة المترابطة فيما بينها مبينة نظام الحكم و السلطة ووسائل وأهداف ممارستهما، ومركز الفرد فيها وضماناته من قبلها.

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص:364-365.

ثالثا : التفريق بين الدولة والنظام السياسي :

تعد الدولة، واقعا ومفهوما، مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وإن كانت كبراها وأبرزها، وتمارس الدور الرئيسي فيه. ولكن هذا لا يعني أن النظام السياسي يمكن أن يكون هو الدولة، وأن يقلص مفهومه فيصبح مفهوم الدولة. وذلك أن النظام السياسي يضم العديد من المؤسسات السياسية الأخرى غير الدولة. وتؤدي هذه المؤسسات وظائف ذات أهمية للنظام السياسي الذي يتمتع أصلا بإستقلال ذاتي. ولا شك أن العديد من هذه المؤسسات لا تملك سلطة إكراه كالتي تملكها سلطة الدولة السياسية، ولكن العلاقات بين السلطة السياسية والمجتمع كله لا يمكن أن تقام أو تجسد إلا من خلال هذه المؤسسات. ثم إن أفراد المجتمع جميعا لا يشاركون في الحياة السياسية إلا عن طريق هذه المؤسسات، ولا تصاغ الأهداف السياسية إلا بمساعدتها.

ولربما بان الفرق بين النظام السياسي والدولة في أوضح معالمه إذا ما حللنا المؤسسات السياسية نفسها، فالنظام السياسي لا يضم هيئات الدولة وحدها، تنفيذية، تشريعية وقضائية، بل كذلك مؤسسات وتنظيمات سياسية أخرى، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. وتتجلى أهمية هذه المؤسسات والتنظيمات في النظام السياسي حين ندرس هذا النظام والدولة سوسيولوجيا، فنجد أن هذه الدراسة تتجاوز تحليل الدولة من منظور المؤسسات الدستورية والقانونية الأخرى، أي من منظور قانوني صرف، أي يمكن القول بأن علاقة الدولة بالنظام السياسي هي علاقة الجزء بالكل.

وفي لغة السياسة، تستعمل الدولة بمعنيين: معنى ضيق وآخر واسع، ففي المعنى الضيق الدولة هي إحدى مؤسسات النظام السياسي، وتملك وسائل قسر لإطاعة أوامرها، بينما في المعنى الواسع فالدولة هي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله، وفي هذا المعنى يستخدم مفهوم الدولة مرادفا للنظام السياسي ، فإذا ما قلنا الدولة الجزائرية أو الدولة التونسية على سبيل المثال كنا نريد النظام السياسي في كل من هذين البلدين.

ونخلص مما سبق إلى أن مفهوم النظام السياسي أوسع من مفهوم الدولة بمعناه الضيق، ولكنه أوسع أيضا من مفهوم التنظيم السياسي للمجتمع بالرغم من أنه من أهم عناصر النظام السياسي ، وبيان ذلك أن التنظيمات السياسية هي حقا الوسيلة لتحديد أهداف المجتمع

الرئيسية. وهي الوسيلة كذلك لتقرير الاتجاهات السياسية، ولصياغة القواعد السياسية والقانونية ولإدارة المجتمع كله. ولكن النظام السياسي لا يمكن تضييق مفهومه بحيث يصبح مجرد تنظيمات سياسية للمجتمع، حيث يرينا الواقع أن الحياة السياسية والعلاقات السياسية هي أوسع جدا من أنشطة التنظيمات السياسية، بل أسرع تطورا في اتجاهها الايجابي أو السلبي على حد سواء[1].

المطلب الثاني : تطور مفهوم النظام السياسي :

لا يتواجد النظام السياسي في فراغ، وإنما في بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها، وبالرغم من تناوله كنظام مستقل، إلا أنه واقعيا يتفاعل مع النظم المجتمعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبيعية، وهو يتفاعل أيضا مع البيئة الخارجية والإقليمية والعالمية.

وتطور مدلول النظام السياسي راجع إلى اتساع نشاط السلطة، فقد كان نشاط السلطة في الماضي محددا بحماية البلاد من الاعتداء الخارجي وبضمان الأمن في الداخل والقيام بإشباع الحاجات الأساسية التي يعجز عن إشباعها النشاط الفردي ومن ثم كانت فكرة السياسة محددة، وكان نشاط السلطة تفرضه المحافظة على الجماعة وليس تعديل نظامها الاجتماعي، وبالتالي كان لكل من السياسة والاجتماع مجالها الخاص، فالسياسة تجد مجالها في حماية بعض المصالح العامة الكبرى، والاجتماع مجاله نشاط الأفراد الحر ومعاملاتهم التي لا سلطان للسياسة عليها. ولكن نشاط الدولة أخد يتسع شيئا فشيئا وتدخلت في مجالات كانت محظورة عليها من قبل، وأصبحت توجه المعاملات الخاصة وتنظمها بصورة جعلتها تؤثر تأثيرا مباشرا في النظام الإجتماعي، فاتسعت فكرة السياسة ودخلت فيها عناصر إجتماعية، وبنفس الوقت فإن النظام الاجتماعي لم يبقى مجرد حقيقة على هامش السياسة بل أصبح عنصرا أساسيا في النظام السياسي.

إن النظام السياسي بمعناه العام والشامل يختلف مفهومه من دولة إلى أخرى تبعا لوجود أو عدم وجود قوى اجتماعية فعلية إلى جانب القوى الرسمية لسلطة الحكم كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية، ومدى الأدوار التي تقوم بها هاته الأخيرة في تسيير الحياة السياسية وتأثيرها على الحكام وعلاقتهم بالأفراد، ومن هنا فإن دراسة النظم السياسية تبعا للمعنى الشامل تتضمن

[1] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الانظمة السياسية**، كلية الحقوق، جامعة بغداد،1990 ، ص ص : 8-9.

دراسة أنظمة الحكم من خلال النصوص الوضعية السائدة والفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود فيها، وكذلك دراسة القوى الاجتماعية ومدى تفاعلها في توجيه نظام الحكم في الدولة وإلى أي مدى تجد المبادئ القانونية الوضعية تطبيقها العملي في ضل تفاعلات تلك القوى الاجتماعية.

ويتحدث ديفيد ابتر في صدد مقارب عن رؤية تقوم على ثلاثة عناصر وهي: التدرج الاجتماعي، الحكومة والجماعات السياسية، أما مكريدس فيرى أن دراسة النظام السياسي تقتضي تناول الأسس السياسية بمعنى البيئة والنظام أو العوامل التي تشكله وتحدد حركته، والدينامية السياسية وتشتمل على النظام الانتخابي والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والقيادة السياسية، وعملية صنع القرار ليست بمعنى وضع البدائل واختيار بديل أو أكثر وتنفيذه فحسب، وإنما إدراك من يصنع القرار؟ وكيف يصنع؟ وما هو نطاق القرار؟ وما هي درجة المركزية في صنعه؟ أي دراسة الشكل الدستوري للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية والبيروقراطية ومدى كفاءتها في أداء وظائفها، فجوهر العملية السياسية يكمن في التفاعل بين الإطار المجتمعي والمؤسسات الحكومية، ويمثل الإطار المجتمعي البيئة التي يتحرك فيها النظام، أما الأحزاب وجماعات المصالح فهي همزة وصل بين والبيئة وصناع القرار، ويتوقف بقاء واستقرار النظام السياسي على مدى الكفاءة في أداء هذه العمليات، فإن لم يسمح للأفراد بالتعبير عن مطالبهم بشكل سلمي أو فشلت الحكومة في الاستجابة لهاته المطالب بات من المحتمل أن يلجئوا للعنف لتحقيق مصالحهم المر الذي يعرض الاستقرار السياسي إلى التهديد.

وهناك من يطرح نموذجا للنظام السياسي بالاستناد إلى أربعة عناصر هي : نمط المصالح الذي يشير إلى كل ما يتعلق بعملية صنع السياسة وتحديد الأهداف داخل المجتمع السياسي، ونمط القوة ويقصد به كل الوسائل أو الآليات المتاحة لتنفيذ القرارات، ونمط السياسة بمعنى مخرجات النظام السياسي في علاقتها بالبيئة، ونمط الثقافة السياسية أي التوجهات والتصورات الخاصة بالشرعية السياسية.

يمكن مما تقدم إدراك أن النظام السياسي كمفهوم أوسع من الحكومة، وان التفاعلات السياسية تحدث بين النظام وكل من بيئته الداخلية والخارجية من ناحية، وفيما بين المؤسسات السياسية من ناحية أخرى[1].

لقد تباينت واختلفت تعريفات النظام السياسي، ولكن تم تحديد معنيين من النظام السياسي احدهما ضيق وهو التعريف التقليدي والآخر واسع وهو التعريف الحديث.

ويعني المعنى الضيق للنظم السياسية أنظمة الحكم التي تسود دول معينة ويقول الفرنسي (جورج بيردو) بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة، والمقصود بالنظام السياسي لدولة ما بالمعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم، وهناك ترادف بين النظام السياسي للدولة (نظام الحكم) وقبل الحرب العالمية الثانية فهم النظام السياسي انه المؤسسات السياسية أي السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وقد ذهب بعض الفقهاء وعلى رأسهم (ليون دوكي) إن النظام السياسي هو الشكل التي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكم والمحكوم، أي يعنى أن مضمون النظم السياسية يشتمل على ممارسة السلطة في الدولة وكذلك الطريقة التي يتم من خلالها الوصول للسلطة.

أما المعنى الواسع للنظم السياسية فهو أشمل من الضيق يعني دراسة أنظمة الحكم في الدول المعاصرة ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة وإنما من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فالنظام السياسي هو أعم وأشمل من القانون الدستوري وينظر إلى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية، ويجب أن لا تقتصر دراسة النظام السياسي على تبيان شكل الحكم وأن تكون هناك دراسة شاملة للفلسفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتأثيرها على القوى الرسمية في الدولة.

يذهب (ديفيد أيستون) إلى تعريف النظام السياسي (بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم) أما (روي مكريدس) النظام السياسي هو الأداء الأبرز في تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة، أما (روبرت دال) يعتقد أن النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، ط1، دار المجدلاوي، عمان، 2004، ص ص: 25-27.

والسلطة، أما (هارولد لازويل) يعرف النظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع، أما (كمال المنوفي) النظام السياسي هو مجموعة تفاعلات وشيكة معقدة من العلاقات الإنسانية، يتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم.

يقول ماكس فيبر: إن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.

الشرعية الثورية:. تعني أن الثورة سواء من أجل نيل الاستقلال أو من أجل التخلص من الأنظمة الملكية التي حكمت بعد الاستقلال هي في حد ذاتها مصدر الشرعية من تولوا الحكم في أعقابها، وهناك نمط آخر من الشرعية.

الشرعية الدستورية:. وتعني أن تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لأنها مشروطة في أصولها ونتائجها بشبكة من القوانين المعروفة والمتفق عليه وهذا ما يعتمده النظام السياسي من خلال الديمقراطية والمشاركة في الحكم.

حدد ماكس فيبر ثلاثة أنواع من الشرعية السياسية – السلطة التقليدية القائمة على العادات – السلطة الكاريزمية القائمة على قوة الشخصية – السلطة الرئيسية القانونية المستندة إلى إطار من القواعد الرسمية القانونية.

إن القاسم المشترك بين هذه التعاريف هو اعتبار النظام السياسي جزء من نظام كلي هو النظام الاجتماعي، ولكن الاختلاف يجري في خاصية النظام السياسي فنجد ايستون يغلب ظاهرة القوة في توزيعها على المؤسسات، أما لازويل ركز على مفهوم النفوذ، وأما جابرييل الموند ركز على مفهوم الوظيفة وما يصاحبها من قوة، وركز مكريدس على تحديد المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات، وروبرت دول على السلطة، والمنوفي على التفاعلات والعلاقات الإنسانية لذا يمكن تعريف النظام السياسي بأنه عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات.

ويتضح من خلال مفهوم الشرعية أن النظام السياسي في العالم العري يشكل خطرا على وحدة الشعب والدولة من خلال ممارسات الظلم والقمع والتمييز العنصري والطائفية والتحالف مع أعداء الوطن.[1].

[1] حسن عوض، الموقع الالكتروني : https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/07/24/411067.html
تاريخ الاطلاع :2020/03/27 الساعة : 14:46

المطلب الثالث : مهام النظام السياسي

النظام السياسي لا يعمل في فراغ، ولكن في إطار بيئة داخلية وإقليمية ودولية، ويمكن الإشارة إلى ثلاث مهام أساسية للنظم السياسية:

1-النظام السياسي كآلية لحل الخلافات وإقرار القانون والنظام، وتعمل هذه الوظيفة على حماية الأمن وتوفيره للمواطنين داخلياً، وحماية إقليم الدولة إزاء الخصوم والأعداء خارجياً.

2-النظام السياسي كآلية لتوزيع الموارد في المجتمع، وهي الوظيفة التوزيعية للنظام، فإن علم السياسة، شأنه في ذلك شأن علم الاقتصاد، الذي يقوم بدوره على تنظيم عملية توزيع الموارد، وذلك وفقاً لما أكده أستاذ علم السياسة الأميركي الشهير هارولد لازويل في كتابه "السياسة: مَن يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ ولماذا؟.

3-النظم السياسية كآلية للتغيير الاجتماعي، فالنظام السياسي من ناحية هو مرآة تظهر عليها الأوضاع والمصالح والتناقضات المختلفة في المجتمع، وكذلك الآراء والأفكار والمعتقدات الذائعة فيه، ولكن النظام السياسي لا يكتفي بدور المرآة، بل يمكن للنخبة الحاكمة أن تسعى للقيام بدور مبادر لإعادة تشكيل المجتمع وفقاً لرؤية أيديولوجية أو تصور سياسي.

وتعمل الوظائف الثلاث السالفة الذكر على رسم السياسات وصنع القرارات التي تمارسها المؤسسات، ففي كل نظام سياسي توجد آليات للتعبير عن المصالح، وترتيب الأولويات، وتحديد البدائل المتاحة، ومن ثَم التعرف على تكلفتها ومنافعها النسبية، واتخاذ القرار[1].

المطلب الرابع : علاقة السياسة الاجتماعية بإستقرار النظام السياسي :

يُشير مفهوم العقد الاجتماعي إلى أحد المصطلحات في الفلسفة السياسية، وهو عبارة عن اتفاق يتم بشكل افتراضي أو فعلي بين طرفين، بما في ذلك الحكام والمحكومين، ووفقًا لهذا العقد الاجتماعي يتم تحديد كافة الحقوق والواجبات المترتبة على كل طرف من هذه الأطراف من أجل إحداث حالة من التكامل في المجتمع الإنساني الذي يحويهما،ويدرس العلاقة بين الحقوق التي تكون للأفراد بشكل طبيعي، وتلك الحقوق التي تُمنح للأفراد ضمن الإطار القانوني في الدول التي يعيشون فيها.

[1] عربي بوست ، مفهوم النظام السياسي وماهية الدولة، الموقع الالكتروني : https://arabicpost.net/ ، تاريخ الاطلاع :2020/03/27 الساعة : 14:04.

لو دققنا في شروط الاستقرار سنكتشف بأنه لا يوجد استقرار بلا شرعية مستمدة من القبول الطوعي للمواطنين بسلطة الدولة والحكومة وقراراتها. لكن الجانب الشائك في الحالة العربية اليوم مرتبط بتآكل هذا القبول، وهذا يؤدي مع الوقت لظاهرة التمرد على الأجهزة. وبسبب التمرد والرفض ترتفع حاجة النظام للاعتماد على الأمن والجيش والمخابرات وذلك لضمان الاستقرار.

ومن أجل فهم دقيق للعلاقة بين السياسة الاجتماعية وإستقرار النظام السياسي تم توظيف مقاربة ديفيد إيستون التي تعتبر من أهم المقاربات التي استطاع من خلالها هذا الأخيرأن يطرح نموذجاً لنظام سياسي ديناميكي ومستمر، فبشكل مبسط يشرح إيستون كيف أن النظام السياسي يتعرض للعديد من التأثيرات النابعة من البيئة الداخلية كالآيديولوجية الفكرية والمطالب الاجتماعية دون إغفال التأثيرات الواردة من خارج بيئته كمتغيرات الوضع الإقليمي والدولي من أزمات وحروب وضغوظ، تلك ما عرفها إيستون بالمدخلات التي يتلقاها النظام السياسي والتي وجب عليه التعامل معها داخل مؤسساته التشريعية والتنفيذية في عملية تسمى بالمعالجة تنتج عنها سياسات وقرارات من المفترض أن تنعكس بشكل عادل في التوزيع السلطوي للقيم والموارد.

وإذا ما افترضنا أن خللا وقع أو قصورا في معالجة المدخلات داخل أجهزة ومؤسسات النظام السياسي أدى ذلك إلى قرارات غير موفقة وذات موضع انتقاد وجب على النظام استيعابها مجدداً كمدخلات عبر عنها إيستون بما أسماه التغذية الراجعة، وهي التي تشكل ردود الأفعال والآراء حول مخرجات النظام.

إن إحدى أكبر مشاكل النظم السياسية هو ضعف معالجة واستيعاب المدخلات وفي كثير من الأحيان تجاهلها خصوصاً الداخلية منها، ما ينتج عنه سوء – المخرجات – والتي لا تتوافق مع تطلعات البيئة الداخلية المحيطة بالنظام، ما يؤدي إلى سخط الشعوب المعلن على هذه الأنظمة، هذا ما يمكن تداركه إذا ما أخذ صانعوا القرار بالاعتبار مدخلات – التغذية الراجعة – وأصلحوا أعطاب النظام، ولكن ما يحدث في عالمنا العربي هو سوء تعامل مع المدخلات في الحالتين يؤدي إلى انتفاضات وثورات شعبية تؤدي في الغالب لسقوط الأنظمة السياسية.

إن أحد أهم الاهتمامات الاساسية للأنظمة السياسية هو كيف يحافظ النظام السياسي على وجوده عبر الزمن ، وهنا يكون التركيز على أساليب استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي وذلك أن كل نظام سياسي يواجه مطالب وتهديدات وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمرار وجوده.

إن بقاء النظام السياسي مرهون بقدرته على اتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين، الأمر الذي يحول بالتالي دون حدوث حالة من الفوضى والاضطراب.

وإنطلاقا من أن السياسة الاجتماعية بمختلف برامجها وكذا العمليات أو الأهداف التي تصبو إليها لا يمكن لها أن تكون بمعزل عن البيئة التي تحدث فيها، وبالتالي فإن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر عليها أو تساعد في تجسيد مخططاتها، فيعتبر استقرارالنظام السياسي ذو علاقة وثيقة بالسياسة الإجتماعية.

ومنه فإن علاقة السياسة الإجتماعية باستقرارالنظام السياسي يكمن في دور الفواعل السياسية في تجسيد برامج ومخططات السياسة الإجتماعية، وهذا من منطلق أن التنمية السياسية القائمة على أساس التنشئة السياسية التي بدورها تهدف إلى زيادة الوعي السياسي وبالتالي ارتفاع مستوى الثقافة السياسية، وهذا ما يساعد على تبني السياسات التي من شأنها أن تلبي المطالب الجماعية لأفراد المجتمع بصورة تشاركية وفي ظروف تتميز بالاستقرار التام على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن علاقة السياسات العامة الإجتماعية باستقرار النظام السياسي هي علاقة تأثير متبادل ناتج عن تفاعل العوامل المؤثرة في كل منهما، وأنه كلما ارتكزت أهداف السياسات العامة الاجتماعية على تحقيق الغايات الكبرى للنظام السياسي، كلما زادت قدرة النظام على تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة عليه.

هذا وإن الاستقرار السياسي هو الآخر يتأثر بعوامل ومتغيرات عديدة، فالتنمية الشاملة عملية تقوم وتتحكم فيها بقرارات نابعة من صناع القرار في الدولة، وهو ما يعتبر عملية سياسية، هذا ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين السياسة الإجتماعية والاستقرار السياسي.

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى ماهية كل من السياسات العامة الاجتماعية والاستقرار السياسي و النظام السياسي، توصلنا إلى أن أغلب التعريفات المقدمة للسياسات العامة تتشارك في خصائص معينة من خصائص السياسات العامة، وذلك في أنها نشاطات حكومية وأنها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة أو تلبية للحاجات العامة لأفراد المجتمع. أما السياسات العامة الاجتماعية فهي مجموعة القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات المختصة والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وذلك بأقصى حد من الكفاءة عند استخدامها للموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات التي تمثل أهداف السياسات الاجتماعية.

أما فيما يخص الاستقرار السياسي فهو بالأساس يرتكز على عنصري النظام والاستمرارية، وأن استقرار أي نظام سياسي يتوقف على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها ومدة تعامله مع مقوماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن تحديد مؤشرات الإستقرار السياسي إنطلاقا من المفهوم المخالف، وكلما زادت درجة تقاطع تلك المؤشرات زاد تهديد استقرار النظام السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعيقات الأساسية لاستقرار النظام السياسي تنتج أساسا من صعوبة أداء النظام السياسي نفسه لوظائفه خاصة التوزيعية والتنظيمية بسبب نقص الموارد أو التعددية الطائفية، وهو ما قد يسبب حالة من الفوضى التي من شأنها أن تتحول إلى أزمة سياسية.

وفي ما يتعلق بالنظام السياسي فمفهومه أوسع من مفهوم الدولة بمعناه الضيق، ولكنه أوسع أيضا من مفهوم التنظيم السياسي للمجتمع بالرغم من أنه من أهم عناصر النظام السياسي وهو الوسيلة كذلك لتقرير الاتجاهات السياسية، ولصياغة القواعد السياسية والقانونية ولإدارة المجتمع كله.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الأحداث الإقليمية و أثرها على بيئة استقرار النظام السياسي في الجزائر

تمهيد:

لقد شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي بعد بروز ما يعرف بالربيع العربي وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت برؤساء كل من تونس ومصر وليبيا والتي كانت حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجانب العوامل الخارجية ، ولقد أحدث الربيع العربي وفي فترة وجيزة تغيرات جوهرية في المنطقة مما شكل ضغوطات متزايدة على أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بالربيع العربي.

لقد ساهمت هذه الأحداث إلى حد كبير في تحريك عجلة الإصلاحات ، مما أدى بالنظام السياسي الجزائري إلى البحث عن استراتيجيات وسياسات عامة بديلة خاصة في الشق الاجتماعي منها لاحتواء الوضع المتأزم في البلاد.

وانطلاقا من هذا فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الأحداث الإقليمية و أثرها على بيئة استقرار النظام السياسي في الجزائر، وهذا في ثلاث مباحث، الأول نتناول فيه نشأة وتطور النظام السياسي الجزائري (من خلال التطرق إلى مرحلتي الأحادية الحزبية أو الحزب الواحد و مرحلة التعددية السياسية) ، وفي المبحث الثاني سنتطرق فيه للطابع الإجتماعي للدولة الجزائرية (من خلال شقين، الأول يتعلق بالتوجه نحو النهج الاشتراكي، والثاني للتوجه نحو اقتصاد السوق)، أما في المبحث الثالث فسنتطرق فيه لأهم الأحداث الإقليمية و أثرها على بيئة استقرار النظام السياسي في الجزائر(من خلال سرد أهم التجارب الإقليمية العربية منها تونس ، مصر، ليبيا والمغرب).

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام السياسي الجزائري:

لا يختلف نظام الحكم في الجزائر عن غيره من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي من حيث نزعته التسلطية ورغبته في الاستمرار وخوفه من التفاعل الحر للمجتمع والأداء الديمقراطي للشأن السياسي، مع ما يميز هذه الأنظمة كذلك من ضعف وتدهور في مجالات التنمية المختلفة رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة.

غير أن النظام السياسي الجزائري يختلف عن باقي الأنظمة العربية من حيث نشأته وتشكيلته ومن حيث أسلوبه والتطورات التي وقعت له. وسنحاول في هذا المطلب تحليل النظام السياسي الجزائري من خلال فترتين مر بهما.

الفترة الأولى تمتد من سنة 1962 تاريخ الحصول على الاستقلال وبداية تشكل الدولة الوطنية ذات السيادة إلى سنة 1989 تاريخ انهيار شرعية النظام، أما الفترة الثانية فتمتد من سنة 1989أو ما تسمى بفترة التعددية والانفتاح السياسي إلى غاية يومنا هذا[1].

المطلب الأول:مرحلة الأحادية 1962ـ1989

معروف أن البنية الدستورية والقانونية للسلطة في الجزائر على مستوى الوثائق الرسمية ومنـذ الاستقلال عام 1962 تنص على أن الجزائر "جمهورية ديمقراطية شعبية " تعتمد على نظام خليط يجمع بين الطابع البرلماني والطابع الرئاسي، ولكن على مستوى التطبيق والممارسة أصبحت تتميز بالطابع الرئاسي المهيمن على باقي المؤسسات الدستورية[2].

وبعد الاستقلال مباشرة تضاربت الآراء بين أفراد النخبة السياسية والعسكرية والمدنية حول نمط الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية. وكانت أزمة صيف 1962 أبرز تجليات هذا الصراع،وبدخول الجيش بقيادة "هواري بومدين" العاصمة تقرر بتاريخ 1962/09/09 إجراء الانتخابات في 29 سبتمبر من نفس السنة وتعينت على إثر ذلك أول حكومة جزائرية عادية برئاسـة "أحمد بن بلة ." وكان فوزه في هذه الانتخابات بدعم من الجيش

[1] محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008، ص29.

[2] إسماعيل قيرة ،علي غربي وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان : ب د ن ، 2002، ص 152.

وزعمائه من جهة وبموجب حصوله على 128 صوت من جهة أخرى، وهكذا في ظل هذه الظروف حصلت هذه الحكومة ومن ثم المجلس التأسيسي على مشروعية السلطة[1].

وعرفت هذه المرحلة جوا من عدم الاستقرار والتي انتهت بالتصحيح الثوري 19 جوان 1965الذي قام به "هواري بومدين" ضد الرئيس "أحمد بن بلة" لتدخل مرحلة جديدة للنظام السياسي الجزائري، وانبثقت عن هذه الحركة التصحيحية مؤسسات ممثلة في مجلس الثورة و مجلس الوزراء، وكانت الفترة البومدينية من جوان 1965 إلى ديسمبر 1978 هي فترة الارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية، لهذا السبب لم تستطع التعددية الحزبية أن تجد مكانا لها رغم محاولة فرضها من قبل شخصيات ثورية كبيرة مثـــل "آيت احمد" و "محمد بوضياف"، وحتى الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني صار جهازا إداريا لا علاقة له بالوظيفة السياسية سوى ما تعلق بالتعبئة الجماهيرية لصالح مخططات وبرامج الرئاسة.

إلا أن العودة إلى الشرعية كانت حتمية عجلت بظهور دستور 1976، وأخذ النظام السياسي مفهوما جديدا واتبع بميثاق وطني، بقيت هذه الحالة حتى وفاة الرئيس "هواري بومدين"سنة1978[2].

بعد وفاة هواري بومدين 27 ديسمبر1978عادت المؤسسة العسكرية للواجهة وكانـــت هي الطرف الوحيد الذي فصل في مستقبل الحكم ، حيث فصل القادة العسكريون آنذاك في الصراع على الاستخلاف بين "عبد العزيز بوتفليقة" المقرب من بومدين ووزير خارجيته، و"محمـد الصالـح يحياوي" منسق الحزب واختاروا عسكريا غير معروف في الأوساط الشعبية هو "الشاذلي بن جديد". تولى هذا الأخير منصب رئاسة الجمهورية لعهدتين متتاليتين لم تحمل الكثير من التغيير فيما يتعلق بالنظام السياسي، وكانت الأحادية الحزبية والنهج الاشتراكي السمة المميزة لهذه الفترة.

لكن على النقيض من الطرف الآخر كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تدهور مع انخفاض أسعار البترول ، الأمر الذي أدى إلى غليان شعبي وخروج الشعب في مظاهرات

[1] السعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ، ط2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر ، 1993، ص: 39.

[2] أبوجرة سلطاني ، الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية ، الجزائر : شركة زعباش للطباعة والنشر ،ص ص: 13 -14.

أكتوبر 1988. حيث كانت بمثابة نهاية التوجه السياسي الأحادي، و إقرار دستور جديد فتح المجال للتعددية ودخول الجزائر لمرحلة مغايرة لما كانت عليه.

المطلب الثاني:مرحلة التعددية ما بعد 1989:

تبدأ هذه المرحلة مع إنشاء أول دستور للجزائر التعددية عرف بدستور 1989 حيث تبنى هذا الدستور مبادئ الشرعية الدستورية وفي مقدمتها إقرار الحريات العامة الفردية والجماعية والتعددية السياسية والانتخابات كوسيلة لمنح السلطة ومصدر لشرعنة ممارستها والفصل بين السلطات والرقابة الدستورية لضمان تفوق الدستور على كل ماعداه من النصوص التأسيسية.

وشهدت هذه المرحلة حدثا مهما وهي الانتخابات والتي كانت بمثابة العنوان العريض لدستور التعددية. وقد أخذت نوعين : الانتخابات المحلية في جوان 1990 و الانتخابات التشريعية سنة[1] 1991، والتي فاز فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لتكون بداية لعهد جديد للدولة الجزائرية منذ الاستقلال بعد أن كان نظاما ممثلا في جبهة التحرير، وكانت الانتخابات المحلية والتشريعية بمثابة مرحلة جديدة غيرت الخريطة السياسية وشكلت قوى سياسية جديدة لتفتح وضعا جديدا لم يكن يتوقع في حساب الكثير من السياسيين.

ومن أهم المرتكزات والآليات التي جاء بها دستور 1989:

1. الفصل بين الحزب و الدولة، فمنذ الاستقلال ارتبط الحزب والدولة وعند مجيء دستور 1989 أقر بمبدأ التعددية السياسية.
2. التخلي عن إعطاء الأولوية للشرعية الثورية، حيث جاء دستور 1989 بمبدأ الفصل بين السلطات وتكريس الحريات.
3. حصر مهمة الجيش دستوريا، حيث حدد الدستور المهمة المنظمة للمؤسسة العسكرية هي مهمة الدفاع عن التراب والسيادة الوطنية.

هذا كان أهم ما جاء في دستور 1989.

[1] صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الانتقال إلى اليوم، ط 2، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص: 43.

وأمام هذا الوضع الجديد تم توقيف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" وحدوث فراغ دستوري لمؤسسات الدولة، وعلى إثر هذا أُستحدث المجلس الأعلى للدولة وهو بمثابة مرحلة انتقالية لمعالجة عدم الاستقرار السياسي الذي حدث، فجيء بمحمد بوضياف ثم وقع تنصيبه رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في 16 جانفي 1992 لمجابهة الأزمة التي دخلتها البلاد غداة إلغاء المسار الانتخابي، وقد تم اغتياله في 29 جوان من نفس السنة وبدأت مرحلة العنف تتزايد، ولمعالجة هذا الوضع المزري تم إعلان حالة الطوارئ وتم تعديل دستور 1989عرفت بتعديلات 1996.

بعد انتهاء فترة حكم المجلس الأعلى للأمن لتعيين خلف يحكم البلاد ووقع الاختيار على تعيين وزير الدفاع " اليامين زوال " رئيس للدولة كمرحلة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات يعمل فيها على إعادة الأمن والاستقرار للدولة الجزائرية التي ضعفت بسبب الأحداث المأساوية الدامية على اثر توقيف المسار الانتخابي سنة 1991.

تولى زروال رئاسة الدولة رسميا في جانفي 1994 في حفل بروتوكولي أين سلم الرئيس السابق علي كافي المهام للرئيس " اليامين زروال " الذي بدا بمظهر المحاور الداعي لحل سياسي للازمة الأمنية التي تتخبط فيها البلاد ، حيث دعى إلى مسيرات وطنية تدعوا للحوار والمصالحة الوطنية ، كما شرع في حوار مختلف التنظيمات والشخصيات الوطنية ، ولم يستثني قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من هذا الحوار وعلق الجزائريين أمال كبيرة على ذلك طيلة خريف 1994، بعدها ألقى الرئيس زروال خطابا للأمة يعلن فيه عن تنظيم انتخابات رئاسية تعددية يوم 16نوفمبر[1].

وفي 16 نوفمبر 1995أجريت انتخابات رئاسية لتكون أول انتخابات رئاسية تعددية، وقد فاز بهذه الانتخابات اليمين زروال بحصوله على نسبة 61% من إجمالي الأصوات ثم جاءت بعدها انتخابات 16 أفريل 1999 عقب تنحي الرئيس "اليمين زروال" عن منصبه قبل انتهاء عهدته وقد كان المرشحين عدى بوتفليقة قد اتهموا الحكومة بعدم نزاهة العملية الانتخابية وذلك

[1] كدروسي مختار، عرابي علي، **الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي**، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص : 61.

قبل الانتخابات، وأعلنوا انسحابهم عشية يوم الانتخابات، وقد فاز المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة برئاسة الجمهورية بنسبة 73.79%[1].

ثالث انتخابات رئاسـية كانت في 08 أفريل ،2004 والتي فاز فيها "عبد العزيز بوتفليقة" للمرة الثانية على التوالي، ثم لتجدد فيه الثقة في سنة 2009 كعهدة ثالثة، ثم انتخابات 2014 والتي فاز فيها أيضا للمرة الرابعة، والجدير بالذكر أن دستور 1996 لا يحق لرئيس الجمهورية أن يتجاوز العهدتين، ولكن الذي حدث هو أن "عبد العزيز بوتفليقة" في 12 نوفمبر سنة 2008 تقدم إلى البرلمان بمشروع تعديل المادة 74 من دستور 1996 والتي تمنع الترشح للرئاسة أكثر من عهدتين وعقب هذا التعديل كان من أهم نتائجه عدم وجود انتخابات رئاسية تنافسية حقيقية في ظل أيضاً غياب معارضة قوية.

كما تضمن دستور 2008 عدة نقاط يمكن إدراجها في الشق الإصلاح السياسي منها ما جاء في المادة 31 من الدستور والتي نصت على " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. "

وكذلك ورد الحديث عن صلاحيات الوزير الأول : في المادة 85 في قولها: " يمارس الوزير الأول زيادة على السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور الصلاحيات التالية :

- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية.
- يسهر على احترام القوا نين والتنظيمات.
- يوقع المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك
- يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية يسهر على حسن سير الإدارة العمومية.

ثم ورد الحديث عن وضعية الحكومة ما بعد شغور منصب الرئاسة في المادة 90 كما يلي:

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث "الجزائر نموذجاً"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138، 1999 .

لا يمكن أن تعدل أو تقال الحكومة القائمة إبان حصول مانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يشرع رئيس جديد في ممارسة مهامه.

وما يمكن الخروج به كتقييم لهذا التعديل انه ركز على صلاحيات الوزير الأول كتمهيد لبداية غياب الرئيس عن الساحة السياسية والتحضير القانوني لشغور منصب رئيس الجمهورية.

لقد تم مراجعة دستور 2008 بتاريخ 11 جانفي 2016 حيث صادقت الحكومة الجزائرية في اجتماع برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على المشروع التمهيدي حيث نص هذا الأخير على مجموعة من التعديلات لعل ابرزها ما يلي:

- تعزيز الوحدة الوطنية منها ترقية المكونات الثلاثة للهوية الوطنية: الإسلام ، العروبة ، الامازيغية.
- إرساء دعائم الديمقراطية في البلاد من خلال التأكيد على حرية التظاهر السلمي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاطلاع على المعطيات والمعلومات في إطار القانون ، وإقرار حقوق جديدة لصالح المعارضة ، تعزيز الرقابة البرلمانية على الحكومة ، كما تم اقتراح ضمانات جديدة لتعزيز الشفافية ونزاهة النظام الانتخابي وذلك باستحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات.
- مرافقة تطوير اقتصاد السوق في ظل التمسك بالعدالة الاجتماعية والحفاظ على الحقوق الاجتماعية للمواطنين.
- الامازيغية لغة وطنية رسمية وستظل اللغة الرسمية للدولة.
- إعادة ترشح رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط بدل الترشح المفتوح مع التأكيد على عدم مرا جعة الدستور بهذا الخصوص.
- تقوية مكانة المعارضة البرلمانية.
- دعم استقلالية القضاء وذلك بمنع كل تدخل في شان مجريات شؤون العدالة والسماح واستقلالية المجلس الأعلى للقضاء.
- التأكيد على استقلالية المجلس الدستوري بأداء أعضائه اليمين.
- حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون.

▪التناصف بين الرجال والنساء في سوق العمل والتشجيع على ترقية المرأة في مناصب المسؤولية.

▪حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل ، وأيضا لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية من أشكال الرقابة القبلية.

▪تعزيز دور مجلس المحاسبة والمجلس الدستوري ، واستحداث فضاءات استشارية خاصة بحقوق الإنسان والشباب والحوار الاقتصادي والاجتماعي والبحث العلمي.

وما يمكن الحديث به حول التعديل الأخير هو أن هذه الإصلاحات تهدف إلى ضمان الحريات والحقوق وبناء دولة القانون التي تقوم على الديمقراطية والمؤسسات ، وتعزيز دور المعارضة وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية ، وكذا التأكيد على حرية الصحافة والإعلام بمختلف أنواعه[1].

وهكذا يمكن أن نقول أن طبيعة النظام السياسي الجزائري وفق تقصينا له لمرحلتين اثنتين أنه يسعى إلى ترتيب وضعه وفق الظروف المحيطة به لأنه يعاني من أزمة تنظيم السلطة والتي لطالما كانت مشخصة من خلال الإخلال بمبدأ التعددية السياسية والفصل بين السلطات.

[1] كدروسي مختار، عرابي علي، مرجع سابق، ص ص : 63-65.

المبحث الثاني : الطابع الاجتماعي للدولة

يقول "فردناند بروديل" في كتابه الحضارة المادية أو الاقتصاد و الرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، أنّ الدّولة المعاصرة تسيطر على الساحة الاجتماعية كلّها خلافا لما كان عليه وضع الدّولة في الماضي.

كما وصفها الكاتب المكسيكي "آتافيو بات"، "بأنها غول محب للبشر"، وهو وصف عجيب يعبّر عن المشاعر المتناقضة التي تثيرها الدّولة، فهي غول لأنّها قوّة مسيطرة تسعى إلى بسط سلطانها على كلّ شيء، وهي محبّة للبشر، لأنّها تسعى إلى تنظيم المجتمع، وتحيط جميع المواطنين بالرعاية و العناية[1].

وعلى ذلك، فالدولة موجودة من أجل القيام بمهام اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وأيضا توزيعية، لهذا نجد جميع الدّول و الدّول النامية على الخصوص تهتم بالعامل الاجتماعي، وتعطي له الأولوية في رسم السياسات العامة.

العدالة الاجتماعية أسمى للشعوب والمجتمعات أمّا بالنسبة للشعوب التي رضخت للإستعمار، وذاقت من ويلات الإقصاء و التهميش، وكذا التمييز و الإبعاد، فإنّ العدالة بمفهومها الواسع، و الاجتماعية بمفهومها الخاص، تعتبر حلم طالما تمنت تحقيقه، ولذلك فإنّ في الحالة الجزائرية، نجد كلمة العدالة الاجتماعية تردد في كلّ أدبيات الثورة الجزائرية من بيان أوّل نوفمبر 1954 ، والصومام، وطرابلس وأيضا ميثاق الجزائر.

المطلب الأول : مرحة الإتجاه نحو النهج الاشتراكي :

لقد واجهت الجزائر منذ الوهلة الأولى لاستقلالها الوطني، معضلة المشكلة الاجتماعية، نتيجة تراكم سنوات الحرب المدمّرة من جهة وسنوات تشريد الجزائريين في الدّاخل وعلى الحدود في تونس و المغرب من جهة ثانية.

إن مواثيق الثورة أشارت إلى ذلك بكل وضوح، وذلك من أجل بناء دولة اجتماعية تسود فيها العدالة الاجتماعية، ويتساوى فيها الجزائريين.

إنّ النخبة التي حكمت البلاد بعد الاستقلال، كانت متأثرة هي أيضا بالإيديولوجية الاشتراكية وذلك يعود في الحقيقة إلى سببين رئيسيين هما:

[1] المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 54 ، أكتوبر – ديسمبر،1981، ص: 2-3.

أوّلا :الناصرية في مصر، ومدى تأثيرها على النخبة الحاكمة في الجزائر وخاصة بن بلة.

ثانيا :التقليد الثوري الذي اكتسبته القيادة أثناء الثورة من خلال التأييد من طرف اليساريين في العالم، وبعض الدّول الاشتراكية في يوغوسلافيا والصين، و الاتحاد السوفياتي لاحقا.

إنّ الاتجاه نحو الاختيار الاشتراكي قد برز لدى مناضلي جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني، وذلك لما يمثله من قطيعة لكلّ ما يحتله النظام الإقطاعي، والإمبريالي، ولكل مجموعات القوى الرأسمالية الأجنبية.

في الحقيقة أنّ الاختيار الاشتراكي ليس مجرّد رد فعل أو تصوّر مغاير للفكر الاستعماري الرأسمالي، وإنّما حتمية اقتضتها مجموعة من العوامل الموضوعية منها:

- عدم وجود طبقة رأسمالية جزائرية بإمكانها أن تقوم بمشروع التنمية.
- وجود أغلبية الجزائريين في وضع اجتماعي مزري، لا يسمح لهم بالتكفل بمتطلباتهم الضرورية.
- عودة اللاجئين من تونس و المغرب وعدم وجود إمكانات لاستقبالهم، وتثبتهم في مساكن ومناصب شغل.
- مغادرة المعمرين وهروبهم، وتركهم للمزارع و المصانع بدون تسيير وعمل.

لقد جاء في بيان أول نوفمبر في أول نقطة من الخطوط العريضة لأهداف البرنامج السياسي وهو الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية.

ورد في أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في برنامج ميثاق طرابلس 1962م فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي مايلي :

- مخطط للتكوين العاجل للمستخدمين في الصحة.
- تأميم عاجل للممارسة الطبية وللمؤسسات.
- إعادة البناء بنية إدماج المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية.
- تقنين أجور الكراء في المدن واستعمال السكنات المحجوزة حجزا غير كاف.
- هناك خدمة وطنية في مجال الصحة
- مجانية الطب للجميع.
- الاهتمام بالنظافة يوكل للمنظمات الجماهيرية وللجيش.

- إعادة البناء بنية إدماج السكان المتضررين[1].

كما أقر دستور 1963 في مقدمته على انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال، والتعجيل بترقية المرأة قصد إشراكها في تدبير الشؤون العامة وتطوير البلاد ومحو الأمية وتنمية الثقافة القومية وتحسين السكن والحالة الصحية العامة، كما جاء في المادة 10 من نفس الدستور التي تنص على مجانية التعليم، وأقرت المادة 16 اعتراف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة وضمان توزيع عادل للدخل القومي ، أما المادة 17 فقد جاء فيها إقرار بحماية الأسرة بإعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع.

أما دستور 1976 فقد اتخذ المنهج الاشتراكي صراحة و تقوم دعائم الدولة الجزائرية التي استعادت كامل سيادتها، على مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية و خوضها النضال من أجل التنمية التي تستهدف خلق القاعدة المادية للاشتراكية، بعد أن تم تحرير الاقتصاد الوطني من كل تسلط إمبريالي. و بهذا يعمل الشعب الجزائري في جميع الميادين، كل يوم أكثر، لتوسيع جبهة نضاله، و تعزيز مسيرته نحو الرقي الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

حيث نصت المادة 11 بـ : تتوخى الاشتراكية تحقيق تطور البلاد، و تحويل العمال و الفلاحين إلى منتخبين واعين و مسؤولين، و نشر العدالة الاجتماعية، و توفير أسباب تفتح شخصية المواطن.

كما أكد على مجانية التعليم وإجباريته بالنسبة للمدرسة الأساسية حيث تسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم والتكوين المهني والثقافة مفتوحة بالتساوي أمام الجميع هذا حسب ما جاء في المادة 66، أما المادة 67 أقرت أن لكل المواطنين الحق في الرعاية الصحية وهذا الحق مضمون عن طريق توفير خدمات صحية عامة ومجانية.

المطلب الثاني : مرحة الإتجاه نحو خيار اقتصاد السوق:

في دستور 1989 فقد أكد على مجانية التعليم وإجباريته بالنسبة للمدرسة الأساسية حيث تسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم والتكوين المهني مفتوحة بالتساوي أمام الجميع هذا

[1] الميثاق الوطني ، ميثاق طرابلس 1962.

حسب ما جاء في المادة 50، أما المادة 51 فقد أقرت أن الرعاية الصحية حق للمواطنين حيث تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها.

وبقيت الدولة الجزائرية محافظة على طابعها الاجتماعي رغم كونها دولة ريعية يتحكم في مواردها أسعار النفط. ورغم توالي الرؤساء والحكومات من بن بلة إلى عبد المجيد تبون وتباين في أسعار النفط والمحروقات.

وكان الوزير الأول عبد المجيد تبون طمأن خلال تقديم مشروع حكومته إلى أن "الجزائر كانت وستبقى جمهورية اجتماعية."[1]

وخفض هبوط أسعار النفط إيرادات الجزائر من الطاقة إلى النصف وقلصت الحكومة الإنفاق وبدأت إصلاح شبكة واسعة للدعم والرعاية الاجتماعية، لكن القيادة السياسية تخشى أن تتسبب إجراءات التقشف في زعزعة السلام الاجتماعي.

وقالت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة غنية الدالية في كلمة ألقتها خلال حفل أقيم على شرف عدد من الأطفال الأيتام ، عشية اليوم العالمي للطفولة المصادف للفاتح من جوان 2018 وكذا يوم اليتيم الذي أقرته منظمة التعاون الإسلامي في يوم 15 رمضان من كل سنة ، بحضور عدد من أعضاء الحكومة أن : أكدت ،أن حماية الطفولة " كانت ولازالت " محورا أساسيا من محاور السياسية الاجتماعية للدولة الجزائرية ، باعتبارها " خيارا متناسقا" مع الطابع الاجتماعي للدولة[2] .

و حسب بيان لمصالح بيان الوزير الأول، نشر عقب اجتماع مجلس الحكومة أمس الأربعاء 11 سبتمبر 2019، فان مشروع القانون يعتمد على توقعات حذرة لعائدات الجباية البترولية، في ظل ظرف خاص يميزه عدم استقرار سوق المحروقات، و يقترح، رغم نمو اقتصادي مضطرد نسبيا مع نسبة تضخم متحكم فيها، "الحفاظ الكلي على السياسة الاجتماعية للدولة" مع عقلنة كبيرة للواردات من السلع والخدمات.

[1] اصلاح نظام الدعم يهدد السلم الاجتماعي بالجزائر/https://middle-east-online.com تاريخ الاطلاع : 2020/06/13 الساعة : 11:53.

[2] http://www.aps.dz/ar/algerie/57349-2018-06-01-14-33-08 تاريخ الإطلاع : 2020/08/11 الساعة : 20:55.

و خلال تدخله عقب عرض وزير المالية لمشروع القانون، أكد الوزير الأول نور الدين بدوي أن هذا النص "لا بد أن يحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة و ألا يمس بالمكتسبات المحققة لفائدة المواطنين" وفي هذا المجال قد خصص في إطار قانون المالية لسنة 2019، ميزانية بـ: 1.763 مليار دج للتحويلات الاجتماعية (مقابل 1.760 مليار دج سنة 2018) أي ما يعادل 21 %من مجموع ميزانية الدولة للسنة الجارية.

و تغطي ميزانية التحويلات الاجتماعية، في إطار قانون المالية لسنة 2019، أكثر من 445 مليار دج موجهة لدعم العائلات و 290 مليار دج للمتقاعدين و 500 مليار دج للصندوق الوطني للتقاعد و 336 مليار دج للسياسة العمومية للصحة و أكثر من 350 مليار دج للسياسة العمومية للسكن و حوالي 300 مليار دج تعبأ لفائدة نفس القطاع من طرف الصندوق الوطني للاستثمار[1].

طمأن مرة أخرى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، المواطنين بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وصيانة القدرة الشرائية وخاصة الطبقة الهشة مهما كانت سياسة الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي المعتمدة، مبرزا هذه الأولوية خلال جلسة العمل المخصصة لبحث تفاصيل مشروع الخطة مع الوزراء الذين ذكرهم بعدم الحياد عن منهج الدولة في مجال الدعم الاجتماعي عند تطبيق هذه السياسة.

وبذلك يكون رئيس الجمهورية . برأي مراقبين . قد وضع خطا أحمر فيما يتعلق بالمساس بهذا الجانب، باعتبار أن ذلك يندرج في إطار التعهدات التي التزم بها خلال حملته الانتخابية . وما فتئ يذكر بها خلال اجتماعاته مع المسؤولين المباشرين بالقطاعات الحيوية، لا سيما بعد أن فتح النقاش بخصوص مناطق الظل ودعوته الولاة والوزراء إلى الإسراع في معالجة الاختلالات والقضاء على الفجوة الاجتماعية بين مناطق البلاد.

ورغم ما يحمله مشروع الخطة من تحديات تنموية واعدة لا سيما في مجال استغلال موارد جديدة في سياق البحث عن بدائل اقتصادية بديلة عن قطاع المحروقات، إلا أن الالتزام بعدم

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ، مشروع قانون المالية 2020 : الابقاء على النفقات الاجتماعية رغم الضغوط المالية، تاريخ الإطلاع : 2020/08/11 الساعة : 21:32 . http://www.aps.dz/ar/economie/76270-2020

التخلي عن الطابع الاجتماعي بدا جليا، من خلال التشديد على ضرورة إرفاق هذه السياسة بالرهانات الاجتماعية التي تنتظر الفريق الحكومي في سياق الاستجابة لانشغالات المواطنين.

وقد حرص الرئيس تبون على دعوة الحكومة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال، على أن يحترم الوزراء الآجال المحددة في تطبيق هذه الخطة التي ستعرض على كل الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين بعد اعتمادها من طرف مجلس الوزراء كخارطة طريق.

المبحث الثالث : الأحداث الإقليمية و أثرها على بيئة استقرار النظام السياسي في الجزائر

نظرا لأهمية ما جرى، وما يزال يجري في المنطقة العربية تحت مسمى الربيع العربي، والتغييرات التي أوجدها، وكذلك المحتملة في منطقة حيوية لشعوبها وللعالم أجمع تأتي هذه الدراسة التي تسلط الضوء على ما حدث ولمزيد من التحديد يقتضي الأمر الغوص في العمق أكثر لتحديد طبيعة أحداث " الربيع العربي"، و"الحراك الشعبي"، وهذا يتطلب التوقف عند الأسباب، وهي متشعبة، بل ومتعددة منها ما هو تقليدي، ومنها ما هو مستجد. في مقدمة هذه الأسباب ما يمكن تسميته بالجمود السياسي حيث تشترك غالبية الدول العربية بالجدب السياسي" وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأهم معانيها تبادل السلطة والتعددية السياسية. وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع. ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الربيع العربي[1].

كما أن العامل الاقتصادي، أكثر أهمية من سابقه، إن لم يكن المحرك الأهم لأحداث الربيع العربي. فالدول العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة على سبيل المثال، مما تعاني الدول العربية في مجملها من ضعف اقتصادي، والنتيجة المترتبة على ذلك، انخفاض مستوى معيشة المواطن وتراجع مستوى الخدمات الأساسية التي يتمتع بها، وبالتالي زيادة معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى التعليم. وحسب رأي وزير المالية الأردني الأسبق الدكتور محمد أبو حمور فإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الشباب العربي كانت من الأسباب الرئيسة لحدوث الربيع العربي، يضاف إلى ذلك ضعف المساءلة والشفافية واستشراء الفساد وانخفاض التجارة البينية والاستشارات العربية داخل الوطن العربي وغياب العدالة في" توزيع الثروات".

أما عناوين هذه المرحلة فهي المطالبة بالديمقراطية والكرامة، ومعالجة قضايا الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص. وفي هذا السياق من الضروري الإشارة إلى حالة

---

[1] أحنصال سعيد، مدخل لفهم الحراك الشعبي، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3902، 2012/11/5 يوم 03_09_2020 على الساعة 15.15 على الرابط : www.ahewar.org/debat/nr.asp

الفوضى التي ما تزال تكتنف بعض دول الربيع العربي. وهذا أمر طبيعي في ظل انهيار القبضة البوليسية ، وإتاحة الفرصة لجميع مكونات المجتمعات للتعبير عن ذاتها، وعدم وجود قوى سياسية مجتمعية قادرة على الحسم.

ومع هبوب رياح الربيع العربي، عرفت منطقة المغرب العربي تحركات مكثفة توحي بوجود رغبة حقيقية فيبعث الروح في الجسد المغاربي الميت، وإعادته إلى الواجهة من جديد، بعد غياب دام سنوات بسبب فتور العلاقات الثنائية بين الدول الموقعة على اتفاقية مراكش سنة 1989، حيث شكلت تداعيات الحراك الشعبي الحجر الذي حرك مياه الاتحاد المغاربي الراكدة، ومن تحليل بسيط للمسببات الخلفية لانفجار تلك التحركات الشعبية نجد التالي[1]:

أولا : الأسباب السياسية:

من مراجعة تاريخية لنشوء النظام العربي الرسمي، الذي نشأ بين العقدين الثاني والثالث للقرن الماضي خدمة للمشروع الاستعماري للدول الأوروبية، التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى وخاصة لفرنسا وبريطانيا،الدولتان اللتان أنشأتا هذا النظام من خلال اتفاقية (سايكس – بيكو)، والتي قسمت الأرض العربية إلى دول صغيرة وضعت تحت انتدابهما، وخدمة لمشروعيهما الاستعماريين.

وخلال أقل من قرن على نشوء النظام العربي، يرى الباحث أن بنية النظام العربي الرسمي على مختلف أشكال دوله السياسية، ذو بنية سياسية واحدة، وتحمل سمات مشتركة واحدة تتمثل في الفساد، والتسلط، وغياب الديمقراطية، والعجز التنموي والغذائي، والفشل في الحد من البطالة وهجرة العقول العلمية، وعجز سياسي واقتصادي وعسكري.

ثانيا :الأسباب الاجتماعية:

أظهرت معظم البيانات الصادرة عن منظمات لولبية وإقليمية أن الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي تعيش ما دون خط الفقر، وزيادة مستمرة في الانقسام الطبقي في المجتمعات العربية، وبحيث بدت في قاع الهرم الاقتصادي والاجتماعي طبقة كبيرة فقيرة معدمة مهمشة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، تضم أعدادا كبيرة من الأطفال والشباب. وذكرت

[1] محمود نتاري، اثر الحراك الشعبي الاقليمي على مستقبل التجربة التكاملية المغاربية، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013/2012، ص ص:35-38.

الدراسات أن أعدادها تتزايد يوما بعد يوم، وهي تتسم بالجهل والفقر والأمية.في الوقت نفسه يجلس على قمة الهرم الاجتماعي الاقتصادي طبقة غنية جدا قليلة العدد، نمت بسرعة مذهلة خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب الفساد والخصخصة، وبالتوافق والتشارك والتحالف مع قوة نافذة في السلطة، وما بين هاتين الطبقتين المعدمة المهمشة والغنية الطفيلية، تتشكل بشكل هلامي طبقة وسطى يغلب عليها طابع معظم المنتمين إليها التهميش والتغييب عن القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حين التحقت القلة من هذه الطبقة بالنظام العربي الرسمي، مستفيدة من هباته وعطاياه، مقابل ما تقدمه له من تبريرات وحجج للجماهير، وتسويق وتزيين شعاراته[1].

ثالثا: الأسباب الاقتصادية

شهدت العقود الماضية فشلا لمعظم الخطط الاقتصادية التنموية في غالبية البلدان العربية، بسبب ضعف الدراسة، وبعدها عن الواقع، غلب على إقامتها الارتجال، والدعاية الشعبية للسلطة، كما لم يدرس واضعوها طرق تصديرها وتصريفها داخليا وخارجيا، إضافة إلى أن الفساد الإداري والمالي دمر معظم المؤسسات الاقتصادية والخدمية، مما أوقعها في شراك المديونية بسبب الخسائر المادية المتتالية، وفي تكدس إنتاجها في مستودعات سيئة وغير نظامية. فقد وظفت دول النظام العربي الرسمي مليارات الدولارات في مجال التصنيع،إلا أن الحصاد الإنتاجي لقسم أكبر من تلك المعامل والمنشآت كان أقل بكثير مما توقع واضعو تلك الخطط. فكان الإنتاج يتعثر ما بين قلة المردود، أو الخسارة، أو منتج كاسد في المخازن، أو بطالة مقنعة، أو بتحول أعداد كبيرة من العمال إلى الأعمال الإدارية، والنقابية بعيدة عن الإنتاج. يضاف إلى كل ذلك (سياسة التجريب الاقتصادي)، التي مارستها معظم البلدان العربية، والتي أدت إلى حدوث كم هائل من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، فخلال العقود الثلاثة حدقت في بلدان عربية عمليات انتقال سريع ما بين نظام اقتصادي ونظام اقتصادي

[1] أزبير سلطان، الحراك الشعبي العربي، الأسباب والجذور، مركز الجزيرة للدراسات، يوم 2020/09/04 الساعة 17:20 على الرابط: http://www.svria-news.com/davin/mosah/readnews.php?id=8104.

آخر، يتناقض معه في الشكل والمضمون والأيديولوجية، تركت آثارا سلبية على المجتمع والدولة[1].

رابعا : الفساد:

الفساد من أشد الأمراض الغني انتفضت الشعوب العربية ضده لأنه علة العلل، ورأس الداء. فقد ظهرت على السطح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربية، العديد من أشكال الفساد، الغني ابتلعت قوارضه وجرذانه ثروات الأمة، فخلال العقود الخمسة الماضية بدت ظواهر الفساد في النظام العربي الرسمي في عدة أشكال، نذكر منها[2]:

- فساد غير مسبوق من الطبقة الحاكمة، وانتشاره في كل مفاصل الدولة.
- اتحاد غير أخلاقي بين النخب العليا مع الرأسمال الطفيلي تكون من أنفاق الفساد.
- فساد الأجهزة القضائية والرقابية المكلفة بملاحقة الفساد.

ومع نمو ظواهر الفساد اندفعت العديد من البلدان العربية إلى استباق التحركات الشعبية في الوطن العربي العمل على:

- تهميش متعمد للطبقات الوسطى، والعمل على إلغاء دورها في بناء الدولة الوطن.
- تهميش الديمقراطية، وكم الأفواه، وإرهاب المثقفين، وتكريس قوانين الطوارئ، ورفض تداول السلطة.
- التخلف الكبير بين النظم العربية والتطور الحضاري الانفجاري الصاروخي في العالم المتحضر وخاصة المجاورة للدول العربية، الدول الأوربية.

خامسا : الأسباب التكنولوجية:

ولا يمكن التغاضي بالطبع عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم في ميدان تكنولوجيا الاتصال، وأثرها البالغ في أحداث الربيع العربي، فقد كانت سهولة الاتصالات سببا أساسيا في تسهيل اندلاع التحركات الشعبية والاحتجاجات في المنطقة العربية، فالتعرف لحظيا على ما

[1] سلامة كيلة، (الجزيرة نت)، الأسباب الموضوعية للحراك الشعبي، يوم 2020/09/04 الساعة 11:25 ، على الرابط :
http://www.aliazeera.net/opinions/pages/63ed2bef-f35a-40f9-95f7-75d24eb9062b

[2] محمد سيد بركة، الثورات مفهومها وأسبابها، مركز الجزيرة للدراسات ، يوم 2013/04/15 الساعة 13:05، على الرابط :
http://www.svria-news.com/davin/mosah/readnews.php?id=8104

يجري في أصغر قوية في أبعد دولة بالعالم، أو ما يحدث في قرية مجاورة كان كافيا لتأجيج مشاعر الغضب والاحتقان لدى الشعوب العربية أولا بسبب المقارنة مع دول متحضرة ينعم الإنسان فيها بالكرامة والحرية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا مذهلا في الأدوات الحديثة للتعبير والواصل والتفاعل مثل المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية التواصل(الفيسبوك والتويتر)، حيث أصبح الفضاء الالكتروني ساحة كاملة للحوار، وفي نفس الوقت أداة للتغيير والاحتجاج، بل وللتنسيق في التحرك وتنظيم الاحتجاجات.

سادسا : إرهاصات الحركات الاحتجاجية في الجزائر:

برزت مسألة الاحتقان الاجتماعي في الجزائر بعد أن بلغت الثورة في تونس أوجها، في شهر جانفي، جلبت أعمال الشغب انتباه كل الوسائل الإعلامية الوطنية والعالمية، هذه الوسائل التي كانت حافزا لبداية الربيع العربي في الجزائر[1].

مع بداية جانفي2011، شهدت الجزائر موجة من الاحتجاجات طالت عشرين ولاية من أصل 48، بما فيها الجزائر العاصمة و ثاني أكبر المدن الجزائرية وهران، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات هي ظاهرة متكررة في الجزائر إلا أنها كانت ذات طبيعة محدودة وغالبا ما يسيطر عليها النظام، أما الاحتجاجات التي انفجرت مع بداية سنة 2011، فهي احتجاجات عفوية وغير محددة تماما كذلك التي حدثت سنة 1988. قضت الجزائر أربعة أيام من المواجهات العنيفة التي اشتبك فيها عدد من الشباب الغاضب مع قوات الأمن في مشهد من العنف يذكر العديد بأحداث أكتوبر 1988، وقد تباينت مطالب المحتجين من المطالبة بفرص للعمل، إلى المزيد من الحريات وتحسين مستوى المعيشة، إلى المطالبة باستمرار الدولة في دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وأيضا الحد من الفساد والرشوة المتفشية في البلاد. أول الاحتجاجات التي تم رصدها كانت في باب الوادي، وهو حي شعبي في العاصمة الجزائر، حيث يعيش أكثر100000 شخص في مساحة لا نزيد عن نصف ميل مربع، وهو الأمر الذي سهل خروج المتظاهرين عن السيطرة وانتقالهم إلى مناطق أخرى حيث ألحقوا أضرارا كبيرة بالمحلات التجارية والمؤسسات والأبنية الحكومية والممتلكات العمومية، وفي 10جانفي2011 وبعد

[1]Louisa Dris-Aït Hamadouche, " Algeria in The Face of TCie Arab Spring: Diffiise Pressure and Sustained Resilience ", Mediterranean Politics/Maghreb, (2012), p: 161.

استتباب الأمن والهدوء من جديد كانت الحصيلة المعلنة لهذه الأحداث، هي وفاة 5 أشخاص، وإصدار منكرات ضبط وإحضار بحق 800 شخص، واعتقال 1100 شخص[1].

خبرة الجزائر بظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية طوال العقود الماضية، جعلت الحكومة تستجيب بطريقة سريعة لاحتجاجات 2011. أعلنت الحكومة تخفيضا في أسعار الزيت والسكر –المادتان ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر– على الرغم من أنها تمتلك حجة غلائهما في الأسواق العالمية. هذه الاستجابة السريعة مكنت السلطات الجزائرية من إدارة وامتصاص الغضب الشعبي والتعاطي مع الأوضاع الداخلية الصعبة والمعقدة بطرق تختلف عما كان سابقا[2]. فالملاحظ في هذه التجربة، هو أن قوات الأمن قللت من استخدامها للعنف اتجاه المدنيين. فبالمقارنة مع أحداث أكتوبر 1988، كانت الحصيلة هي 500 قتيل في أقل من أسبوعين، وفي أحداث الربيع الأسود سنة2001، كانت الحصيلة هي 90 قتيل و5000 جريح من المدنيين[3].

كما أن أحداث 2011لم نتخذ طابعا سياسيا صريحا، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية كانت هي الشرارة المحركة لمثل هذه الأحداث، من دون أن يعني ذلك أن المحتجين لا يربطون المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية. فالعوامل السياسية في هذه الاحتجاجات أو في التي قبلها، كانت بمثابة الحدث لا الاتجاه[4]. وهذا ما يظهره تأكيد المحتجون على المطالب ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ولم يرفعوا أية شعارات مناوئة للنظام أو مطالبة برحيله.

غير أن الوضع تغير مع تشكيل مجموعة من أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المتمثلة وجمعيات حقوق الإنسان لجبهة موحدة عرفت ب "التعاضدية الوطنية للتغيير والديمقراطية" cordination pour le changement et la Démocratie

---

[1]Andrea Dessi, " Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change", Instituto AffariInternazionali ; (IAI), Working Papers, (11/28 September, 2011), p.p 4-5.

[2]عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار لاحتكار السلطة للصواب؟، (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية2011، ص: 02.

3Andrea Dessi, op. cit. p: 05.

[4]عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011، قطر: الدوحة، المركز العربي للائحاث ودراسة السياسات، فبراير 2011، ص: 12.

National، التي تأسست في 21 جانفي2011، في محاولة منها لمحاكاة حركات الاحتجاج في تونس ومصر. قامت التنسيقية بصياغة محددة لمجموعة من المطالب، والتي تتضمن ديمقراطية أكبر وعدالة اجتماعية، إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين من المحتجين والمتظاهرين، وأيضا فتح فرص أفضل للشغل، بالإضافة إلى تعديل القانون المتعلق بحرية الأعلام.نجحت التنسيقية في تنظيم أول مظاهرة لها في الجزائر العاصمة في 12 فبراير 2011، ولكن تم فض الاحتجاج من قبل السلطات التي نشرت حوالي 30000عون شرطة في أنحاء المدينة.

وإضافة إلى ذلك لم يحظى الاحتجاج بدعم كبير. سرعان ما استسلمت المجموعة للحزبية الداخلية مسببة انقسام الحركة إلى معسكرين متعارضين ما زاد بالتالي من تقويض جاذبيتها الوطنية[1]. ولقد أعادت التعاضدية الكرة حوالي ثمانية مرات في الأشهر اللاحقة، إلا أنها لم تتمكن من حشد الجماهير. كما أن الشرطة واصلت ملاحقتها لأعضاء التنظيم. ويعبر التباين الكبير الذي ميز أعضاء هذا التيار السبب الرئيسي في بضعاف قدرته على الاتصال بالقاعدة الشعبية. وانتهى هذا البيان بانقسام الحركة إلى تيارين في 22 فبراير مما رسخ صورة سلبية لدى الجماهير، إذ لم تتمكن هذه التشكيلة من أن تقدم نفسها كبديل جدي و موحد للصفوف الوطنية[2].

وبعد أن راجعت الأحداث في الجزائر في إطار انتفاضة جانفي2011. يرجع الكثير من الأساتذة والمحللين والمهتمين بالشأن الجزائري، عدم انتشار وتواصل الاحتجاجات إلى ما عاشتها الجزائر من لا استقرار أمني في التسعينيات من القرن العشرين. هذه الهزة الأمنية التي أدخلت الجزائر في مأساة وطنية راح ضحيتها 200000 شخص، دون ذكر الخسائر المادية. وفي محاولة لاستباق أي تعارض بين السلطة والمجتمع في الجزائر، ما فتئ المسؤولون الجزائريون من الترويج بأن الجزائر قد سبق واختبرت "ربيعها الثائر"، و ذلك من خلال الأحداث التي مرت بها البلاد سنة 1988[3].

---

[1]Andrea Dessi, op. cit. p: 05.

[2]Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform? ", Actuelles de L' IFRI, (09 July, 2012), p:03

[3]Andrea Dessi, " Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change" , op. cit. p:03

المطلب الأول : التجربة التونسية

أولا:أسباب ثورة 17 ديسمبر 2010 بتونس:

لاشك أن الوضع السياسي في تونس يشترك مع الأوضاع السائدة في البلدان العربية لاسيما من حيث الحكم التسلطي وانتشار الفساد،ولكن توجد جوانب خصوصية للحالة التونسية،يمكن تقسيمها إلى الأسباب الكامنة وراء اتساع رقعة الاحتجاجات واستمرار ها إلى أسباب سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

أ/العوامل السياسية[1]: يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

1- تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات، فالتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات أدت إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة 2009 ووجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب يخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة الغضب.

2- انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية الحدودية، ورفضه السماح بقدر اكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة.

3- ضعف القوى الحزبية وعدم تعبير ها عن مصالح الشباب وقضاياهم حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة...هذه الوضعية شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة ليعبر عن مصالحه.

[1] توفيق المديني وأخرون، الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص :155-157

4- كشف وثائق ويكيلس: انتقاد الدبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس، وبذلك جاءت الوثائق الأمريكية لتؤكد ما يتناقله التونسيون منذ سنوات من أخبار وإشاعات حول حجم الفساد الذي يغزو الإدارة والمجتمع.

5- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبدي أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة الغني أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة.

ب/ العوامل الاقتصادية والاجتماعية[1]: هي عوامل مرتبطة في بعضها ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- البطالة: فعلى الرغم من التصريح الرسمي بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية،فان معدلات البطالة سجلت حسب المستويات التعليمية ارتفاعا بارزا في نسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم، وكان الخطاب الرسمي يتفنن في الاستثمار السياسي للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية بتونس في احتواء ظاهرة الفقر.

2- انتشار ظاهرة الفقر في تونس :أكدت الإحصائيات الرسمية ارتفاع الدخل الفردي إلى ما يفوق 4000 دينار سنة 2006 مقابل 960 دينار سنة 1976 ،ويكون بذلك قد تضاعف أكثر من أربع مرات مسجلا ارتفاعا ملحوظا للقدرة الشرائية. كما تشير أرقام المعهد الوطني للإحصاء إلى انخفاض عدد الفقراء وقد توسعت دائرة الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي بحسب الإحصائيات نفسها لتبلغ قرابة 80% من مجموع السكان، وقد كان الخطاب التونسي يتفنن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية في احتواء ظاهرة الفقر.

3- انتشار ظاهرة الفساد: وهو على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية،وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلى الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا

[1] يحياوي حنان، التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الاصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017، ص ص: 29-30.

للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة، وتسخير القضاء وأجهزة الأمن لتسيير عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي.

4- غياب العدالة الاجتماعية: تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس هي أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية،لأنها تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة،حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية و مناطق معزولة و كأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس.

5- الفساد الإداري والمالي : يعتبر الفساد بأشكاله في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحول إلى داء سرطاني ينخر في قسم الإدارة والمجتمع ككل.

ثانيا: الأساليب التي لجأ إليها النظام التونسي لتطويق الثورة[1]:

و من أهم الأساليب التي يلجأ إليها النظام التونسي و الرئيس زين العابدين بن علي لتطويق الثورة وتهدئة الصدور الثائرة:

1-إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية رفيق بالحاج.

2- في 10 جانفي 2011 ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابا أعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية و الاقتصادية التي ستتخذها حكومته بهدف تحسين أوضاع الشباب

ووعد الرئيس بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة بمشاركة مؤسسات الدولة و الشركات الخاصة .كما أقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها مجالس الدستورية و الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني و الجامعيين بهدف اقتراح خطط و استراتيجيات جديدة لدعم سياسة العمل، كما تعهد الرئيس بإعطاء دفعة للإعلام و تخصيص مساحات إعلامية أوسع لكل ولايات الجنوب لتعبير عن مشاكلها إضافة إلى دعم وحدات الإنتاج السمعية و البصرية لإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم و متطلباتهم.

[1] بن قدور ايمان، الوجه الآخر للعولمة" الربيع العربي أنموذجا"، مذكرة ماستر في الآداب، كلية الآداب واللغات الاجنبية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص ص: 80-81.

3- في 14 جانفي 2011 حل بن علي الحكومة التونسية و تم إعلان حالة طوارئ في البلاد، كما منعت السلطات التجمعات، و أعلن عن دعوة للإنتخابات برلمانية عاجلة خلال ستة أشهر، كما لجأت السلطات إلى الحل الأرضي المتمثل في الدفع بتعزيزات أمنية ضخمة إلى أشهر، كما لجأت السلطات في بعض المناطق لقمع الإحتجاجات و شن حملة إعتقالات واسعة.

4- لجأت السلطات التونسية أيضا في سعيها لتطويق و إخماد المظاهرات إلى حل التعتيم الإعلامي، فقد قامت بمنع جميع الصحفيين التونسيين و الأجانب من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات و اقتصر دور وسائل العلم الوطنية على بث البيانات المقتضية التي تبثها وكالة تونس أفريقيا للأنباء.

5- عملت السلطات التونسية على تشجيع الشباب على العمل من خلال موافقة الحكومة التونسية على العديد من الإشعارات أو الطلبات المقدمة من الشأن للحصول على التمويل الحكومي خاصة خريجي التعليم العالي لانجاز مشاريع خاصة.

كل هذه الأساليب التي اتبعتها السلطات التونسية من أجل إخماد ثورة الأحرار التونسيين لم تنجح و لم تهدئ من ثورة المحتجين بل بالعكس، فمع شدة البطش و القمع و الإرهاب الذي ظل يمارس ضد المتظاهرين زاد لهيب و حماس الشباب التونسي، و اتسعت ساحة المواجهة و لم يهدأ الشعب التونسي حتى عندما أعلن زين العابدين بن علي في خطابه الأخير قائلا " :لا رئاسة مدى الحياة لا رئاسة مدى الحياة ."و لم يهدأ الشارع التونسي إلا عندما سمع خبر تنحي الرئيس زين العابدين عن الرئاسة و مغادرته البلاد.

المطلب الثاني : التجربة المصرية

أولا: العوامل التي أدت إلى الثورة في مصر[1].

في مصر ارتبط تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق العشوائية، حيث نجد أن عدد سكان العشوائيات في مصر بلغ نحو 12.2% أي نحو 16.8%من إجمالي عدد السكان.

[1] جليلة العبداوي، الثورات العربية وأزمة بناء الدولة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص ص: 76-77

في هذا الإطار كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على أن عدد السكان المحرومين من الخدمة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بلغ نحو 24.5 مليون نسمة، أي بنسبة 17.7% من إجمالي عدد السكان، معظمهم من سكان العشوائيات، يضاف إلى ذلك أن عدد القرى المحرومة من الخدمات الصرف الصحي إلى نحو 3728 قرية، أي ما يعادل 79.8% من إجمالي القرى.

وباستخدام مؤشر نسبة الأسر التي يصلها المياه النقية، فإن نسبة التفاوت بين ريف وحضر مصر نحو 84%، إما مؤشر نسبة الأسرة التي يصلها صرف صحي فيشير إلى نسبة التفاوت بلغت حوالي 79%، بينما يشير اعتماد نسبة الملمين بالكتابة والقراءة من عمر 15 سنة فأكثر إلى نسبة التفاوت التي انخفضت إلى نحو 68%، ويمكن تركيب رقم قياسي كمتوسط هندسي للقيم الثلاث يبلغ 77% تعتبر مشكلة الفقر أو جغرافية الجوع على حد تعبير فرانو فانون أحد أهم التحديات التي واجهات النظام المصري منذ عقود، إذ تحيط بكافة المدن المصرية أطواق من المناطق العشوائية بسبب نمط التحضر العشوائي الذي سمح به النظام، يضاف إلى ذلك تأثير العوامل الاقتصادية على الوضعية الاجتماعية كالخصخصة التي أدت إلى انسحاب الدولة من وظيفتها الاجتماعية .كما أن الثورة كانت نتاجا للصراع الطبقي و الهوة المتسعة بين الطبقات في مصر.

ثانيا : على مستوى مؤسسات الدولة[1]:

سرعان ما تحولت هذه المؤسسات من خطاب استيعاب الحراك إلى مواجهته وتجريمه من منطق إما نحن أو هذه الاحتجاجات العمالية والاجتماعية تحت بند استرداد هيبة الدولة، شهدت بعض الحالات ازدياد تمرس مؤسسات الدولة حول ذاتها باعتبار أنها في سفينة واحدة ضد المجتمع وأي حراك خارج منه.

نجد مثلا أن السلطة الحاكمة في مصر بعد إزاحة مبارك كانت من أوائل ما قامت به هو إصدار ترسانة من القوانين التي تجرم الإضراب والاعتصام، بداية من قانون 34 لسنة 2011، مرورا بقانون تجريم التظاهر والاعتصام والإضراب، وفي 2013 أصدر الرئيس السابق عدلي

[1] محمد العجاتي وآخرون، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية، روافد للنشر والتوزيع، ط1، الرباط ، 2016 ، ص:19.

منصور قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكبة والتظاهرات السلمية والذي يمنح وزارة الداخلية سلطات واسعة للتعامل مع الاحتجاجات، ويضع شروطا فضفاضة يمكن أن يتهم المتظاهرون بناء عليها بانتهاك القانون.

ومن الملاحظ هنا أن هذه القوانين والإجراءات يتم إتباعها غالبا بعد حدوث حراك اجتماعي وسياسي على مستوى واسع مثل ما حدث في جانفي 2011، وجوان 2013.

ثالثا: سقوط نظام مبارك[1]:

اتبع نظام حسني مبارك ثلاث آليات لإدارة الأزمة: الآلة الأمنية، الآلة السياسية والاقتصادية، الآلة العسكرية، فاستخدم الآلة الأولى لقمع التظاهرات متبعا سياسة العنف والتخويف، غير أن هاته الوسيلة لم تنفع مع انتشار التظاهرات عبر كبريات المدن المصرية مما استحال معها التحكم البوليسي في زمام الأمور.

بالنسبة للآلة الثانية(الآلة السياسية)، فقد تم استخدامها من خلال سياسة التهميش والتجاهل التي اعتمدها النظام خلال الأيام الأولى من الثورة. غير أن النظام دفع ثمن ذلك برفع الثوار لسقف المطالب، فبينما تلخصت مطالب اليوم الأول في إلغاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب والشورى و إقالة وزير الداخلية، تصاعدت المطالب مع تجاهل النظام، ليصبح الشعار يوم 28 جانفي(الشعب يريد إسقاط النظام)، وتطورت بتطور الاعتصام، لتنتهي بالمطالبة بمحاكمة الرئيس بعد رحيله. هذا الأخير الذي حاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال عرضه لتنازلات كثيرة كتعهده بعدم الترشح لعهدة أخرى وتعيين نائب الرئيس، وبدء حوار وطني. غير أن ذلك لم يجد نفعا مع تطور مطالب الثوار فيما استخدم النظام الآلة الاقتصادية التي تعددت إشكالها بين نقص التموين وأزمة الوقود...الخ للتضييق على الثوار، غير أن المتظاهرين اعتمدوا على طرق عديدة للتصدي لمثل هاته السياسات.

بالنسبة للآلة العسكرية فقد شكلت أخر وسيلة لإنقاذ نظامه، ظنا منه أن الجيش سيعمل على حماية النظام ضد المتظاهرين، غير أن هذا الأخير انحاز للشعب، الأمر الذي فرض تنحي الرئيس وتسليمه مقاليد السلطة للمؤسسة العسكرية.

[1] جليلة العبداوي، مرجع سابق، ص: 110

المطلب الثالث : التجربة الليبية

أولا: الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى سقوط القذافي[1]:

تعتبر ليبيا في فترة ما قبل ثورة 17 فيفري 2011 من الدول العربية التي يميزها وضع اجتماعي مستمر على نحو ما وتتميز ببعض المؤشرات جعلتها في مصاف الدول مرتفعة التنمية البشرية، رغم ذلك نلاحظ أن الأوضاع الاجتماعية في ليبيا إذ قورنت بمواردها وثرواتها فسنجد أن هناك فرق شاسع، وهذا ما يعتبر أحد أهم الأسباب الاجتماعية للثورة، إذا تضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2 نوفمبر 2014تطور مستويات التنمية البشرية في 164 دولة لسنة 2010 حيث تحتل ليبيا المرتبة 53 والمرتبة الأولى إفريقيا، إذا بلغت نسبة المتعلمين في ليبيا 88.3 % بالإضافة إلى وجود 150 جامعة منتشرة في إنحاء ليبيا التي تتميز بتوفر خدمات جيدة مقارنة مع بنيتها التحتية،كما تضمن التقرير بعض النقائص على المستوى الاجتماعي في ليبيا، تتمثل في:

-نسبة الإنفاق على التعليم والصحة متدنية بشكل كبير خلال الأعوام الماضية، بما يساوي% 9.3 من الميزانية العامة.

-تراجع في نسبة المتعلمين في السنوات السابقة للثورة إذ بلغ عدد الحاصلين على الثانوية العامة ممن تتجاوز أعمارهم 25 سنة 44% ذكور و 55.6% إناث و هي ضئيلة جدا مقارنة مع باقي الدول العربية.

-نسبة العاملين أو الباحثين على العمل، يمثلون 76.9% من الذكور و 24.7% من الإناث وهذا ما يدل على أن مشاركة الإناث ضئيلة لا تتناسب مع نسب التعليم الأعلى للذكور، وبالتالي تهميش دور المرأة في المجتمع الليبي.

بالإضافة إلى التدهور الكبير الذي يعرفه القطاع الصحي خاصة الرعاية الصحية، الذي كان يعرف ترجعا من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، مما دفع المواطنين لطلب العلاج في الدول المجاورة، بالإضافة إلى هجرة العقول لمهنيي الرعاية الصحية لما يعانيه هذا القطاع من عيوب بسبب سوء القدرات والمرافق سيئة التجهيزات، أما على صعيد الأمن الاجتماعي، نجد

[1] شنوف حياة، غلاب ياسين، سعيدة نور الدين، أثار سقوط القذافي على الاستقرار السياسي في المغرب العربي، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص ص: 22-24

أن الدعم السلعي والتامين الصحي هي في ظل القبضة الأمنية للنظام، كل هذه الأوضاع الاجتماعية جعلت الفرد الليبي يعاني من انخفاض في المستوى المعيشي بالرغم من أن دولته تملك ثروات هائلة وذلك نتيجة التوزيع غير العادل حيث أن إرباح وعوائد النفط، استأثرت بها الفئة الضيقة التي تلتف حول القذافي وعائلته والتي بدورها بددت ثروات المجتمع الليبي في شراء الأسلحة، وتجميع ثرواتهم المالية في الغرب،كما استغل القذافي عائدات النفط الليبي كسلاح لشراء ولاء القبائل له ولنظامه مما جعل بعض القبائل تستغل هذا الوضع بشراء أسلحة لإفرادها والقيام باضطهاد القبائل الصغرى وباقي القبائل الضعيفة.

كما أن الدولة لم تكن مهتمة بتعزيز قيم المواطنة لدى المواطنين و بالأخص فئة الشباب، مما جعلهم يعيشون أزمة اقتصادية ونفسية واجتماعية أدت إلى تدني جانب الإبداع الفكري بينهم فقل ولائهم للوطن(الولاء لقبيلة الانتماء)، بالإضافة إلى تدني مستوى العدالة الاجتماعية وعدم مكافحة ظاهرة الفساد بحزم وشفافية، إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخريجين وعدم اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع الظروف المعيشية، زد على ذلك انتشار الوساطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة وكذلك عدم وجود دستور ينظم العمل

السياسي في ليبيا وانتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن والقروض والأراضي، وهناك أيضا عامل عدم المساواة في التنمية بين المناطق الشرقية والغربية فبعد قيام أهالي مدينة بنغازي بمعارضة القذافي والاحتجاج ضده في قضية سجن أبو سليم 29 افريل 1996 جعله يقوم بحرمان أهالي هذه المدينة من أية فرصة ومزايا بالدولة وكذا تهميش الإقليم الشرقي (بنغازي وما حولها)، حيث بات واضحا للعيان بمرور الوقت الفارق الشاسع بين ما توفره الدولة من ميزانية تنمية وتعليم وصحة في ذلك الإقليم مقارنة بطرابلس العاصمة والمناطق المؤيدة لقذافي.

ثانيا : حدث التحول السياسي في ليبيا 2011/02/14[1]:

شكل إسقاط نظما الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، رسميا في أكتوبر 2011 ، لحظة فارقة في تاريخ المجتمع الليبي منذ الاستقلال، فقد فتح الباب أما مسار لإعادة بناء مؤسسات

[1] مولود دحماني، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015-2016 ، ص ص: 146-147.

البلاد واستعادة القدرة على تقرير المصير المستقبلي في دولة تغيب فيها المؤسسات الحديثة لصالح التركيبة المجتمعية القبلية.

1-المرحلة الأولى :بداية الانتفاضة

انطلقت الانتفاضة الليبية في يوم 17 فيفري 2011 ، وحملت مجموعة من المطالب أهمها:

- إسقاط النظام.
- الحرية و الكرامة.
- إنشاء دولة الدستور والقانون.
- محاسبة المجرمين.

وكما كان الحال في السياقات العربية المشابهة كتونس ومصر، بدأت الانتفاضة بتجمعات شبابية وقد حمل ردّ النظام وفق آليتين:

- **التعامل الأمني** :من خلال عملية القتل والقمع الذي مارسه ضد المتظاهرين ففي خلال 24ساعة قتل ما يقل عن 10 متظاهرين، وهو ما أعطى للانتفاضة بعدا آخر ازدادت معه قدرة التعبئة خصوصا التفاعل القبلي.
- **التعامل السياسي** :على خلاف سابقيه مبارك وبن علي، تعامل نظام القذافي من خلال نجله سيف الإسلام بمفردات قاسية، فقد خاطب الشعب الليبي بكلمات شديدة اللهجة مهددا إياه بتداعيات وخيمة على الدولة الليبية وحرب أهلية صعبة، وفيما بعد اشتهر القذافي بتوعده الشديد لليبيين بعبارات قاسية ومهينة أشهرها" من أنتم "والتي تعبر فعلا على درجة من الأبوية والفجوة العميقة بين الحاكم والمجتمع[1].

2-المرحلة الثانية :تحول المظاهرات السلمية إلى طابع عنيف:

تصاعدت الاحتجاجات وتزايدت الفئات الداعمة لها في المجتمع الليبي، خاصة مع دخول الفاعل القبلي، فقد أدت تطورات الأحداث إلى تصاعد العنف والعنف المضاد بعد محاولات قمعها من طرف الكتائب الأمنية لنظام القذافي، فاتحا المجال بذلك أما حرب مسلحة ومواجهات دامية دارت رحاها في مختلف المناطق الليبية، وكان العامل الحاسم في المعركة، القدرة على

[1] مولود دحماني، مرجع سابق ص ص: 147-148.

السيطرة على مواقع إستراتيجية والتوسع جغرافيا في إطار ديناميكية" كر وفر"، وتميزت هذه المرحلة بالخصوص بكثرة الانشقاقات في الهيكل السياسي والأمني والدبلوماسي لنظام القذافي، وكان أبرزهم عبد الفتاح يونس وزير الداخلية آنذاك.

2المرحلة الثالثة : التدخل الدولي و حسم الصراع.

مع تزايد شدة الصراع وعجز النظام لسياسي على احتواء الأزمة، عجل الأمر بتدخل عسكري انطلاقا من مبدأ التدخل الإنساني لحماية المدنيين من عنف نظام القذافي، وان كانت خلفياته لا تتوقف عند ذلك، بحيث صدر القرار الأممي رقم 2170 و 2173 والذي تضمن ما يلي:

- أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على نظام القذافي.
- حظر طيران فوق ليبيا والتأكيد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة.

رغم ذلك، لم تنجح قوات المعارضة في ترجيح الكفة لصالحها في الواقع، لذا شكل التدخل الدولي في ليبيا أمرا حاسما في توجيه الصراع، حيث ساعدت الضربات الجوية لحلف الشمال

الأطلسي على هدم البني التحتية لنظام القذافي، ما عجل بسقوطه بعد حرب أهلية كلفت ليبيا أكثر من 30 ألف قتيل.

يقدم لنا التحول السياسي في ليبيا بعض المميزات في سياق التحولات السياسية العربية يمكن حصرها فيما يلي:

- **طبيعة التحول** :شكل العنف المسلح الأداة الرئيسية لحسم الصراع في ليبيا، فانطلاقا من تصعيد النظام السياسي للموقف وقمعه للمحتجين وصل الأمر لاستعمال الطائرات والمدافع أين

اتجهت المسألة إلى حرب أهلية انقسم من خلالها المجتمع.

- **مدة الصراع** :امتدت في الحرب 246 يوما، أدت من خلاله إلى تداعيات وخيمة على المجتمع عن طريق انفجار الهويات الفرعية من جهة، إلى جانب التداعيات الإقليمية والدولية[1].

[1] مولود دحماني، مرجع سابق ، ص: 148.

- **طبيعة الفواعل المؤثرة** :من خلال أهمية الفاعل القبلي في توجيه مسار الصراع والانقسام المجتمعي في ليبيا بالإضافة إلى الفاعل الدولي، إلى جانب حلف الشمال الأطلسي برز فاعل مهم وهم المرتزقة الأفارقة الذين كان نظام القذافي يستعين بهم لمواجهة المعارضة ضده.

لفهم التحول الليبي يجدر بنا التوقف عند التاريخ الليبي المعاصر وسياسات القذافي المختلفة، كمدخل أساسي لحصر العوامل التي أدت إلى انتفاضة الشعب الليبي ضده ومسايرة التحولات السياسية العربية في مصر وتونس.

المطلب الرابع : التجربة المغربية

أولا: المملكة المغربية و الربيع العربي:

كان العام 2011 بداية لما سمي « بالربيع العربي » ،والذي يوصف بأنه حراك شعبي مس المنطقة العربية و كان لهذا الحراك نتائج متباينة، و لم تكن المملكة المغربية في منأى عن هذا الحراك حيث ظهرت بالمغرب حركة 20 فبراير المنبثقة عن الحركة الاحتجاجية لتاريخ 2011/02/20 و تماشيا مع الخطاب المرافق للحراك الشعبي العربي أصبحت تطالب بدمقرطة أكبر، و أشمل من الخطابات التي يروج لها النظام منذ 1992، ولقد أسهمت الأحداث الداخلية و الخارجية في تجميع عدة إتجاهات من منابع متباينة و ربما متعاكسة، لكنها تسير في مسار واحد هو تحرير الحياة السياسية بشكل يسمح بإدراج الشباب في عملية التغيير، فكان رد الملك سريع بخطاب أول مباشرة بعد احتجاجات 20 فيفري ،ثم بالخطاب التاريخي في 9 مارس 2011 والذي وضع معالم أو خريطة طريق للتعديل الدستوري المزمع إجراءه ،حيث كلفت لجنة ملكية بإعداد مشروع الدستور، ثم جاء الاستفتاء حول الإصلاح الدستوري ، ودعمت أغلبية الأحزاب السياسية مشروع الدستور في حين رفضته حركة 20 فبراير ،معتبرة رفق الإصلاح الدستوري بإنتخابات تشريعية ذلك لعبة سياسية من طرف الإدارة المخزنية، خرج منها الحزب الإسلامي العدالة و التنمية فائز بـ 107مقاعد من بين 395 مقعد متنافس عليه في حين تحصل حزب الاستقلال على 60 مقعد و الحزب الوطني للمستقلين على 52 مقعد ،وحسب النص الدستوري الجديد تم تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية المتحالفة و جاء فوز الإسلاميين كإمتداد للاستحقاقات الانتخابية السابقة و تنامي وصعود

حزب العدالة والتنمية في الساحة السياسية المغربية كما انه كان يتماشى مع السياق العربي وصعود الأحزاب الإسلامية في تونس و مصر[1].

ثانيا :التكيف السياسي للمملكة بواسطة الإصلاح الدستوري لعام 2011

يستجيب الإصلاح الدستوري في العادة إلى التحولات التي تعرفها الدولة والحراك السياسي المرافق لنشاط الأحزاب السياسية ضمن سيرورة التحول الديمقراطي ،وإذا انطلقنا من فرضية التغيير التي تبناها النظام منذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم فإن المنطق يقول أن إستراتيجية التعديل كانت مسجلة في أجندة الملك ،وهي مرافقة لجملة القوانين ذات الطابع الليبرالي التي ميزت بداية الحكم الجديد وتوقفت في حدود 2007 لأن الملك كان يريد إعادة النظر في إستراتيجية الإصلاح والعودة إلى الممارسات القديمة للسلطة.

1.سياق الإصلاح الدستوري

إن الأحداث التي عرفها العالم العربي في 2011 ساهمت بشكل مباشر في عودة الإصلاحات تحت ضغط المعارضة والحراك الشعبي الذي انطلق في المغرب يوم 20 فيفري 2011 واستجاب الملك للوضع عن طريق خطاب ملكي يوم 9 مارس أكد فيه إجراء إصلاح دستوري يستند على سبع مرتكزات أساسية في نظر الكثير من المغاربة و في تلك المرحلة بالذات يعتبر هذا الخطاب قوي من حيث المحتوى و السياق ،ومنعرج مهم في مسار الدمقرطة المغربي ،في حين يرى البعض الأخر أنه كان فرصة لإعادة توزيع موازين القوى داخل المخزن دون المساس بقداسة الملك، حدد تاريخ الاستفتاء على الدستور يوم الفاتح جويلية ، و أوكلت مهمة إعداده إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، و التي عينها الملك، في حين أوكلت مهمة الإشراف عليها إلى مستشار الملك محمد معتصم و الذي يقال أنه الفاعل الرئيس في الهندسة الدستورية المؤسساتية الجديدة التي جاء بها دستور 2011 و جاءت نتائج الإستفتاء على الدستور مواكبة لما كان يصبو إليه المخزن حيث قدرت نسبة المشاركة بـ 73.46%و نسبة التصويت بنعم قدرت بـ 98.47 % ، وتعالت الأصوات حول دور الإدارة في التلاعب وتضخيم نتائج الانتخابات و التلاعب بالكتلة الناخبة حيث أقصّي عدد كبير من المواطنين

[1] توازي خالد، مقال : قراءة في الديمقراطية المغربية بالتركيز على دستور 2011 ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، عدد ديسمبر 2017، ص ص: 450-451.

الغير مسجلين في القوائم الانتخابية أي حوالي ما يقارب 10ملايين مغربي خارج دائرة الأرقام الرسمية.

المطلب الخامس : تأثير ثورات الربيع العربي على المشهد السياسي في الجزائر

مع أحداث الربيع العربي، الضغوط الخارجية والداخلية كانت متعددة، أعطت إشارات قوية للسلطات الجزائرية للعودة إلى المسار الديمقراطي[1]. فإلى جانب الامتيازات الاقتصادية الواسعة النطاق التي أقرتها الحكومة الجزائرية في أعقاب الربيع العربي. كشفت الحكومة النقاب عن سلسلة من الإصلاحات السياسية الرامية إلى استعادة ثقة الشعب في العملية السياسية. ولقد شرعت في ذلك في أوائل فيفري 2011 في محاولة لاستباق أول احتجاج لتجمع CNCD المزمع عقده في 12فيفري بالجزائر العاصمة، حيث أعلنت الحكومة عن تعليق العمل بقوانين الطوارئ في البلاد، والتي سرت منذ توقيف الجيش لمسار الإصلاح الديمقراطي في عام 1992.

وأعقب الإعلان الموافقة على سلسلة من القوانين المناهضة للإرهاب والتي "وضعت كل الأجهزة الأمنية والشرطة تحت سلطة الجيش" وبالتالي تم تجريد الحكومة من الرقابة على العديد، إن لم نقل كل، القضايا ذات الصلة بالأمن. وعلاوة على ذلك، لم يتم إلغاء القيود المفروضة على الحريات المدنية رغم رفع حالة الطوارئ، ومن أمثلة ذلك، قانون عام 2001 الذي يحظر التجمعات العامة في العاصمة(قانون 91-19)، والمرسوم الصادر سنة 1991 القاضي بموافقة الحكومة مسبقا على أي تجمع عام في جميع أنحاء البلاد[2].

وإلى غاية منتصف أبريل 2011، وقبل مرور أربعة أشهر على اندلاع الربيع العربي،أدلى رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بأول خطاب تلفزيوني موجه إلى الأمة وذلك في 15 أبريل 2011 وعد فيه رسميا بسلسلة من الإصلاحات الدستورية الرامية إلى "تعزيز الديمقراطية" في البلاد. ومن بين الوعود، سن تشريعات جديدة تحكم إنشاء الأحزاب السياسية، قوانين إعلام أكثر حرية وزيادة صلاحيات البرلمان والوزير الأول[3]. كانت الاستجابة السريعة للرئيس في خطاب مبادرة الإصلاح اعترافا رسميا بشطب "أطروحة الجزائر استثناء". واعترافا رئاسيا بأن

[1]Mohamed Bousoltane, op. cit. p. 56.
[2]Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?", op. cit. p.06.
[3]I bid. p. 06.

خروج الجزائريين إلى الشارع كان بداية لمشروع يهدف بالأساس إلى إطلاق الحريات وبناء الصرح الديمقراطي لتحقيق التغيير السلمي في البلاد[1].

بعد أن تم إلغاء حالة الطوارئ في البلاد في 24 فبراير 2011. وبعد الخطاب الشهير لرئيس الجمهورية في 15 أبريل من نفس السنة، والذي قدم فيه رئيس الجمهورية وعودا للمضي قدما في إصلاحات جديدة. جاء التجسيد الفعلي لهذه الوعود، وكانت أول خطوة تشكيل رئيس الجمهورية لهيئة مشاورات سياسية نتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول مقترحات الإصلاح. أسندت رئاسة هذه اللجنة إلى السيد "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة، وعين له مساعدين اثنين هما المستشاران في رئاسة الجمهورية"محمد علي بوغازي" والجنرال المتقاعد"محمد تواتي". أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية. تمت هذه المشاورات في الفترة المحددة لها والممددة من 21 ماي إلى 21 جوان 2011. جرى خلال هذه اللقاءات مناقشة مراجعة الدستور وثمانية محاور مطروحة لمراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة نصوص قانونية جديدة. وتمثلت هذه المحاور في ما يلي: قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الانتخابات، مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، وقانون الإعلام. كما تمحور النقاش أيضا، حول قضايا أخرى: نوع النظام الأنسب البرلماني أو الرئاسي بدلا عن النظام شبه الرئاسي السائد، عدد العهدات الرئاسية، مدة العهدة الواحدة، والإبقاء عن مجلس الأمة من عدمه. بعد هذه النقاشات خلصت اللجنة إلى إعداد تقرير من 76 صفحة مرفق بملحق في 32 صفحة. تم رفع التقرير إلى رئيس الجمهورية وهو بدوره سيولى وضع رزنامة للإصلاحات، تبدأ بإصلاح القوانين العضوية وتنتهي بإعلان الرئيس تنصيب لجنة مخصصة تولى صياغة دستور جديد[2].

بعد المشاورات التي أجرتها هيئة "عبد القادر بن صالح"، وبعدما رفعت تقريرها لرئيس الجمهورية. وضعت مشاريع القوانين على مكتب البرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها. شهدت جلسات البرلمان في دورته الخريفية بتاريخ الرابع من سبتمبر 2011، والمخصصة لمناقشة مشاريع قوانين الإصلاحات، سجالا حادا بين مؤيد ومعارض لإصلاحات الرئيس.

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص 03.
[2] المرجع نفسه، ص 07.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا خلال في هذا الفصل إلى نشأة وتطور النظام السياسي الجزائري في المبحث الأول، توصلنا خلاله إلى أن النظام السياسي الجزائري قد مر بمرحلتين، الأولى من بعد الإستقلال إلى نهاية مرحلة الأحادية الحزبية سنة 1989 التي تميزت بالتوجه الإشتراكي وبدستورين مهمين 1963 و 1976، أما المرحلة الثانية فهي من سنة 1989 إلى يومنا هذا وقد تميزت بالإنفتاح نحو التعددية السياسية والتوجه نحو اقتصاد السوق بعد تصدع المعسكر الشيوعي، كما تميز أيضا بعدة دساتير منها 1996،1989، تعديل 2008 و2016.

أما فيما يخص المبحث الثاني فخصصناه إلى الطابع الاجتماعي للدولة فقد توصلنا إلى أن الدولة الجزائرية الحديثة ومنذ نشأتها بعد الاستقلال ومن خلال بيان أول نوفمبر ومواثيق الثورة أشارت إلى بناء دولة اجتماعية تسود فيها العدالة الاجتماعية، ويتساوى فيها الجزائريين، وقد استمر هذا النهج الاجتماعي للدولة إلى يومنا هذا، أين استغله النظام الجزائري في العديد من المرات في التخفيف من وطأة انفجار الجبهة الاجتماعية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

كما خصصنا الجزء الثالث من هذا الفصل إلى عرض بعض التجارب الإقليمية من خلال أحداث الربيع العربي وقد تناولنا أسباب الانتفاضات الشعبية لدول شمال إفريقيا من خلال عدة نواحي منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وانتشار البطالة وتفشي الفساد ومن هذه التجارب التجربة التونسية التي أفضى بها الحراك إلى سقوط نظام بن علي ، وعلى غرار التجربة التونسية قامت الثورة المصرية التي أطاحت هي الأخرى بنظام مبارك، وأيضا الثورة الليبية التي أطاحت بنظام القذافي ، غير أن الحراك في المغرب فنظام الحكم فيه ملكي فقد تعامل النظام مع هذه الاحتجاجات بعقلانية وحاول امتصاص غضب الشارع المغربي من خلال الإصلاحات السياسية وأبرزها إقرار الملكية الدستورية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

إنعكاسات السياسة الاجتماعية على استقرار النظام السياسي في الجزائر

تمهيد:

إن دراسة و تحليل السياسة الاجتماعية في أي بلد إنما يهدف إلى المساهمة في توضيح نتائجها على أرض الواقع وتحديد مساراتها ووقعها على الشعوب، وبما أن الهدف الأساسي من الخطط الإنمائية الحكومية هي تقليل مستوى الفقر وتحسين العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للقيم و الثروات ومحاربة الصراع بكل أشكاله داخل المجتمع، فإن إستغلال السياسة الاجتماعية وكيفية إستخدامها من طرف النظام السياسي في محاولة الحفظ على الاستقرار والبقاء من خلا محاربة الإقصاء الاجتماعي و المحافظة على صفة الديمومة في سياسات الرفاه الاجتماعي.

لقد ساهمت أحداث الربيع العربي إلى حد كبير في تحريك عجلة الإصلاحات ، مما أدى بالنظام السياسي الجزائري إلى البحث عن استراتيجيات وسياسات عامة بديلة خاصة في الشق الاجتماعي منها لاحتواء الوضع المتأزم في البلاد.

وانطلاقا من هذا فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم إنعكاسات السياسة الاجتماعية على استقرار النظام السياسي في الجزائر ، وهذا في ثلاث مباحث، الأول نتناول فيه السياسة الاجتماعية وتحديات الربيع العربي في الجزائر (من خلال التطرق إلى موقف الجزائر من الربيع العربي، احتجاجات الجزائر 2011، وكيف واجه النظام السياسي هذه الموجة بالسياسة الاجتماعية خلال الفترة 2011-2014) ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى تداعيات الأزمات الاقتصادية على مسار السياسة الاجتماعية (من خلال السياسة الاجتماعية 2015-2019 مرورا بأهم ما جاء في التعديلات الدستورية لسنة 2016 وأهم التطورات الاجتماعية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة)، أما في المبحث الثالث فسنتطرق فيه لحراك 22 فيفري وتحديات استقرار النظام السياسي (من خلال سرد أهم أحداث الحراك الشعبي والتحديث السياسي ، ثم نعرج إلى الانتقال المفروض وموقف السلطة من الحراك وصولا إلى الانتخابات الرئاسية وتحديات المرحلة القادمة و أهم السياسات الاجتماعية في فترة ما بعد الحراك).

المبحث الأول : السياسات الإجتماعية وتحديات الربيع العربي في الجزائر

يحظى الجانب الاجتماعي في الجزائر بأهمية كبيرة، حيث بلغ إجمالي النفقات الاجتماعية 54.9 مليار دولار أي ما يتجاوز 30 % من الناتج المحلي الإجمالي لذا تمثل السياسة الاجتماعية في الجزائر أحد أهم التوجهات العامة للدولة ولا تزال السلطة الجزائرية تعتبرها من أولويات برامج السياسة العامة، فقد لجأت الجزائر منذ بداية سياساتها الانفتاحية إلى تفعيل برامجها الاجتماعية الرامية إلى توفير العيش الكريم للفئات الضعيفة من المجتمع حيث تزامن ذلك مع تبنيه للإصلاحات الهيكلية.

كما أقر في هذا الإطار المجتمع الدولي بعيوب تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية كونها لم توضح كيفية تجسيد مبدأ تحقيق الرفاه لفئة المهمشين اجتماعيا وضرورة تحسين عيشهم، وفي ضل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول، تنوعت سياسة الدولة الاجتماعية لكثير من قضايا الفئات الهشة وكافة المواطنين ذوي الدخل الضعيف و المتوسط.

تمثل التحويلات الاجتماعية احد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية، وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص للدعم ،فالدول التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم فيها أهمية كبيرة نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجه والتدخل المباشر عند حدوث أزمات، إما الدول التي تطبق النظام الاشتراكي فان الدعم يلعب فيها دورا رئيسيا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة،حيث تعمل الدولة من خلاله على دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة وبالتالي يكون وسيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي.

عرفت الجزائر تراجعا في جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للمواطنين بما في ذلك السكن والرعاية الصحية والتعليم مما جعل مشاعر الاستياء تصبح متأججة وواضحة تجاه العقد الاجتماعي الذي يكافئ فئة صغيرة مرتبطة بالنظام ويمكنهم من استغلال المواد العامة

بغرض تحقيق مكاسب خاصة الأمر الذي جعل أعداد متزايدة من المواطنين يعتبرونها غير عادلة في توزيع عائدات النفط.

إن الوفرة المالية التي تحققت جعلت الفساد يستفحل في الجزائر ، فقد انتشرت حالات فساد كثيرة جراء المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي بادرت إليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق كما هو الحال في مشروع الطريق السيار شرق غرب حيث تم الكشف عن وجود نظام عمولات غير قانونية و رشاوى وعمليات احتيال كما انتشرت فضيحة فساد أخرى عام 2010 تشمل شركة سوناطراك حيث تم منح عقود النفط والغاز لشركات من خلال عقود مباشرة بدل من منحها عن طريق تقديم العروض[1].

كما أن سجل الجزائر سيء عندما يتعلق الأمر بشفافية الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموزانة العامة المفتوحة" لعام 2010 والذي يقيم ما إذا كانت الحكومات تمنح شعوبها حرية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموازنة حصلت الجزائر على درجة واحدة من أصل 100 درجة كما صنف مؤشر مراقبة الإيرادات الذي يقيم شفافية العائدات في 41 دولة من الدول الغنية بالموارد أن الجزائر في المرتبة 38 مما يضعها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى.

وبالرغم من السياسات التشغيلية التي اعتمدها النظام فقد وصل معدل البطالة في 2010 بين من تخرجوا حديثا من الجامعات إلى 30 %من الشباب وبالرغم من أن العقد الأخير قد شهد انخفاضا في معدل البطالة إلا أن الوظائف التي تم استحداثها غير مستقرة وبالتالي تشكل أحد أوجه التهميش.

إن كل تلك العوامل ساعدت على ظهور بوادر أزمة فقدان السلم الاجتماعي عاشتها الجزائر مع مطلع سنة 2011 من خلال مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي جاءت بعد أيام من الحركات الاحتجاجية في تونس، انطلقت في شهر جانفي 2011 وشهدت زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية كان على رأسها الزيت والسكر ذات الاستهلاك الواسع غير أن هذه الاحتجاجات تفتقر لشعارات ذات طابع سياسي أو اجتماعي محدد فالعشرية

[1] الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر على الموقع : www.carnegieendoume.com

الدموية التي عرفتها الجزائر جعلت عموم الشعب يضحي بكل شيء في سبيل الأمن والاستقرار إلى درجة أنه أصبح يضع لنفسه خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها في حالة الاحتجاج.

إن رد فعل النظام كان سريعا حيث أعلن وزير التجارة عن تراجع الدولة عن قرار رفع الأسعار كما كان القرار الذي أصدرته الحكومة في فيفري 2011 القاضي بإلغاء حالة الطوارئ يهدف إلى إعادة الهدوء وإظهار استعداده للإصلاح، كما توجه النظام بسياسة اجتماعية نحو الفئات الشابة التي لجأت إلى الاحتجاج حاول من خلالها العمل على تخفيض من نسبة البطالة ومنح قروض سخية وتفعيل سياسة السكن الاجتماعي وهي السياسة الاجتماعية التي لم تكن ممكنة لولا ما تتمتع به الجزائر من وفرة مالية.

لقد حاول النظام السياسي في محاولة لشراء السلم الاجتماعي بأي وسيلة حتى لا تنتقل "عدوى الربيع العربي" إلى الجزائر وذلك من خلال جملة من البرامج والإصلاحات، فعلى صعيد الموارد المتاحة لسنة ،2011 بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية للدولة إلى أزيد من 1200 مليار دج ،ما يعادل حوالي 10% من الناتج الدخلي الخام وأزيد من 18% من الميزانية العامة للدولة، وتمثل بذلك قرابة سبع مرات المبلغ الذي خصص للمساعدات الاجتماعية لسنة 2013.

المطلب الأول : الربيع العربي وموقف الجزائر

أولا: الحركات الاحتجاجية في سياق الربيع العربي

قبل المضي في تقييم حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر في ما يمكن تسمينه في مرحلة ما يسمى الربيع العربي التي بدأت من عام 2011، لابد من الإشارة إلى السياق الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، فتجد أن الإقتصاد الجزائري ما زال يعاني قصورا مزمنا ممثلا في أنه إقتصاد ريعي، وأحادي من حيث إعتماده على مصدر واحد للدخل، وهو عوائد النفط والغاز، وهو ما يجعله إقتصاد شديد الحساسية والهشاشة تجاه أي تغيرات محتملة في أسعار هذه المواد[1]، إلا أن هذه الحالة الهشة إقتصاديا تتفارق معها حقيقتان: المفارقة الأولى هي معدل النمو الإقتصادي الذي تحققه الجزائر على إمتداد السنوات الخمس الأخيرة، والذي وصل قبل

[1] – صالح بلحاج، "الجزائر..آفاق التغيير بين الدوافع والموانع،" الديمقراطية، http://democracy.ahram.org.eg/ui/front/innerprint.aspix?newsid=118.

عام 2011 إلى 4.5 بالمائة و 5 بالمائة [1]. أما المفارقة الثانية فهي حجم الإحتياطي المالي والنقدي الذي تتمتع به الجزائر، والذي وصل في عام 2012 إلى 2.5 مليارات دولار [2]، وهو ما يفسر إختلاف الجزائر عن الدول العربية التي عرفت تغييرات تدخل في خانة ما يسمى "الربيع العربي".

وبالنظر إلى الإحتجاجات التي شهدتها الجزائر على إمتداد الفترة ما بعد الأزمة، نجد أن كثيرا منها أصبح يغلب عليها طابع المباشرية في ما تطرحه من مطالب تتصل بهذا الواقع الإجتماعي والإقتصادي الوخيم، بداية من إحتجاجات كثير من أعضاء القطاعات المهنية، مثل الأطباء، والمحامين، والمعلمين، للمطالبة بتحسين أوضاعهم الإجتماعية ورفع أجورهم، إلا أن أبرز الإحتجاجات كان ما حصل في عام 2010، وقد لامسة أزمة أساسية عانتها الجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة، وهي أزمة السكن، حيث شهدت الجزائر حركات نزوح واسعة إلى المدن فيها، هربا من الإرهاب، وللبحث عن فرص أفضل في العمل والمعيشة، من دون أن تواكبها الدولة بتخطيط، ما أدى إلى إنتشار ظاهرة مدن الصفيح. فقد خرج عدد كبير من هذه الفئة المتضررة للتنديد بسياسة الجماعات المحلية في قضية التسكين التي تخصص وتوزع الشقق السكنية من دون إلتزام بمعايير الشفافية، ووفقا لإعتبارات المحسوبية والزبونية [3].

ثانيا : الموقف الجزائري من الربيع العربي:

مثلت أحداث ما عرف بـ " الربيع العربي" النموذج الخاص بالمنطقة العربية للتحول الديمقراطي، وذلك من خلال إنتفاضات جماهيرية للتخلص من الأنظمة الإستبدادية والمطالبة بالمزيد من الإصلاح السياسي والإقتصادي. وعلى الرغم من أنها بدأت بطريقة سلمية، إلا أنها ما لبثت أن إتخذت في بعض الدول العربية أشكالا من العنف، وأدخلت بعض دولها في حروب أهلية وطائفية مثل دولة ليبيا ودولة سورية، أو في حالات عدم إستقرار غير مسبوقة مثل دولة تونس، ودولة مصر. هذه الحالة من الإضطراب في الفضاء العربي للجزائر، ومثلت تحديا جديا للسياسة الخارجية الجزائرية، من جهة أنها جعلت صانع القرار الجزائري إزاء موقف قراري غير

---

[1] – " البطالة بالجزائر.. أزمة مستمرة،" الجزيرة نت (17 آذار/مارس 2011)، http://www.algazeera.net/ebusiness/pages/47831d87-f106-4e66-add2-6332cbdc0c04.

[2] – "الجزائر تحقق احتياطات مالية ضخمة،" الجزيرة نت (27 أيلول/سبتمبر 2012)،

[3] – "مسلسل الإحتجاجات في الجزائر،" الجزيرة نت (7 كانون الثاني/يناير 2011)، http://www. algazeera.net/news/pages/8715ac47-e0fc-4626-afbb-30305953edff.

إعتيادي، إذ تتقاطع المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية في الدولة الجزائرية مع المصالح الوطنية والإستراتيجية للبلد. فإما الإنحياز إلى خيارات الشعوب مع ما في ذلك من تحدي لـ "العدوى" والقفز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو مراعاة مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول مع ما في ذلك من خطر الاتهام بالانحياز إلى الأنظمة على حساب الشعوب، ومن ثم تهديد مكاسب السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، وبخاصة دور دولة الجزائر وصورتها، بسبب الاكتفاء بمجاراة الأحداث وعدم المبادرة بالفعل.

إن قراءة الموقف الجزائري من الربيع العربي يؤكد إستقرار صانع القرار الجزائري على الخيار الثاني، حين عدت دولة الجزائر ما يحدث في دول الربيع العربي شأنا داخليا من حق حكومات هذه الدول التعامل معه، وذلك في إطار إحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وقد عبر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" صراحة عن هذا التوجه في خطابه الذي وجهه إلى الشعب الجزائري بشأن الإصلاح، من جهة أن دولة الجزائر لا يمكنها أن تتخلى عن مبدأها الراسخ المتمثل بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. وقد شرح وزير الخارجية للدولة الجزائرية آن ذاك "مراد مدلسي" ذلك لنواب البرلمان الجزائري حين صرح بأن الجزائر إتخذت "مواقف مسؤولة" [1] بخصوص التطورات التي عرفتها الدول: تونس، وليبيا، ومصر، وسورية، ورأى أن الموقف الجزائري نابع من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عدة عقود، وأنها تتمثل بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وكذلك احترام خيارات الشعوب وإرادتها في تقرير مصيرها.

المطلب الثاني : إحتجاجات الجزائر 2011 والاعتراف بحتمية التغيير

أولا : أسباب إحتجاجات الجزائر 2011

اعتبرت جملة إحتجاجات شعبية وقادت هذه الإحتجاجات أحزاب معارضة، بالإضافة إلى الشبان الجزائريين الذين طالبو بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وسنحاول إبراز أهم الأسباب لحدوث تلك الإحتجاجات:

[1] – "وصف موقف الجزائر من الثورات العربية بأنه "مسؤول"، " جزايرس، 2011/12/05، شوهد في 2020/06/14،في: http://www.djazairess.com/annasr/25751.

1- الأسباب المعيشية السيئة:

كالبطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر التي بلغ تعداد سكانها في ذلك الوقت 35 مليون نسمة، نحوى 10 بالمائة حسب الأرقام الرسمية، غير أن منظمات مستقلة تقدر النسبة بنحو 25 بالمائة وكانت الجزائر قد أعلنت أن ميزانها التجاري خلال الـ 11 شهرا الأخيرة فائض بلغ 14.83 مليار دولار مقابل 4.68 مليارات في هذه المدة نفسها من العام الماضي.

ويبلغ الراتب الأدنى للحد المضمون بدولة الجزائر 15 ألف دينار (200 دولار) بالنسبة للموظفين. في حين تنام الدولة الجزائرية على احتياطي صرف يقدر بـ 155 مليار دولار حسب تصريحات مسؤولين حكوميين في الدولة، وتقول منظمات غير حكومية إن أكثر من ثلثي الشعب الجزائري يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

2- المطالبة بإصلاحات سياسية:

تتهم المعارضة حكومة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى بـ "التحالف الرئاسي" الذي يضم ثلاثة أحزاب مشكلة للحكومة ومسيطرة على البرلمان 1999.[1]

3- صراع الجماعات الإرهابية والجيش عام 1992:

دخلت دولة الجزائر منذ عام 1992 في حرب مع الجماعات الإرهابية قتل فيها نحو 200 ألف شخص جزائري، وما زال شبحها يسكن كثيرا من الجزائريين، خصوصا أنها أعلنت بعد أحداث سبتمبر 2001 ولائها للقاعدة وهي القاعدة في المغرب العربي.

4- قانون الطوارئ:

تم فرض حالة الطوارئ عام 1992 مباشرة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور حاليا، بعدد كبير من الأصوات ودخول البلاد في دوامة عنف مسلح قتل فيها حسب آخر التقديرات 200 ألف جزائري.

[1] - الإحتجاجات الجزائرية 2011، أنظر إلى
http://ar.m.wikipedia.org/wiki/d8a7، 19/05/2017.10:00.

5- ظاهرة البوعزيزي (ظاهرة إحراق الذات):

قام عدد من المواطنين الجزائريين بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل وذلك إحتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة في الجزائر ... وذلك تقليدا للمواطن التونسي "محمد البوعزيزي" الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه [1].

6-ديناميات الأحزاب السياسية:

لم يكن مصدر الضغوطات من أجل تبني الاصلاح والتغيير السياسي الخارجي فقط (الضغط الأمريكي والأوروبي) بل أيضا هناك دعوات متجددة من قبل أحزاب المعارضة السياسية في ظل الأزمة المجتمعية التي تعيشها الجزائر بمختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونتيجة للركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية، والتخبط قي الأداء الاقتصادي رغم ارتفاع أسعار البترول أو ما يسمى بالبحبوحة المالية، لكن من دون أن يتم استغلالها في إقامة المشاريع التنموية ليستفيد منها فئة الشباب ذات الطابع الحضور الديموغرافي الكبير وما عقد من الوضع هو إرتفاع مدركات الفساد الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية (سوناطراك)[2]. ولعل السبب وراء تردي هذه الأوضاع وغلى كافة الأصعدة مردة بالدرجة الأولى إلى أن عملية إختيار الموظفين المدنيين من السياسيين الإداريين يتم وفقا لمعيار الولاء بدلا من معيار الكفاءة، وهو ما يتعارض مع دولة القانون[3]، كما لم تكن فقط أحزاب المعارضة التقليدية هي الداعية لمراجعة قواعد منظومة الحكم، بل حتى الأحزاب الدائرة في فلك السلطة أصابها نوع من الارتباك حيال الوضع المتأزم وبالتالي ضرورة التعامل مع هذا الوضع. في هذا السياق برز اتجاهين أساسيين لتفسير مبادرة الجزائر في الإصلاحات السياسية هما :الإتجاه الأول : يرجعها إلى عاملين اثنين، الأول متعلق بالانقسامات الحاصلة داخل النظام السياسي وفشله في مواجهة الأزمات المختلفة، والثاني مرتبط بالتغيرات في تطوير وتنظيم المجتمع المدني والإتجاه الثاني : يرجعها إلى إدراك القيادة

[1] – الإحتجاجات الجزائرية 2011، مرجع سابق.

[2] – طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 ، تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد : 37 شتاء 2013، ص : 36.

[3] – فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، لعدد : 35 صيف 2012، ص : 84.

والنخب السياسية داخل النظام بقناعة الاستجابة للمتطلبات الداخلية (أحزاب المعارضة) المنادية بالإصلاحات السياسية، باعتباره الخيار الأفضل قبل أن تجبر مكرهة بضغوطات القوى الخارجية على التغيير والذي قد تكون عواقبه وخيمة. ودولة الجزائر على غرار النظم السياسية الغربية أدركت خطورة هذا الخيار، لأنه قد يؤدي إلى اضطرابات واسعة من شأنها أن ينجم عنها حدوث انقلاب عن نظام الحكم، وعليه تكون فتح بوابة الإصلاحات السياسية أضمن لها وذلك للحفاظ على أمن واستقرار الدولة الجزائرية وامتصاص غضب الشعب الجزائري[1].

وعلى الرغم من بعض الانجازات التي حققتها دولة الجزائر على مستوى آليات الديمقراطية خاصة ما يتعلق بالتعددية السياسية والإعلامية، وإلا أنها لم ينتج عنها تحقيق الإصلاح الجذري الشامل الذي يهدف إلى مواكبة التحولات السياسية الدولية التي حدثت في دول العالم لأنها تمت بطريقة انتقائية وشكلية، ولا تزال رهينة التجاذبات السياسية القائمة على أساس نقص الوعي الديمقراطي، ولعل التعديلات الدستورية قي عام 2008 لدليل على ذلك، التي لم تكن بمستوى تطلعات الشعب الجزائري[2].

ثانيا: الإصلاح والاعتراف الرئاسي بحتمية التغيير" الجزائر ليست الاستثناء في الربيع العربي" :

خيرت الجزائر ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية طوال عقد ونيف، وربما كانت إستجابة الحكومة السريعة بعد إحتجاجات كانون الثاني / يناير 2011 بإعلانها تخفيض أسعار المواد الغذائية والمتمثل في الزيت والسكر، على الرغم من امتلاكها حجة غلائهما في السوق العالمية من أكبر قرائن تمكن السلطة من إدارة وامتصاص الغضب الشعبي في الجزائر، والتعاطي مع الأوضاع الداخلية المعقدة بطرق مختلفة مع تفادي استخدام القمع قدر المستطاع. إن ما شهدتها بعض الدول العربية مثل تونس، ومصر، وسوريا، وكذلك اليمن من إستخدام النظام السياسي وسيلة القتل لقمع المتظاهرين تم تجربته في الجزائر في أحدات تشرين الأول / أكتوبر سنة 1988. وكانت نتيجته دخول الدولة الجزائرية في دوامة العنف والعنف المضاد الذي لم

[1] – فتحي بولعراس ، مرجع سابق، ص ص : 15– 16.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، الاصلاح السياسي في الجزائر : الواقع والآفاق، الملتقى الوطني حول الاصلاحات السياسية في الجزائر يومي 23/22/ أفريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015.

يؤد إلى تغيير النظام السياسي في الجزائر، بل إلى تدخل للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية وإلغاء الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، واندلاع أزمة سياسية معقدة بدأت بفراغ دستوري وانتهت إلى ديمقراطية الواجهة الشكلية.

كانت إستجابة الرئيس " **عبد العزيز بوتفليقة** " السريعة في خطاب مبادرة الإصلاح اعترافا رسميا بشطب أطروحات دعاة " الجزائر استثناءا "، واعترافا رئاسيا بأن خروج المواطنين الجزائريين إلى الشارع هو مسعى مشروع يهدف إلى المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية الحقيقية، لتحقيق التغيير السياسي الذي ينتهي إلى بناء مؤسسات دستورية تمثيلية حقيقية، تكمل نقائص التجربة الديمقراطية الناشئة في الجزائر[1].

كما أن الاعتراف الرئاسي بالتمادي السلطوي في غلق الحياة السياسية تحت مبرر الحفاظ على السلم الأهلي المسترجع، لم يعد يمكن إنكاره من قبل كبار المسؤولين الجزائريين الحاليين وحتى السابقين. بدءا بالرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والوزير الأول أحمد اويحيي الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي RND وعبد العزيز بلخادم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني FLN وأبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم "حمس" HMS إضافة لعبد القادر بن صالح الرجل الثاني في الدولة رئيس الغرفة العليا للبرلمان" مجلس الأمة "، وعبد العزيز زياري الرجل الرابع في الدولة رئيس " المجلس الشعبي الوطني " (الغرفة السفلى للبرلمان) عن حزب جبهة التحرير أيضا فقد أصبح خطاب هؤلاء جميعا يساند خيار التعجيل بالإصلاح السياسي والدستوري، والتوقف عن سياسات الانغلاق، أو محاولة توظيف النجاحات السياسية للرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " طوال عشرية كاملة، سعيا للتخويف من التغيير، بحجة شرعية الإنجاز.

ومن أهم ما جاء في هذا الخطاب 15 أفريل 2011 ..." **إن المطلوب اليوم هو المضي قدما نحوى تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون... فبعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة، وبعد رفع حالة الطوارئ، قررت استكمال المسعى**

[1] – خطاب رئيس الجمهورية 15 نيسان/أبريل 2011، الشعب، العدد: 15468، (السبت 17 نيسان / أبريل 2011).

هذا،ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أو سعفي اتخاذ القرارات التي يتوقف غليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم "[1].

جاء خطاب الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " في سياق زمني وظروف داخلية تسودها الخشية من مآلات المستقبل السياسي للدولة الجزائرية، والخشية من تكرار التجربة " البومدينية " (نسبة للرئيس الراحل " هواري بومدين " 1965-1978) في بناء دولة ترتهن قوتها بمصير قادتها لا بمصير مؤسساتها الراسخة وبنائها الديمقراطي المتجذر. كما أن التوليفة الحزبية للحكومة الحالية بين الليبراليين (التجمع الوطني الديمقراطي) والمحافظين (جبهة التحرير الوطني) والإسلاميين المعتدلين (حركة مجتمع السلم)، تجعل تركيبة السلطة مرتهنة بوجود الرئيس باعتباره شخصية جامعة قادرة على التأليف بين قوى سياسية مهددة بانفراط عقدها السياسي بعد أضحى التغيير أمرا حتميا، في ضل هذه المعطيات والظروف الضاغطة، محليا وإقليميا.

ثالثا : إعلان إلغاء حالة الطوارئ أفريل 2011

سبق خطاب الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " وإعلان مشروعه للإصلاح السياسي، دعوته الحكومة الجزائرية مطلع شهر نيسان / أبريل 2011 إلى إقرار إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب[2]، لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وصرح دحو ولد قابلية وزير الداخلية والجماعات المحلية بأن وزارته تنتظر إقرار قانون الأحزاب الجديد لفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة[3]. وتهدف هذه الخطوة إلى إمتصاص غضب الشارع، في ظل إنتشار عدوى التظاهرات السلمية في الوطن العربي، وامتصاص غضب المواطنين الناتج عن

---

[1] – رئاسة الجمهورية، "مقطع من خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للأمة"، بتاريخ 15 أفريل 2011، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار(وحدة رويبة)، الجزائر، مارس 2012، ص:49.

[2] – الرئيس بوتفليقة الحكومة بصياغة نص قانوني لمواصلة مكافحة الإرهاب: رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال، **المساء**، العدد 15409، (السبت 05 فبراير 2011).

[3] – وزير الداخلية دحو ولد قابلية في حوار شامل للشروق(02-05-2011):
http://www.echoroukonline.com/ara/national/74299.html.

عجز الحكومة عن حل عشرات الملفات الاجتماعية، بداية بملف السكن المعقد، وانتهاء بتحديد سقف أسعار المواد الغذائية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين.

والملاحظ أن المطالبة بإسقاط المسؤولين لم تتجاوز المستوى الوزاري في مطالب المتظاهرين، ما يعطي الانطباع بأن الرئيس لا يزال يمتلك شعبية جماهيرية تجعل الإحتجاجات الاجتماعية مركزة على المستوى الحكومي والأداء الباهت للوزارة، لا غير. ويعني ذلك أن الجزائريين يثمنون عودة السلم الأهلي، والمحافظة على الإستقرار السياسي والأمني في عهد الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة "، وبفضل سياسته للمصالحة الوطنية، يمنحونه الفرصة لمواصلة تنفيذ برنامجه الانتخابي في البلاد.

وعلى الرغم من ذلك، ظلت " التنسيقية الوطنية من أجل التعبير " بجناحيها الأحزاب وتنظيمات الشباب وحقوق الإنسان مستمرة في التظاهر طوال الشهور الماضية كل يوم سبت وذلك لتأكيد مطالبها السياسية بتغيير النظام ولم تسنح وزارة الداخلية، على الرغم من رفع حالة الطوارئ، بتظاهر المعارضين في التنسيقية في ولاية الجزائر العاصمة وذلك بحجة الدواعي الأمنية. وفصلت الحكومة التنسيقية عن الجماهير الجزائرية باستخدام الإعلام الحكومي وكذلك الإعلام الخاص الموالي لها، وزعمت أن مطالب الجماهير الجزائرية اجتماعية وليست سياسية، فكانت النتيجة زيادة تأجيج التظاهرات الشعبية ضد قطاعات وزارية، والمطالبة بإسقاط عدد من الوزراء.

وعلى الرغم من مشروعية الاحتجاجات الاجتماعية، لم يستجيب رئيس الجزائر " عبد العزيز بوتفليقة " بإقالة أي من الوزراء الذين شهدت قطاعاتهم احتجاجات بسبب فضائح مالية مدوية، أو عجز واضح في تنفيذ السياسات، كوزارة الطاقة والمناجم، أو وزارة السكن، ووزارة التجارة، وكذلك وزارتي التربية والتعليم العالي، كي لا يفتح تنازله الباب أمام المطالب المعارضة. كما بدا الرئيس حازما حيال رفض مطالب المعارضة بحل البرلمان وإعلان انتخابات تشريعية مسبقة لتصحيح عجز الأداة الرقابية من أداء دورها أمام طغيان السلطة التنفيذية واحتكارها " الصواب السياسي "، وعدم محاسبتها بخصوص عشرات الملفات التي ثبت فيها الفشل الحكومي ظاهرا أمام الجماهير، أو مختفيا لا يدركه سوى الرئيس " عبد العزيز

بوتفليقة " على مستوى هرم السلطة،. وأمام هذا الواقع، لم تعد أمام رئيس الجمهورية من وسيلة لتعويض ضعف دور البرلمان، سوى محاسبة البرلمان بنفسه وذلك عن طريق جلسات محاسبة فردية وشخصية يعقدها في ليالي شهر رمضان من كل عام وذلك منذ سنة 2007. وقد باشر الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " هذه الجلسات على إثر تسجيل نسبة عزوف انتخابي تجاوزت ثلثي الهيئة الناخبة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007[1]، كرد فعل شعبي على اشتداد الانغلاق السياسي للنظام، في ظل تأكيد استمرار دور الائتلاف الحكومي (تحالف أحزاب: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك حركة مجتمع السلم حول تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس " عبد العزيز بوتفليقة ") كـ "واجهة" للنظام السياسي، على الرغم من رفض قادة حزب جبهة التحرير الوطني الاعتراف بهذه الحقيقة، وهم الذين أقسموا على عدم تكرار تجربة المعارضة مهما كانت الظروف السياسية في الدولة الجزائرية[2].

لقد تكونت قناعة في الوطن العربي بأن فشل التجارب السابقة للإصلاح السياسي، ناجم عن إقصاء وتهميش الشباب، وقد تمنح سياسات الأنظمة العربية بدعم مشاركة الشباب في الحياة السياسية فرصة لتمديد بقائها، بإدماج " ولو شكلي" للشباب العربي في عملية صنع القرار، وتجنب قتل الحياة السياسية، التي دفعت بملايين الناخبين للعزوف عن المشاركة السياسية، وعشرات الشباب للهروب والهجرة بطرق غير شرعية، نتيجة تكريس حالة القنوط السياسي في أوساط من يفترض بهم أن يكونوا " جيل المستقبل " ويبدو أن هذه النظرة هي ما خاص إليه الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " على إثر الثورات المتكررة للشباب بالجزائر، كما يبرز ذلك بيان اجتماع مجلس الوزراء في شهر شباط / فبراير الماضي، حين طالب الحكومة بالاستماع إلى مطالب الشباب[3].

---

[1] عصام بن الشيخ، "انتخابات الرئاسة في الجزائر: دراسة في السلوك التصويتي"، مجلة الديمقراطية، الأهرام، القاهرة، العدد 35، (يوليو 2009).

[2] –"عبد الرحمان بلعياط للخير، لكن يكرر الأفلان تجربة العودة إلى المعارضة إلى المعارضة "، يومية الخير، العدد: 5412، (السبت 20 آب/أغسطس 2008).

[3] – بيان مجلس الوزراء: رئيس الجمهورية...المظاهرات الأخيرة تعبر عن قلق المواطنين وقنوطهم ويجب أخذها في الحسبان، **الشعب**، العدد: 15409، (السبت 05 شباط/فبراير 2011).

أرسل إلغاء العمل بحالة الطوارئ، والخطاب الرئاسي للإصلاح إشارات خاطئة للتيار الإسلامي المحظور بحدوث انفتاح سياسي كلي يترقبه بحرص شديد قطاع كبير من " الإسلاميين الراديكاليين " من بقايا الجبهة الإسلامية للإنقاض المحلة، الذين انتظروا مبادرة تاريخية من رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " تسمح بعودة عشرات الآلاف من الإسلاميين الممنوعين من العمل السياسي وخسر الإسلاميون من جبهة الإنقاذ الرهان هذه المرة، على الرغم من أنهم وافقوا الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " ودعموه في إنجاح مشروعي: " الوئام المدني" (سنة 2000) و" المصالحة الوطنية " (سنة 2005).

وبعد أقل من شهرين من إعلان رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " مبادرة الإصلاح السياسي وإلغاء حالة الطوارئ حصل النظام السياسي الجزائري على ترحيب فرنسي وأمريكي بمبادرة الإصلاح، وإشادة بريطانية بها. ويمكن إعتبار هذه المواقف الدولية موقفا مبدئيا من الغرب بعدم التدخل في الشأن الداخلي للدولة الجزائرية ، وتشجيعا على سياسة الحوار، وذلك لتجنب بلد عربي آخر حالة الفوضى التي يمكن أن تنذر بانهيار نظام سياسي عربي حليف مرتبط بشبكة الرأسمالية العالمية، وتهديد المصالح الغربية الضخمة فيه، وخصوصا أن الجزائر تعتبر بلدا نفطيا وغازيا مهما، ومجال جيو–إستراتيجيا مهما مليئا بالفرص الاستثمارية في قطاعات حيوية، بالإضافة إلى موقع البلاد في قلب المنطقة المغاربية التي تعتبر سوقا مهما بالنسبة للدول الغربية، التي تمتلك مصالح اقتصادية وحيوية مهمة في الدولة الجزائرية[1].

المطلب الثالث : السياسة الاجتماعية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014

تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بعد سنة 2009 عادت الأسعار إلى الانتعاش ومواصلة مسارها التصاعدي بعد أن انخفضت بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لتصل إلى 83.8 للبرميل خلال 2010 لتستقر بين 100 و 118 دولارا للبرميل، هذا الارتفاع جعل الجزائر تحصد إيرادات معتبرة خلال هذه المرحلة جعلتها في وضع اقتصادي مريح بسبب الوفرة المالية التي حققتها لذلك كانت التخصيصات المالية للتحويلات الاجتماعية معتبرة.

[1] - Hocine Malti، "L'Algérie et son pétrole: To be or not to be"، Algeria-Watch.(12-02-2006): http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/malti_nationalisation.htm.

التخصيصات المالية للتنمية البشرية في برنامج توطيد النمو 2010-2014:

تميز هذا البرنامج عن غيره وانفرد بالتخصيصات المالية المعتبرة التي رصدت لمختلف عناصره والتي بلغت في حدود 9386.6 مليار دينار جزائري أي بنسبة 40 % من موارد البرنامج[1].

وسنتطرق إلى بعض عناصر التنمية البشرية والاجتماعية من منظور البرنامج الخماسي للإستثمارات للفترة 2010-2014:

أ/التقليص من معدلات البطالة :

في مجال محاربة الفقر وفي إطار محاربة البطالة، خصص خلال هذا البرنامج مبلغ قدره 350 مليار دينار جزائري لتمويل خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات الصغيرة وإيجاد الآليات الكفيلة بدعم قدراتها على المنافسة والهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدل 600.000 منصب شغل سنويا موزعة كالأتي:

200.000 منصب شغل سنويا للوكالة الوطنية للتشغيل.

300.000 منصب شغل سنويا لجهاز المساعدة على الإدماج المهني.

100.000 منصب شغل سنويا بين كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وبالتالي أسهمت هاته البرامج إلى تخفيض نسبة البطالة إلى حدود 10 % مع نهاية مدة البرنامج.

كما تم رفع الأجر الوطني القاعدي الأدنى المضمون إلى 18 ألف دينار في جانفي 2012 بعدما كان 15 ألف دينار جزائري

ب/ التربية والتعليم:

استفاد قطاع التربية والتعليم في إطار برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدر بـ 852 مليار دينار جزائري، وجهت أساسا إلى تطوير ودعم البنى التحتية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المخطط الخماسي 2010-2014 ، متحصل عليه من الموقع http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf بتاريخ 2020/08/13.

للقطاع وذلك من خلال بناء وانجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية وما يفوق 1000 اكمالية وما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخليات ونصف داخليات و مطاعم.

أما قطاع التكوين المهني والذي عرف عدة برامج للإصلاح استفاد هو الأخر من خلال هذا البرنامج من نحو 178 مليار دينار جزائري من أجل إنشاء 220 معهدا و 82 مركز للتكوين، وبالنسبة للتعليم العالي ومن أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو مقابلة الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية والهياكل والمرافق، خصص للقطاع مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف سرير و 44 مطعم جامعي.

ج/الصحة :

من جهته قطاع الصحة حظي بحيز هام ضمن أهداف هذا البرنامج خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل، حيث استفاد من خلال الاستثمارات العمومية من غلاف مالي قدر بـ 619 مليار دينار جزائري بين إقامة نحو 1600 منشاة طبية بين مستشفيات ومراكز طبية متخصصة عيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج، أما ما تعلق بتكوين ممارسي الصحة فمن المبرمج إنشاء 17مدرسة للتكوين شبه طبي.

تصنف الاستثمارات الخاصة بقطاع الصحة المبرمجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب الأولويات، التي تستهدف التقليص من الفوارق في توفير الخدمات الصحية بين ولايات الوطن من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز معاهد ومستشفيات ومؤسسات استشفائية وهياكل جوارية موزعة عبر كامل التراب الوطني .

د/في مجال دعم السكن حسب مخطط الحكومة 2012:

واصلت الحكومة تكثيف انجاز السكن من خلال إدراج برامج سكنية إيجاريه جديدة و ذلك نظرا للطلب المتزايد على السكن الاجتماعي، ومنه فقد التزمت الحكومة خلال الفترة المذكورة تسليم 1.200.000 سكن مع العلم أن البرنامج الذي شرع في انجازه خلال المرحلة يشمل 1.281.000 مسكنا منها 491.000 وحدة سكنية منجزة و 790.000 وحدة قيد الانجاز.

وقدر العدد الإجمالي للوحدات السكنية للبرنامج الخماسي المسجل 2.450.000 مسكن، منها مليون سكن عمومي إيجاري ذات طابع اجتماعي ممول كليا من قبل الدولة وموجه إلى المواطنين ذوي الدخل الضعيف، حيث منها ما يقارب 400.000 مسكن موجه للقضاء على

السكن الهش، و 900.000 سكن ريفي تمنح بشأنها الدولة مساعدات مالية هامة تهدف إلى تشجيع استقرار السكان في الريف، و550.000 سكن ترقوي مدعمة أيضا من قبل الدولة لفائدة المواطنين ذوي الدخل المتوسط، مع سهر الحكومة على استكمال 381.000 سكن جديد في إطار امتصاص السكن الهش حتى أواخر 2014[1].

والجدير بالذكر انتهجت الحكومة في مجال التصميم وتطوير نوعية المساكن بالقضاء على المساكن من فئة F1 وتعويضها بأخرى متكيفة مع حاجيات الأشخاص ذوي الحركة المحدودة، وأيضا الاستمرار في العمل في مجال السكن الريفي لمنع النزوح الريفي[2].

والجدول التالي يبين الإعتمادات المالية المخصصة للقطاعات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2014 بالاعتماد على قوانين المالية لهاته السنوات.

السنة / القطاع	2010	2011	2012	2013	2014
السكن	**10.675.181.000**	**13.181.921.000**	**18.204.576.000**	**15.513.582.000**	**19.499.647.000**
التربية الوطنية	**390.566.167.000**	**569.317.554.000**	**544.383.415.000**	**628.664.041.000**	**696.810.413.000**
التشغيل والضمان الاجتماعي	**70.770.882.000**	**76.058.041.000**	**186.100.734.000**	**276.503.735.000**	**274.291.555.000**
التضامن الوطني	**92.935.181.000**	**109.466.698.000**	**165.845.327.000**	**154.122.325.000**	**135.822.044.000**
الصحة	**195.011.838.000**	**227.859.541.000**	**404.945.348.000**	**306.925.642.000**	**365.946.753.000**
التعليم العالي	**173.483.802.000**	**212.830.565.000**	**277.173.918.000**	**264.582.513.000**	**270.742.002.000**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات من 2010 إلى 2014

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2012، متحصل عليه من الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement، بتاريخ 2020/03/31.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014، متحصل عليه من الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement، بتاريخ 2020/03/31.

من خلال هذا الجدول تظهر فوارق كبيرة بين الاعتمادات المالية المخصصة لكل سنة، وهذا راجع إلى محاولة شراء السلم الاجتماعي وإخماد نار الجبهة الاجتماعية مستغلة في ذلك ارتفاع مداخيل الجباية البترولية، الشيء الذي أثر إيجابا في قيمة التحويلات الاجتماعية المخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية المندرجة ضمن السياسة الاجتماعية للدولة.

هـ/ محتوى الإصلاحات ودورها في دعم الأسس الديمقراطية:

لم تلجأ السلطة السياسية في الجزائر إلى طرح التعديلات التي تتعلق ببعض القوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي والنظام الحزبي وقانون الإعلام وكذا القانون المتعلق بتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وقانون الجمعيات إلا بعد أن تيقنت بأن هذه الإصلاحات والتشريعات هي الدعائم الأساسية للديمقراطية الحقيقية وأن أسباب تدني الممارسة السياسية في الجزائر ينبع من الإجحاف في هذه الأنظمة الحساسة والذي يؤدي بدوره إلى تراجع مؤشرات الوضع الإجتماعي والإقتصادي لحالة الأمة.

ويمكن تلخيص هذه الإصلاحات فيما يلي:

أ- القانون العضوي رقم 12/01 المؤرخ في 2012/01/12، المتعلق بالنظام الانتخابي [1]:

لاشك أن تطبيق الممارسة الديمقراطية يحتم مشاركة المواطنين والمشاركة العادية تكون عن طريق الانتخاب، الذي يعتبر صورة من صور الديمقراطية، فهي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري على السلطة بعد مرور عدة سنوات، وبالتالي تعتبر آلية لتكريس الديمقراطية، إذ كانت فعلا تعبر عن إرادة الشعب، لهذا أول ما بادرت به السلطات العمومية في الدولة الجزائرية في إجراء سياسة إصلاحية، حيث أدخلت عليه جملة من التعديلات، وكانت أولى قوانين الإصلاح التي دخلت حيز التنفيذ في 2012/01/12، وقد تضمن القانون الجديد بعض التعديلات المهمة نذكر منها ما يلي :

- استخدام صناديق اقتراع.
- تخفيض سن الترشح.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 01 2012/01/14، ص: 09.

- منع استخدام المرافق العمومية في دعم المترشحين.
- استبدال التوقيع بالبصمات على القائمة الانتخابية.
- إمكانية إطلاع الناخبين والمترشحين وممثلي الأحزاب على الهيئة الانتخابية الخاصة بهم (المادة 18).
- تعيين رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات لا يتم من قبل السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى استحداث لجنة الإشراف القضائي المكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية (168).

وفقا للسلطات العمومية فإن اعتماد تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، من شأنه تعزيز الممارسة الانتخابية وإعطاءها المزيد من الشفافية والمصداقية.

ب- القانون العضوي رقم 2012/04 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالأحزاب السياسية[1].

تعتبر الأحزاب السياسية آلية لتكريس الديمقراطية، إذ كانت حقا تعددية ببرامجها التي لم تخدم الصالح العام، على عكس التعددية الشكلية التي تظهر وقت الانتخابات فقد، حيث أن للتعددية الحزبية دور فعال في التنشئة السياسية ومنه في المشاركة السياسية .

وعلى الرغم من أن تكوين الأحزاب حق مشروع لا ينبغي أن يرتبط بأي ظرف كان، إلا أن دولة الجزائر عرفت احتكارا لهذا الحق، حيث أنه منذ وقف المسار الانتخابي خلال التسعينيات لم تعرف الساحة السياسية اعتماد أي حزب جديد، إلى أن جاءت رياح الربيع العربي المنادية بالحرية السياسية وديمقراطية العملية السياسية، من ضمن الإصلاحات أقرها الفاعل السياسي لتفادي الربيع العربي بالجزائر، كانت التعديلات التي مست قانون تشكيل الأحزاب السياسية، والمتعلق بالسماح بميلاد مجموعة من الأحزاب السياسية الجديدة التي تتنافس مع مثيلاتها القديمة التي حكمن البلاد منذ توقيف المسار الانتخابي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 15 2012/01/02، ص: 09.

قامت وزارة الداخلية إلى اعتماد أكثر من عشرون حزب جديد منذ نفاذ القانون العضوي المتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية إلا أن الملاحظ في معظم هذه الأحزاب الجديدة أنها أسست من طرف منشقين أو مطرودين من بعض الأحزاب القديمة.

ينبغي التذكير أن الخارطة الحزبية في الجزائر لم تتغير، فلم تظهر قوى سياسية جديدة قادرة على المساهمة في تحقيق حراك سياسي ينهي حالة العزوف والمقاطعة الشعبية للعملية السياسية.

ت- القانون العضوي رقم 12/06 المؤرخ في : 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات[1].

يحظى المجتمع المدني بأهمية بالغة في العملية الديمقراطية، حيث لا ممارسة ديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني فاعل ونشيط، ومتى ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني.

أصدرت الجزائر منذ الانفتاح الديمقراطي قوانين تتعلق بفتح المجال أمام الناشطين من المواطنين بتأسيس مؤسسات مجتمع مدني، هدفها هو تدعيم التحول الديمقراطي الذي سارت فيه الجزائر، وكان آخر قانون صدر في هذا المجال هو القانون 12/05 المؤرخ في 2011/01/12 المتعلق بالجمعيات، الذي كان ضمن الحزمة الأولى من الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 2011.

جاء هذا القانون في حقيقة الأمر ببعض المواد التي تنص على تنظيم كيفية تأسيس الجمعيات، وفيها نوع من تضييق الخناق على النشاط الجمعوي، مقل ما جاء في المادة 08 التي تنص على أن تأسيس الجمعية بات مشروط بموافقة مسبقة من الجبهات، التي تسلمها إيصالات بالتسجيل، وما جاء في المادة 39 التي تمنع السلطات إمكانية رفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها تتعارض مع النظام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها، والمادة 29 التي تنص على أن موارد الجمعيات لا ينبغي أن تكون من أي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 02 2012/01/15، ص: 33.

مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية، الشيء الذي منح السلطات وسيلة جديدة لفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات أنشطتها وشركائها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية.

ث- القانون العضوي رقم 12/05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام[1].

يعتبر الإعلام والصحافة السلطة الرابعة، لما لهما من تأثير في الرأي العام، فإذا كانت هذه السلطة تتمتع بكامل الحرية في التعبير واستخدام وسائل الإعلام في أداء مهامها في تكريس الديمقراطية، أما إذا كانت مضطهدة ومقيدة فهذا يعني أن النظام الديمقراطي هو نظام شكلي فقط.

عرفت الدولة الجزائرية منذ استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون احتكار الإعلام الثقيل، وبالرغم أن دول الجوار مثل دولتي المغرب وتونس كانت سباقة في فتح المجال للخواص وفتح قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة، إلا أن الدولة الجزائرية لم تسمح بذلك، إلى أن أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وضمن الحزمة الثانية من قوانين الإصلاح التي أقرها 2011، عن تعديل القانون العضوي المتعلق بالإعلام الذي كانت ثمرته الأساسية السماح للخواص بفتح قنوات تلفزيونية وإذاعية جديدة، وهذا بالرغم من أن فتح المجال السمعي البصري لم يكن في أجندة السلطات العمومية ومن بينها رئيس الجمهورية منذ توليه الحكم في عام 1999، ورغم عدم دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى غاية يومنا هذا، حيث صرح وزير الإتصال الجزائري في مقابلة تلفزيونية أن قانون الإعلام لن يكون قبل سنة 2014 لأسباب تقنية (تنصيب المجلس المكلف بضبط قطاع السمعي البصري وكذا إصدار القانون المتعلق بالسمعي البصري والإشهار وكذا سير الآراء)، وأخرى سياسية، ليبقى التساؤل مطروح لماذا لا يكون فتح قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة ؟.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 02 2012/01/15، ص: 21.

ج- القانون العضوي رقم 2012/03 المؤرخ في 12 يناير 2011 المتضمن توسيع تمثيل المرأة في الجالس المنتخبة[1]

إن التأكيد على حقوق المرأة لا يمكن فصله عن السعي لتحقيق الديمقراطية في الميادين العامة، والملاحظ في الجزائر انخفاض مستوى تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الشيء الذي تغير منذ خول خير التنفيذ القانون العضوي المذكور الذي جاء تنفيذا للمادة 31 مكرر من الدستور،[2] حيث زادت فرصة وصول المرأة لشغل مقاعد في المجالس المنتخبة (وطنيا ومحليا) من خلال تخصيص حصص للنساء في المجالس المنتخبة، حيث أشترط القانون أن تحتوي كل قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربعة مقاعد، وأن لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد فأكثر.

ينتظر من هذا الإصلاح بروز الصوت النسوي ووجهة النظر النسوية على المستوى السياسي إزاء العديد من القضايا التي تخص المرأة بوجه عام .

لكن غرض هذا القانون العضوي محدود للغاية، فلا يعني أولا وقبل كل شيء تحقيق المساواة في التمثيل بين الرجل والمرأة في الجزائر في المجالس المنتخبة ولا زيادة عدد النساء المنتخبات بشكل ملموس، ولكن ببساطة تسهيل وصولهن إلى هذه المقاعد.

ومن ناحية ثانية حصره في المجالس المنتخبة فقط، كذلك بحكم القيود الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري الذي ينبذ وصول المرأة لتولي مناصب سياسية هامة خاصة في المناطق الريفية، مما يعرقل حريتها في الترشح، لهذا لزاما على الفاعل السياسي أن يدفع الأحزاب السياسية لتوسيع الثقافة السياسية المتعلقة بإمكانية تولي المرأة مناصب سياسية عليا، ومن هذا الباب نجد أن القانون الجزائري لا يعزز وصول النساء الجزائريات إلى الحياة السياسية.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 01 2012/01/15، ص: 46.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون دستوري رقم 19/08 المؤرخ في : 15 تشرين الثاني 2008، الجريدة الرسمية رقم: 63 2008/11/16.

[3] - "إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع والمجال السياسي للجزائر"، 2012/05/29 **www.jcalgerie.com**

المطلب الرابع : لماذا لم تتطور أحداث الجزائر إلى ربيع عربي؟

أ- قدرة النظام على المناورة: صلاح مقيد

سارعت دولة الجزائر إلى تبني إصلاح سياسي مقيد، أتى بنتائج عكسية في حالات عديدة، لكن قدرة النظام على المناورة وإدارة الاحتجاجات بشكل يحول دون تعميمها يعتبر عاملا حاسما في العملية الانتقالية، حيث تتصور السلطة أنها أخضعت كل أطياف المعارضة لسلطتها، ومن ثم فلا خوف من إجراء سياسي أو اقتصادي مقيد، ويسمح هذا النوع من الانفتاح للمعارضة بالتعبير في حدود ضيقة ترسمها السلطة، مع استبعاد كلي لفكرة التداول على السلطة، ذلك أن الهدف المنشود من خلال التنازلات هو الحفاظ على السلطة والبقاء في الحكم، بعد أن أصاب الشلل شرعيتها نظرا إلى عجزها عن مواجهة التحولات السياسية والأمنية. وتتيح هذه السياسات احتواء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التغيير، دون أن يؤدي ذلك إلى تقاسم السلطة. لقد طغى على الإصلاحات الأخيرة البعد الأمني، ولم يرافقها إجراءات إعادة الثقة بين المواطن والسلطة في الجزائر، وبغض النظر عن محدوديتها سيبقى تطبيقها مرهونا بإرادة النظام.

ويعتبر إسناد مهمة الإشراف على الإصلاحات إلى الوزارة الداخلية تأكيد هلي هيمنة الهاجس الأمني على مقاربة السلطة تجاه العملية السياسية. ذلك أن البعد الداخلي ليس غائبا عن ذهن السلطة فيما يخص العصرنة والتحديث المستمر للجيش الجزائري.

إن التركيز على تأمين الحدود الجزائرية ضروري لكنه سيبعد الدولة الجزائرية عن أولوياتها التنموية ودفع عجلة الاقتصاد وكذلك تقليص نسبة البطالة، وذلك أن جزءا كبيرا من الميزانية في الدولة سيخصص من الإنفاق العسكري. وسيزيد الانتشار العسكري الجزائري على طول الشريط الحدودي للدولة الجزائرية، نظرا لتكلفته، الضغط على النظام، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وكذا تذبذب سوق النفط.

ب- النفط الجزائري ودوره في كلح الربيع العربي عن الجزائر.

أكثر من باحث جزائري رأى أن النظام الجزائري نجا من تسو نامي الربيع العربي بفضل توزيع عائدات البلاد الضخمة من الغاز والنفط على مشروعات كبرى في البلاد تتعلق بالسكن، تخفيف عبء البطالة في صفوف الشباب، ومحاولات إيجاد بيئة سياسية واقتصادية من شأنها

استيعاب الشباب الجزائري وتعتبر الجزائر رابع مصدر للغاز في العالم بعد روسيا، وقطر، وإيران لكن لا يمكن البتة لهذا العائد المالي أن يستمر إلى ما لا نهاية، بخاصة أنه لا يجري العمل على إيجاد مصادر بديلة وجديدة له، فالجزائر مهددة بالشح النفطي أيضا خلال أقل من عقد، والغاز مهدد كذلك بالنضوب فيها بحلول العام 2034.

وعلى الرغم من الاعتراضات المتزايدة حول التوزيع غير العادل لعائدات النفط والغاز في البلاد، وعلى الرغم من الفساد المدوي الذي شمل حتى شركة النفط الجزائرية المملوكة من الدولة (سوناطراك)، حيث كان الرئيس بوتفليقة قد أمر بتمديد العقود البالغة 275 عقدا، والتي كانت الشركة قد وقعتها في الفترة الممتدة من 2009-2010 لاشتباه بعمليات غش واحتيال فيها، وسجن بموجبها الرئيس التنفيذي لسونطراك على الرغم من ذلك كله، فإن الرئيس بوتفليقة جاد على ما يبدو في تحقيق ما أمكنه من إصلاحات جذرية وتحولية قي الجزائر، تعود بالفائدة على الجزائريين ومستقبلهم لأن محط ثقة شرائح عريضة من الجزائريين وعلى قاعدة أنه العنوان الرئيسي للوئام الوطني في البلاد، من خلال بناء الدولة القوية، والجيش الشعبي الوطني الذي تصدى ويتصدى بلا هوادة للإرهاب على أنواعه.

وبهذا نقول أن النفط الجزائري قد ساهم كثيرا في دعم مشاريع الإصلاح السياسي، وكذا قد منح الكثير من الشباب قروض، منح، زيادات في الأجور... هاته الأخيرة ساهمت في إمتصاص الغضب الذي كان في أنفس الجزائريين.

ت- التأكيد على البعد الأمازيغي:

سجل التعديل الدستوري تقدما جديدا على مستوى المادة الرابعة منه، من خلال ترقية اللغة الأمازيغية إلى مكانة لغة وطنية ورسمية، بالإضافة إلى إنشاء أكاديمية لتعلم للغة الأمازيغية إلى هذا الوضع الرسمي، وذلك بمساهمة خبراء في هذا المجال.

ث- حماية التكافل الاجتماعي

حول مبادئ العدالة الاجتماعية التي أصبحت حجر الزاوية في الدستور، لا سيما ديباجته وفي المواد التالية (54-55-57-65-66-67).

المبحث الثاني : تداعيات الأزمات الاقتصادية على السياسة الإجتماعية

المطلب الأول : السياسة الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 :

بحلول منتصف سنة 2014 بدأت أسعار النفط تشهد تراجعا متواصلا ما دفع بعض المنظمات المالية الدولية للتنبؤ بمستقبل أسود للجزائر واعتبروا أنها مهددة بمجموعة من الهزات الاجتماعية التي من شأنها تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي.

إلا أنه على عكس ما كان متوقعا رفعت الحكومة من حجم موازنة الدعم الاجتماعي 2015 بنحو 7.5 % عن موازنة 2014 لتبلغ حوالي 17.4مليار دولار، بزيادة بنحو 2.1 مليار دولار ، كما أن الميزانية التكميلية تضمنت المزيد من المخصصات الاجتماعية بالرغم من إقرار الحكومة ذاتها بوجود أزمة مالية حادة ويرى محللون أن تلك المخصصات تشير إلى أن النظام لازال متمسكا بخيار شراء السلم الاجتماعي وأنه أصبح أكثر إدراكا بأن تخفيض الدعم الاجتماعي قد يفجر موجة غضب الشارع الجزائري، وأظهرت بيانات رسمية أن الجزائر فقدت نحو نصف مداخليها بفعل موجة انخفاض أسعار النفط المورد الشبه كلي للتغذية الموازنة وتغطية النفقات الحكومية[1].

قد حاول النظام احتواء التحديات الداخلية ، و التي كانت ذروتها في 2011 بما عرف حينها "باحتجاجات الزيت و السكر" ، وذلك من خلال ضخ الأموال عن طريق زيادة الأجور ، و دعم المواد الاستهلاكية ، خاصة و أن الفترة ذاتها شهدت بدايات الحراك العربي ، و الذي مست تداعياته المحيط الجزائري.

اعتمدت السياسات الحكومية في احتواء المطالب الاجتماعية على "البحبوحة المالية" ، لكن يبدو أن الوضع تغير بتهاوي أسعار النفط، ، حيث سعت الحكومة به أيضا بحكم انهيار أسعار النفط إلى التطمين أن هذا الانهيار لن يؤثر على البلاد بشكل كبير معتمدة في ذلك على الفوائض المالية التي حققتها خلال سنوات الوفرة، لكن هذه التطمينات سرعان ما تغيرت بعد استمرار تهاوي النفط ووصوله إلى ما دون 55 دولار حيث أعلن الوزير الأول عن سياسة التقشف، وقد أوردت صحيفة البلاد أن رئيس الجمهورية عقد اجتماعا وزاريا مصغرا وجه فيه إنذارات إلى الوزراء وخرج بقرارات أهمها انتهاج سياسة تقشفية، باعتماد إجراءات للحد من

[1] http://www.middle-east-online.com/?id=207948 تاريخ الإطلاع : 2020/07/01 الساعة : 15:36

نزيف الخزينة العمومية على غرار تجميد كل مسابقات التوظيف و المناصب المالية المتوفرة تخضع لموافقة الوزير الأول شخصيا، إضافة إلى تجميد المشاريع الكبرى خلال الفترة الحالية وتقليص ميزانيات تسيير وتجهيز الوزارات وحمل البنوك العمومية والخاصة على تحويل المشاريع الاستثمارية بدل الخزينة[1].

اتخذت الحكومة إجراءات تقشفية عديدة لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد بداية من 2014، تجلت في تعليمات ومراسلات حكومية والتي شكلت نقطة تحول من سياسة إنفاق إلى سياسة ترشيد النفقات ومنها:

تعليمة الوزير الأول المؤرخة في 24 ديسمبر 2014:

التي تتضمن دعوة الوزير الأول الصريحة إلى ترشيد الإنفاق في حدود الضروريات والابتعاد عن التبذير مع التأكيد على أن الدولة في وضع جيد لمواجهة هذه الأزمة و تتمثل أهم محاور هذه المراسلة فيما يلي:

-عدم فتح مناصب جديدة ماعدا تلك المتعلقة بقطاع التعليم، الصحة، التعليم العالي في أضيق الحدود ولتعويض المناصب الشاغرة فقط.

-ترشيد النفقات العمومية وذلك بعدم انجاز المشاريع التي لم تنطلق بعد أو التي تم إعادة تقييمها.

-العمل على تحسين أداء الجهاز الضريبي للحصول على مداخيل أكبر،أي تحسين نسبة الجباية العادية و مردودها من خلال التوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي .

-تشجيع الادخار البنكي، تطوير الشبكات البنكية بهدف المزيد من جمع الادخار وتحسين مصرفية الاقتصاد.

-تشجيع الاقتصاد خارج المحروقات، أي توجيه جهود التحفيز والتمويل البديلة نحو القطاعات ذات الأولوية : الفلاحة، السياحة، الطاقات البديلة الصناعية و الرقمنة.

-جعل المساعي التحفيزية في القطاع الصناعي مشروطة بهدف تحسين الإنتاج و تقليص الاستيراد و ترقية التصدير.

[1] صحيفة البلاد، **انخفاض أسعار النفط**، اجتماعات الأوبك ، متوفر على الرابط: http://elbilad.net/article/detail?id:280 :

وأوضح أن تعليمات رئيس الجمهورية كانت واضحة بخصوص ضرورة الحفاظ على جهود الدولة في مجال العمل الاجتماعي ومواصلة البرامج في مجالات الإسكان والصحة والتربية وخدمات الماء والطاقة وكل ما يساهم في تحقيق راحة المواطنات والمواطنين.

وقال إن الجزائر تعتزم التعجيل بتحويل اقتصادها وتنوعيه من خلال الاعتماد على أداة التخطيط (إطلاق مخطط الخماسي 2015-2019) وعلى إطار التشاور والحوار (العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو الذي تم توقيعه مع أرباب العمل و الشركاء الاجتماعيين في فبراير 2014 والمسجل لدى المنظمة الدولية للعمل).

وفي نفس السياق تطرق وزير المالية عبد الرحمان راوية في جلسة برلمانية إلى قانون المالية المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2015 وخلال جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس الشعبي الوطني سعيد بوحجة عرض راوية تقرير معدل النمو خارج المحروقات كما أبرز و بلغة الأرقام ميزانية الدعم الإجتماعي لسنة 2015 و الذي إستهلك 1700 مليار دينار.

وخصصت الحكومة غلافا ماليا للفئات الهشة و المحرومة وذلك أثناء عام 2015 ، يفوق 1700 مليار دينار.

وفي هذا الخصوص قال وزير المالية "فيما يخص التحويلات الاجتماعية تستمر الدولة في بذل الجهود اللازمة لتحسين الظروف الاجتماعية لا سيما الفئات المحرومة و في هذا الإطار يضيف ذات المتحدث أقر قانون المالية لسنة 2015 ظرفا ماليا قدره 1700.08 مليار دينار ممثلا بدلك 10.9 من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014"[1].

التعليمة الصادرة في 2016/01/04 عن الوزير الأول:

وهي تعليمة الوزير الأول إلى الآمرين بالصرف، بخصوص شروط تنفيذ النفقات العمومية، حيث من خلال هذه التعليمة وجه الوزير الأول تكليف مباشر باتخاذ تدابير ترشيد الإنفاق و ذلك من خلال تقليص اكبر قدر للنفقات المتعلقة بالتالي:

-التقليص من تكاليف الحفلات والاستقبال، والتظاهرات والأعياد والتغذية.

-الأعباء المتعلقة بالهاتف والكهرباء والغاز والماء و غيرها.

-تكاليف المهام التي يتعين أن تغطي المصاريف المهنية الفعلية.

[1] https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180218/134261.html ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/11 الساعة : 13:26

كما أشارت إلى الحد من تكاليف تجديد المكاتب والتجهيز والحرص على التطبيق الصارم لهذه التعليمة.

غير أن الوزير الأول عبد المجيد تبون طمأن خلال تقديم مشروع حكومته إلى أن "الجزائر كانت وستبقى جمهورية اجتماعية."[1]

وخفض هبوط أسعار النفط إيرادات الجزائر من الطاقة إلى النصف وقلصت الحكومة الإنفاق وبدأت إصلاح شبكة واسعة للدعم والرعاية الاجتماعية، لكن القيادة السياسية تخشى أن تتسبب إجراءات التقشف في زعزعة السلم الاجتماعي، وحدد قانون المالية لسنة 2017 التحويلات الإجتماعية بقيمة 1630 مليار دينار، وهو ما يمثل 8.40 %من الناتج المحلي الخام و 23 %من ميزانية الدولة، كما بلغت الإعتمادات المخصصة للتدخلات العمومية وهي الميزانيات الإضافية التي تخصصها الدولة للنفقات العمومية حيث بلغت التحويلات الإجتماعية في هذا السياق 800 مليار دينار جزائري إضافية، ليصبح مجموع التحويلات الإجتماعية 2.400 مليار دينار خلال سنة 2017.

كما أكد رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني طورش توفيق أن الدعم الذي تعتمده الدولة لمختلف المواد الأساسية وبعض القطاعات الهامة عن طريق التحويلات الاجتماعية يقدر حوالي 1.760مليار دينار جزائري.

وأوضح طورش أن هذا الدعم المعتمد بقانون المالية ، 2018 بلغ 1.760 مليار دينار ما يمثل حوالي 8 %من الناتج الداخلي الخام للبلاد

وأضاف أن هذا الدعم يشمل دعم بعض المواد الأساسية كالحليب والخبز والسكر ، فضلا عن تحويلات تذهب لدعم المواطنين في قطاعات مهمة كالسكن والصحة، وهو ما يمثل 64 %من إجمالي الدعم، وأشار المسؤول ذاته إلى أن قطاع الصحة يتلقى دعما بـ 331.7 مليار دينار ، بينما قدر الدعم في قطاع السكن بـ 396 مليار دينار، في حين قدر الدعم الموجه للأسر بـ 414 مليار دينار مسجلا ارتفاعا بـ 2.1 %مقارنة بإعتمادات 2017.

[1] اصلاح نظام الدعم يهدد السلم الاجتماعي بالجزائر/https://middle-east-online.com ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/13 الساعة : 11:53

وقد قدر الغلاف المالي المخصص للتحويلات الاجتماعية سنة 2019 زيادة مقارنة بسنة 2018 بحيث يقدر بـ1.763 مليار دج، حسب البيان الصادر عقب اجتماع مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة .

وجاء في بيان مجلس الوزراء أنه سيتم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ1.763 مليار دج للتحويلات الاجتماعية خلال سنة 2019 مقابل 1.760 مليار دج سنة 2018.

وأوضح البيان أن هذا المبلغ يمثل حوالي 21% من إجمالي ميزانية الدولة لسنة 2019 المقدرة بحوالي 8.560 مليار دج.

وستغطي إعتمادات الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية بصفة خاصة: أكثر من 445 مليار دج موجهة لدعم الأسر، و حوالي 290 مليار دج موجهة لمنح التقاعد إضافة إعتماد دعم بقيمة 500 مليار دج للصندوق الوطني للتقاعد.

وأوضح ذات المصدر أن هذه التحويلات الاجتماعية تشمل كذلك حوالي 336 مليار دج للسياسة العامة للصحة وأزيد من 350 مليار دج للسياسة العامة للسكن يضاف إليها حوالي 300 مليار دج مخصصة لنفس القطاع من طرف الصندوق الوطني للاستثمار.

ويذكر أن الأمر يتعلق بالنسبة للحكومة، من خلال التحويلات الاجتماعية، بمواصلة دعم السياسة الاجتماعية للدولة، لا سيما دعم الأسر من خلال دعم المواد الأساسية والتربية والاستفادة من الماء والطاقة والصحة والسكن ومنح التقاعد ومرافقة أصحاب الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين.

وبلغت التحويلات الاجتماعية 1.630 مليار دج سنة 2017 مقابل 1.239 مليار دج سنة 2010، وتم الرفع من المبلغ ليصل 1.760مليار دج خلال السنة المالية 2018 ، أي زيادة بنسبة 8% مقارنة بسنة 2017[1].

[1] https://www.ennaharonline.com ، تاريخ الاطلاع : 2020/08/19 الساعة : 15:21

والجدول التالي يبين حجم الإعتمادات المالية المخصصة للتحويلات الاجتماعية لسنوات 2015-2019:

السنة / القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
السكن	22.600.480.000	21.302.786.000	17.658.533.000	16.624.426.000	16.281.000.000
التربية الوطنية	746.643.907.000	764.052.396.000	746.261.385.000	709.558.540.000	709.558.540.000
التشغيل والضمان الاجتماعي	234.882.131.000	226.484.929.000	151.442.004.000	154.011.680.000	153.695.039.000
التضامن الوطني	131.653.688.000	118.830.888.000	70.904.217.000	67.379.794.000	67.385.008.000
الصحة	381.972.062.000	379.407.269.000	389.073.747.000	392.163.373.000	398.970.409.000
التعليم العالي	300.333.642.000	312.145.998.000	310.791.629.000	313.336.878.000	317.336.878.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات من 2015 إلى 2019

من خلال هذا الجدول تظهر فوارق كبيرة بين الاعتمادات المالية المخصصة لكل سنة، باستثناء قطاع التربية والصحة والتعليم العالي وهذا راجع إلى التقلبات في سعر النفط ، الشيء الذي أثر سلبا على التحويلات الاجتماعية المخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية المندرجة ضمن السياسة الاجتماعية للدولة، مما أدت إلى دخول الدولة في حالة ترشيد للنفقات والتوجه نحو سياسة التقشف.

المطلب الثاني : التعديل الدستوري 2016

أتى التعديل الدستوري بعد أيام من حل الرئيس بوتفليقة جهاز الاستخبارات. فقد تمت الموافقة يوم 07 شباط/فبراير 2016،[1] من خلال باستفتاء الأغلبية البرلمانية، على مشروع تعديل الدستور قي الجزائر. وكان بوتفليقة قد بدأ بالحديث عن تعديل الدستور في 15 نيسان /

[1] – "الجزائر تقر تعديلات دستورية تحدد فترتين للرئاسة"، الجزيرة. نت، 2016/02/07، شوهد قي: 2016/05/20 في: http://cutt.us/nUbj6.

أبريل2011[1]، تزامنا مع انطلاق الثورات العربية، ووعد بتعديلات دستورية مهمة لتعزيز الديمقراطية، وانطلقت جولة التشاورات بشأن التعديل بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 17 نيسان / أبريل 2014. وبهذا التعديل الدستوري، أكمل بوتفليقة مسارات الإصلاحات السياسية التي كان قد بدأها برفع حالة الطوارئ وإصدار عدة قوانين رئاسية، لتعزيز دولة القانون والممارسة الديمقراطية.

وقد تميز الدستور الجديد، أو دستور الانتقال إلى الدولة المدنية، على حد تعبير الأوساط السياسية والإعلامية، بإدخال مواد جديدة عددها أربع مواد، وتعديل مواد أخرى عددها 67 مادة، وإضافة 23 بصفة "مكررة"[2] وكان المثير للجدل في هذا التعديل متمثلا بعدم احترام المادة 174[3] من الدستور، وهي مادة تعد من أهم الدعائم التنظيمية لإجراء التعديلات الدستورية، وذلك أنها تنص على وجوب موافقة الأغلبية البرلمانية في مرحلة أولى، تم الحصول على موافقة الأغلبية الشعبية في مرحلة ثانية، من خلال تنظيم استفتاء شعبي في مدة لا تتجاوز خمسين يوما بعد إجراء الاستفتاء البرلماني. ولتفادي الإحراج، ثم الاستنجاد بالمادة 176[4] من الدستور، وهي تنص على إمكان إصدار رئيس الجمهورية للدولة الجزائرية القانون الذي يتضمن التعديل الدستوري مباشرة من دون عرضه على الاستفتاء الشعبي في حال إحرازه ثلاثة أرباع أصوات أعضاء غرفتي البرلمان على ألا يمس المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وحقوق الإنسان والمواطن، والتوازنات العامة الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية. وعلى الرغم من الايجابيات النظرية التي حماها الدستور المعدل، فإنه لم يلقى استجابة جماهيرية واسعة، ولم يحظى بإعجاب أطياف المعارضة التي قاطعت المشاركة في جولاته التشاورية [5]. وبحسب المعارضة، فإن الإشكالية قائمة في كل التعديلات الدستورية منذ

---

[1] – "تعديل الدستور: تتويج مسار الإصلاحات السياسية" ،وكالة الأنباء الجزائرية، 2016/02/05، شوهد في: 2016/05/30، في:
http://cutt.us/5W6rG.

[2] – "المجلس الدستوري يحضر الفتوى الثالثة لبوتفليقة"، الخبر، 2016/01/13، شوهد في: 2016/05/30 في:
http://cutt.us/KL8Mh.

[3] – "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، ص 23.

[4] – المرجع نفسه.

[5] – "الجزائر تستعد للمصادقة على الدستور الغير توافقي والمثير للجدل بصيغة جديدة عرضها بوتفليقة "، الجزائر تايمز، 2016/02/04 :.http://www.algeriatimes.net/algeria news33701html

استقلال الجزائر، بداية بدستور 1963، إذا كانت السلطة تتعمد تغييب الطبقة الشعبية والطبقة السياسية المدنية كليا عن المشاركة في إنجازه على الرغم من أن المدستر هو الشعب كما جاء في نصوص الدستور نفسه[1]، وترى أطياف المعارضة أنه دستور غير توافقي بسبب عدم استجابة للمطالب الشعبية [2]، وعدم قبوله من المعارضة وبعض الأطياف المدنية، علاوة على أن هذين الطرفين أصبحا لا يثقان بالسلطة السياسية القائمة، حتى في حال إظهارها لحسن نيتها أحيانا. ومن أهم التعديلات المدرجة في الدستور الجديد:

- إقرار التعددية اللغوية والثقافية من خلال تعديل المادة 3 مكرر [3]. فقد وضعت اللغة الأمازيغية (تمازيغت) لغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية، بعد أن كانت تعد لغة وطنية في الدساتير السابقة.وأحدث تعديل هذه المادة، جدلا كبيرا في الأوساط الاجتماعية والسياسية والإعلامية. ويمكن تقييم هذا الجدل من وجهتي نظر مختلفتين. فمن جهة، قد يقر هذا التعديل التنوع الثقافي واللغوي في الدولة والمجتمع، وهو أمر يمكن أن يخلق مناخا تعايشيا إيجابيا بين مختلف الأطياف المجتمعية. لكن من جهة أخرى، قد يفتح الاختلاط الثقافي واللغوي الباب أمام انقسامات وشروخ ثقافية ومجتمعية كبيرة، خصوصا أن كثيرا من الحركات الأمازيغية تطالب بإنشاء دولة لها داخل حدود البلاد، والاستقلال التام عن الجزائر.
- من خلال تعديل الديباجة [4] والمادة 12 [5]، تم إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، وإضافته إلى المبادئ الأخرى التي تقوم عليها الدولة، كالعدالة الاجتماعية، والتنظيم الديمقراطي مثلا. ويمكن عد هذا التعديل أهم ما جاء في الدستور الجديد بأكمله، لأن هذه هي المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي يقع فيها إقرار الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية ، والتشريعية، والقضائية، وبذلك ستتوزع وظائف الدولة هيئات مستقلة عن بعضها، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الممارسة الديمقراطية، واحترام القوانين وتطبيقها.

---

[1] – "مسودة الدستور.. ما هي نقاط الخلاف بين السلطة والمعارضة"، مقطع فيديو، **يوتيوب**، 2014/05/17، شوهد في: http://www.youtube.com/watch?v=dKzHi5mFNDA.

[2] – "الجزائر تستعد للمصادقة على الدستور..".

[3] – "رئاسة الجمهورية الجزائرية "، **مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور**، ص 03، شوهد في:.http://bit. ly/1Z2Ky1L

[4] – **المرجع نفسه**، ص 02.

[5] – **المرجع نفسه**، ص 05.

- نص تعديل المادة 51 [1] على منع مزدوجي الجنسية من تقلد مناصب سامية في الدولة، وهو ما أحدث ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والاجتماعية، خصوصا في أوساط الجزائريين المقيمين في الخارج، إذ عدو ذلك تمييزا ضد جزء من الشعب الجزائري. وهذه المادة هي المادة الوحيدة التي احتج على تعديلها حزب "جبهة التحرير الوطني " الموالي للسلطة [2]، إذ رأى أنها ستحرم الجزائر من خبرة أبنائها المزدوجي الجنسية وكفاءاتهم، وأشار إلى أنها تتناقض مع مبادئ الدستور نفسه الذي تنص مادته 24 مكرر [3] على ضرورة حماية الجزائر لأبنائها في الخارج وحشد مساهمتهم في بناء الجزائر. وقد أحدث تعديل هذه المادة شرخا كبيرا عند الأحزاب الموالية الأخرى، إذ باركها "حزب التجمع الوطني"، من خلال أمينه العام "أحمد أويحيي" [4].في حين عارضها بشدة حزب "الحركة الشعبية الجزائرية" [5]. أما حزب "تجمع أمل الجزائر"، فطالب بتوضيحات بشأنها [6].

أما عند المعارضة فلم يلقى تعديل هذه المادة القدر نفسه من الاهتمام، وقد عبرت أطياف من المعارضة عن رفضها الخوض في الجزئيات، والانحراف عن النقاش الحقيقي الذي ينبغي أن ينصب على الأساسيات، كالفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وشفافية، الانتخابات [7].

- جاء تحديد مدة الفترة الرئاسية بفترتين (خمس سنوات لكل منهما) وذلك في المادة 74 [8]، بوصفه من أهم النقاط في التعديل الدستوري، بعد أن كانت المدة غير محددة في الدستور السابق. وتم إقرار عدم إمكانية مراجعتها مستقبلا تحت أي وضع من الأوضاع

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 11.

[2] – "بوتفليقة يوسع قائمة المناصب العليا المحظورة على مزدوجي الجنسية "، **الشروق السياسي**، 2016/01/12، في: http://politics.echoroukonline.com /articles/200186.html.

[3] – "مشروع تمهيدي لمراجعة.."، ص 05.

[4] – "الجزائر: أويحي يعيد الجدل حول تولي مزدوجي الجنسية مسؤوليات في الدولة"، **القدس العربي**، 2016/01/21،: http://www.alquds.co.uk/?p=468927.

[5] – "بوتفليقة يوسع قائمة المناصب العليا المحظورة..".

[6] – المرجع نفسه

[7] – "المادة 51 تقسم مواقف المعارضة"، الجزائر الجديدة، 2016/01/13 في:.http://bit. ly/1qWxi4m

[8] – "مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور، ص 14.

وذلك بإضافة الفقرة الثامنة إلى المادة 8178 [1]، ما أسفر عن إدخاله كنقطة ثامنة في الثوابت الدستورية. وبذلك، ينهي المؤسس الدستوري احتكار السلطة لمدة لا متناهية. وفي المقابل، يسمح بالتنافس الديمقراطي من خلال التداول على السلطة.

- تضمن تعديل المادة 21 [2] إلزامية تصريح أي مسؤول سام بممتلكاته عند بداية فترته في في نهايتها، ما سيسمح بمراقبة أكبر إزاء ممتلكات المسؤولين. وعلى الرغم من إيجابية هذا التعديل، فإن طريقة تنفيذه تبقى غير واضحة المعالم، وهو ما قد يفتح الأبواب للتحايل من جهة بعض المسؤولين، من خلال إمكانية تسجيل ممتلكاتهم بأسماء أخرى، ومن ثم يجب سد الثغرات والنقائص التي قد تستغل بطريقة سلبية، بإعادة تفعيل دور مجلس المحاسبة الذي جرى تأسيسه بموجب دستور 1976 [3]، وتم إنشاؤه سنة 1980 [4]، لكنه بقي مشلولا بسبب عدم تفعيل صلاحياته القانونية.
- تضمن تعديل الفقرة الرابعة من المادة 77 [5] استشارة البرلمان في تعيين الوزير الأول (رئيس الحكومة)، وهذا ما سيوسع من صلاحيات السلطة التشريعية في المشاركة السياسية واشتراكها في تعيين ريس المؤسسة الثانية في الجهاز التنفيذي (بعد مؤسسة الرئاسة)، وهو ما سيؤدي إلى تقوية دورها واحترام إرادة الشعب.
- لم يحظ تعديل المادة 38 باهتمام سياسي وإعلامي، على الرغم من أهميتها الأكاديمية الكبيرة، وذلك من خلال تأكيد حريات البحث العلمي، وهو ما يرفع سقف حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي.

لئن كان التعديل الدستوري الجديد يحمل كثيرا من الايجابيات، في الناحية النظرية منه، وهو ما يدعم الانتقال الفعلي إلى الدولة المدنية، فإن الأهم هو في إمكان ترجمة بنوده إلى أرض الواقع وتطبيقها فعليا. وإذا كانت النصوص ترسم معالم دولة القانون ثم لا

---

[1] – **المرجع نفسه**_، ص 35.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 05.

[3] – "مجلس المحاسبة الجزائري"، سكريبد، ص 1:.http://bit. ly/1TS07uu

[4] – **المرجع نفسه** .

[5] – "مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور، ص 15.

يؤخذ بها أثناء الممارسة، فإننا سنجد أنفسنا في مجتمع غير متوازن، نصوصه الدستورية في جهة وسلوكياته في جهة أخرى مختلفة تماما.

المطلب الثالث: التطورات الاجتماعية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

مرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي باتت تعيشها الدولة الجزائرية في عهد نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نتج عنها انطلاق عملية تحديث واسعة النطاق أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى المجتمع تلك التغيرات نحوى التحديث تدل عليها مجموعة من المؤشرات التي يمكن حصرها أساسا في ارتفاع مستويات التعليم، والصحة، والتغذية، والتمدن، وانتشار وسائل الإعلام، وزيادة نصيب دخل الفرد من إجمال الناتج القومي، فعلى المستوى الصحي والديمقراطي انخفضت نسبة وفيات الرضع من 36.09% عام 2000 إلى 21% عام 2017، وارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى 77.6 عاما عام 2017، بعد أن كان 72.5 عاما في 2001 [1]، وعرفت البنية التحتية الخاصة بالصحة تطورا مهما، ففي عام 2013 ارتفع عدد المستشفيات إلى 291 وحدة وعدد العيادات إلى 1588 وحدة، بعد أن كان العدد في حدود 230 مستشفى و497 عيادة عام 2013 [2]. ووفق مؤشر الجوع العالمي، أحرزت الجزائر تطورا مهما في مجال تخفيض نسبة الجوع في السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت درجة مؤشر الجوع تبلغ 15.6%، عام 2002، انخفضت إلى 9.4% عام 2018[3]، كما ارتفعت نسبة سكان المدن من 60% عام 2000 إلى أكثر من 70% عام 2017[4].

[1] – Office National de statistique، "Démographie Algérienne 2017،" no. 816، "accessed October 22، 2018".

[2] – Direction de la communication، "compagne présidentielle Bilan (1999-2014)،" Avril 17، 2014، "accessed October 22، 2010"

[3] – Global Hunger index، "The inequalities of hunger،" October 2017، International Food Policy Research Institute، "accessed January 2، 2019".

[4] – United nations development programme، "Human development Data (1990-2017)،" "accessed January 2، 2019".

على المستوى التعليمي، عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا المجال، إذا ارتفعت سنوات التعليم المتوقعة من حوالي أحد عشر عاما في سنة 2000 إلى أكثر من أربعة عشر عام في سنة 2017، وانخفضت نسبة الأمية إلى 12.33% في عام 2017 بعد أن كانت بحدود 22.3% في عام 2008، وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الابتدائية من 104.91% عام 2000 إلى 114% قي عام 2018، كما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الثانوية من 65% عام 2000 إلى100% عام 2018، أما نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فقد ارتفعت من 20 % من إجمالي عدد السكان في عام 2000 إلى 43% في عام 2018[1]. هذا في ظل استمرار ارتفاع عدد الطلبة المسجلين على مستوى مؤسسات التعليم العالي، فبعد أن كان العدد لا يتجاوز 428 ألف طالب في الموسم الجامعي 1999-2000 ارتفع العدد إلى أكثر من مليون طالب في الموسم الجامعي 2010-2011[2]. وكان وزير التعليم العالي الجزائري السابق قد صرح بأنه من المرتقب أن يصل العدد إلى مليوني طالب وذلك في الموسم الجامعي 2018-2019[3].

على مستوى تطور وسائل الإعلام الإتصال، يلاحظ أن المجتمع الجزائري عرف موجة تغيير كبيرة في هذا المجال، حيث ارتفعت نسبة مستعملي الانترنت من إجمالي عدد السكان من 0.55% عام 2000 إلى 42% عام 2017، وارتفعت نسبة المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 فرد من 0.3% إلى 115.8% عام 2016[4]. وازداد عدد الصحف اليومية من 78

---

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية)، ص 32.

[3] إلهام بوثلجي "2 مليون طالب بالجامعات الجزائرية في 2019"، الشروق، 26 مايو/آيار 2018، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2019)،

https://tinyurl.com/y8ch7nk4

[4] United nations Development programme، "Human Development Data (1990-2017)،" "accessed August 9، 2019".

صحيفة عام 2009 إلى 142 صحيفة عام 2013[1]. وعرفت الساحة الإعلامية في الجزائر موجة هائلة من القنوات الخاصة الناشطة في مختلف الميادين بعد أن كان المجال السمعي والبصري مقتصرا فقط على القنوات العمومية تزامنت تلك الموجة مع إقرار الانفتاح في المجال السمعي والبصري عام 2012.

[1] – عبد السلام سكية وحسان حويشة، "هذه حصيلة بوتفليقة خلال 15 سنة من الحكم"، الشروق، 21 مارس/آذار 2014، (تاريخ الإطلاع: 9 أوت 2020)،

http://bit.do/e35g7

المبحث الثالث : حراك 22 فيفري وتحديات استقرار النظام السياسي:

المطلب الأول : الحراك الشعبي و التحديث السياسي :

أولا : عندما يصبح التحديث السياسي تحديا للإستقرار السياسي:

كان التحديث الاجتماعي الكبير الذي عرفته الجزائر خلال عهد عبد العزيز بوتفليقة، بغض النظر عن التكلفة المترتبة عليه وعلى الفساد الكبير وسوء التسيير، بمنزلة إنجازات كبيرة يستطيع النظام السياسي الارتكاز عليها لتبرير سياساته. لكن الملاحظ، هو ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على مواكبة عملية التحديث الاجتماعي المتسارعة التي تشهدها البلاد، حول ذلك التحديث الاجتماعي إلى عامل مفوض لديمومة النظام السياسي، الأمر الذي مهد لجملة من الاضطرابات، ويعد الحراك الشعبي منذ–22 فبراير/شباط 2019– أحد أبرز الدلائل على ذلك، إذ خرج الشعب الجزائري مطالبا بتغيير النظام من أساسه.

يلاحظ أن أسباب انطلاق الحراك الشعبي وتقويض استمرارية نظام بوتفليقة، تكمن في عدم قدرة النظام السياسي على التطور بنفس وتيرة تطور المجتمع الجزائري، إذ واجهت النظام السياسي مجموعة من التحديات المرتبطة بمعادلة ضعف التحديث السياسي مقابل التحديث الاجتماعي المتسارع، والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية :

1. ضعف القدرة على استيعاب العدد الكبير من المتعلمين الآخذ في الازدياد

أحد التحديات الأساسية التي واجهت نظام بوتفليقة تمثل في بروز طبقة متعلمة من الشباب تطمح لحياة أفضل، نسبة معتبرة من هؤلاء، وهي آخذة في الازدياد، لم تتسنى لها حتى فرصة الحصول على العمل رغم تعلمهم، وهذا ما مثل، لا محالة، حملا ثقيلا على الدولة، فحسب الإحصائيات الرسمية فدرة نسبة البطالة بـ 11.1% في عام 2018، و25.7% من إجمالي عدد العاطلين هم من أصحاب شهادات التكوين المهني، و24.9% هم من أصحاب شهادات التعليم العالي[1].

[1] – Office National de statistique، "Activité، Emploi & Chômage en Avril 2018،" "accessed January 2، 2019".

https://bit.ly/2TIptE4.

أما من حيث الفئة، فقد بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب (ما بين سن 20 إلى 34 سنة) 26.4% [1]. الملاحظ من هذه الأرقام، هو أن المتعلمين من أصحاب شهادات التكوين المهني، وشهادات التعليم العالي، ومن الشباب عامة، شكلوا ضغطا حقيقيا على النظام السياسي من اجل توفير مناصب شغل لهم في المقام الأول، لكن أيضا من أجل الاستجابة لمطالبهم وتوقعاتهم التي تفوق المطالب والتوقعات التي كانت تبديها الأجيال التقليدية غير المتعلمة التي سبقتهم، بحكم أنهم طبقة متعلمة وعايشوا عصر الانترنت ما مكنهم من معرفة حياة الازدهار التي تعيشها شعوب الدول المتطورة، وبالتالي يرغبون بعيش تلك الحياة الكريمة التي لا تقتصر فقط على الأكل والشرب مقابل الإذعان.

2. عدم تكييف شرعية النظام مع التغيرات الاجتماعية:

تحد آخر واجهة النظام السياسي تمثل في عدم القدرة على المحافظة على شرعيته أمام أجيال جديدة، من حيث السن، ولكن أيضا من حيث مستواها التعليمي ودرجة وعيها، بحيث لم تعد تتعرف بركائز الشرعية التقليدية المعتمدة من قبل النظام، والمتمثلة أساسا في ثورة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، وإعادة الاستقرار والأمن بعد العشرية السوداء، ورمزية عبد العزيز بوتفليقة، فبخصوص ثورة التحرير وإعادة الاستقرار والأمن، يلاحظ أن معظم المواطنين الجزائريين لم يعايشوا حدثي الثورة الجزائرية 1954، والعشرية السوداء 1991-2001، إذ أن أكثر من 62% من إجمالي عدد السكان عام 2017 لم يكونوا قد ولدوا عند انطلاق أحداث العشرية السوداء، أو كان عمرهم حينها (1991) لا يفوق سن الرابعة، وبالتالي لا يمكن بناء الشرعية على هذا الحدث الأليم وغالبية السكان الحاليين لم تعايشه من أساسه. أما فيما يتعلق برمزية عبد العزيز بوتفليقة، فإنه بسبب مرضه، وسوء تسيير البلاد، وفساد العديد من المسؤولين المقربين له لم يعد ركيزة يعتمد عليها لإضفاء الشرعية على النظام، بدليل أن ترشحه للانتخابات من أجل عهدة خامسة كان بمنزلة شرارة انطلاق حراك يوم 22 فبراير/ شباط الرافض لشخصه ونظامه.

[1] – بناءا على آخر إحصاء للسكان قام به الديوان الوطني الجزائري للإحصاء في يوليو/تموز 2017.

3. هشاشة مؤسسات الدولة وتراجع ثقة المواطنين فيها :

كان هذا التحديث أيضا سببا أساسيا في تراجع شرعية نظام بوتفليقة إذ بعد عشرين سنة بات واضحا أن نظام بوتفليقة فشل فشلا ذريعا في بناء مؤسسات سياسية قوية بشكل يجعلها قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتغيرة، واستيعاب توسع المشاركة السياسية للمواطنين نتيجة التحديث الاجتماعي، واكتساب ثقة المواطنين للتعبير عن انشغالاتهم واحتجاجاتهم من خلال من خلالها. فباستثناء مؤسسة الجيش والأمن التي تبقى تتمتع بشرعية ومصداقية لدى المواطنين، فإن درجة ثقة المواطنين في باقي مؤسسات الدولة ضعيفة جدا. وهذا ما أظهرته نتائج استطلاعات الباروميتر العربي عام 2017، إذ أن أكثر من 75% من المستجوبين الجزائريين يثقون في مؤسسة الجيش، و60% منهم يثقون في مؤسسة الشرطة. لكن أقل من 40% فقط من المستجوبين يثقون بالحكومة، والمحاكم، والنظام القضائي.أما البرلمان والأحزاب السياسية فهي المؤسسات الأقل ثقة، إذ أظهرت نتائج الاستطلاعات أن 17% فقط من المستجوبين تثق في الأحزاب السياسية، و14% فقط تثق في مؤسسة البرلمان. هذا التراجع في ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية يمكن رده إلى :

- الضعف النسبي في أداء تلك المؤسسات : فحسب مؤشر الحكومة العالمي (Indicators Worldwide Governance) لم تحصل الجزائر سوى على رتبة مئوية تساوي 30 بالمائة على مستوى مؤشر فعالية الحوكمة[1]، وجاءت بذلك في المرتبة الثانية عشر على مستوى الدول العربية، متفوقة فقط على دول عربية إما مستوردة للنفط كدولة جيبوتي وجزر القمر، أو واقعة تحت نزاعات مسلحة وتدخلات خارجية كسوريا، والعراق، وليبيا، واليمن. هذا المعطى كفيل بأن يفسر سبب عدم رضا المواطنين الجزائريين على أداء حكومتهم، فحسب استطلاعات الباروميتر العربي لعام 2017، فإن أقل من 50% فقط من المستجوبين الجزائريين راضون على أداء الحكومة في توفير خدمات الصحة والتعليم، وأقل من 30% فقط راضون

[1] – World Bank، " Worldwide Governance Indicators، " " accessed December 28، 2018 "
https://bit.ly/1e7qLWK .

عن أدائها في مجالات تسيير الاقتصاد، وتوفير الوظائف، وتقليص الفوارق، والحفاظ على الأسعار منخفضة[1].

- إنتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع : حيث جاءت الجزائر في المرتبة 112 من أصل 180 برصيد 30 نقطة فقط على مستوى مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية عام 2017[2]. وما يجعل للفساد دورا محوريا في زعزعة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، هو أن العديد من قضايا الفساد، على غرار فضية سونا طراك والطريق السيار شرق–غرب، وكان وراءها مسؤولون رفيعو المستوى.
- الفجوة الجلية بين الحاكم والمحكوم أو في ضعف التكيف المؤسساتي: تحد آخر واجه النظام السياسي الجزائري تمثل في عدم قدرته على تغيير قادته الأوائل بجيل آخر حيث استمر عبد العزيز بوتفليقة البالغ من العمر 82 سنة في رئاسة الجمهورية منذ عام 1999، وهو الذي كان مجاهدا في فترة الاستعمار، وأصبح في فترة الاستقلال أحد أهم فاعلي النظام السياسي الجزائري. كما استمر الوزير الأول "أحمد أويحي" في منصبه كوزير أول أو رئيس حكومة منذ عام 1995، وحتى عندما لم يتقلد هذا المنصب في الفترتين 1999–2003 و 2012–2017 كان يكلف بمهام وزير الدولة أو الممثل الشخصي للرئيس، أو رئيس الديوان لرئيس الدولة[3].وتقلد "عبد القادر بن صالح" البالغ من العمر72 سنة، رئاسة مجلس الأمة من عام 2002 ثن أصبح الرئيس المؤقت بعد استقالة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بموجب الدستور. أما بالنسبة لمعدل عمر وزراء الحكومة الجزائرية التي كانت قائمة عند اندلاع الحراك الشعبي فقد فاق 60، وبالنسبة لمعدل عمر وزراء الحقائب السيادية في نفس الحكومة (وزراء الدفاع–نائب الوزير–، الداخلية، الشؤون الخارجية، العدل، وزارة المالية) فهو يصل إلى 67

[1] – Arab Barometer، "Algeria five years after the Arab uprising،" 8-9.

[2] – Transparency International، "Corruption Perceptions Index 2017،" "accessed December 28، 2018".

https://bit.ly/2BJaDBF

سنة[1]. الملاحظ أيضا أن مسألة انتقال السلطة بطريقة سلمية من رئيس جمهورية إلى آخر هي بمنزلة مؤشر على عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على تغيير أجياله، إذ غالبا ما أسفر ذلك على اضطرابات سياسية كبيرة في البلاد، فمنذ الاستقلال لم يسلم أي رئيس جمهورية السلطة لآخر بطريقة سلسة وسلمية، إلا في مرة واحدة، وكان ذلك حين انتقلت السلطة من الرئيس، "اليمين زروال"، إلى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وفي الحقيقة حتى تلك المرة كان "اليمين زروال" قد قدم استقالته تحت ضغوطات قبل نهاية عهدته. إضافة إلى كون هذا المؤشر الذي يعبر عن ضعف قدرة النظام على التكيف، يمكن اعتباره أيضا احد العوامل الأساسية التي أسهمت في تقويض ثقة المواطنين الشباب بمؤسسات الدولة[2].

الملاحظ من خلال هذه النقاط هو أن ثنائية الفساد وسوء التسيير في الدولة كانت المفوض الأساسي لشرعية مؤسسات الدولة السياسية بل أيضا الدافع الأساسي لانطلاق الحراك الشعبي في الجزائر المطالب بتغيير تلك المؤسسات التي تحولت من إطار شرعي ضامن لمحاسبة ومساءلة المسؤولين إلى أداة للممارسة وشرعنة الفساد.

في وقت سابق كان النظام السياسي قادرا على إضفاء نوع من الشرعية على سياساته واستمراره رغم ثنائية الفساد وسوء التسيير التي يتميز بها، وذلك بسبب اتكاءه على شرعية استرجاع السلم والاستقرار للبلاد بعد أحداث ما يعرف بالعشرية السوداء، والتي كانت أيضا بمنزلة فزاعة يستعملها النظام كلما شعر بأن بقاءه بات مهددا من قبل الشعب الممتعض من الفساد وسوء التسيير والمتطلع لدولة المحاسبة والمساءلة. لكن، بسبب عدم قدرة النظام على تجديد شرعيته وتكييفها مع واقع المجتمع المتغير لم تعد تلك الشرعية تفي بالغرض أمام مجتمع يتغير ويتطور بشكل متسارع جدا، إذ ظهرت أجيال جديدة لم تعايش أحداث ما يسمى بالعشرية السوداء بسبب أعمارهم من جهة، ووعيها الناتج عن تعلمها وانتشار وسائل الإعلام والتكنولوجيا

[1] – بناء على تواريخ مولد الوزراء الحاليين الواردة في سيرهم الذاتية على الموقع الالكتروني للوزارة الأولى، (تاريخ الدخول : 28 ديسمبر/كانون الأول 2018)،

https://bit.ly/2F56omP.

[2] – Dalia Ghanem-Yazbeck، "Algeria: Reform before demands turn revolutionary،" 28 April 2017،

مما جعل تفكيرها براغماتيا لا تؤمن إلا بشرعية الانجاز من جهة ثانية، فكان هذا كفيلا بان يؤدي إلى تقويض شرعية النظام، وبالتالي أصبحت مسألة الانتفاضة عليه والمطالبة بإسقاطه، بسبب فساده الكبير وسوء تسييره مسألة محتملة جدا.

ثانيا : مطالب الحراك الشعبي :

حدد الحراك الشعبي مطالبه في ما يلي :

- **إزالة النظام ورمزه** : والمطلب يتعلق بسلطة الواجهة وبسلطة الظل (الظل العميق)، فاستقالة الرئيس وبعض المقربين إليه لا تكفي، فالتغيير بوصفه مطلبا شرعيا يفرض إزاحة النظام من جذوره. ولم يستطع النظام أن يؤثر في الحراك بخطواته الست، سواء العملية أو المقترحة :
  - سحب ترشح الرئيس لعهدة خامسة.
  - تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد.
  - تغيير حكومي شمل أغلب الوزراء.
  - اقتراح تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات، تكون مهمتها اقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يعرض للاستفتاء.
  - اقتراح تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية وطنية مستقلة.
  - اقتراح تشكيل حكومة تظم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.

وبدل رفض النقاط الست المدرجة ككل من قبل النظام درجة الوعي السياسي وقوة الإرادة الشعبية في إنهاء حكم الألوجارشية المقيتة.

- **تأسيس الجمهورية الثانية** : التي ستبنى على مقومات الدولة الحديثة، ولا تبنى على الشرعية الثورية التي كانت غطاء للاستبداد والطغيان، وحرمان أجيال ما بعد الإستقلال من ممارسة حقها السياسي.
- **الحرية والكرامة الإنسانية** : يشعر الشخص الجزائري أنه مواطن تنقصه الحرية والكرامة في بلاده، فهو يعامل كإنسان تنقصه الأهلية، وأن حالته المعيشية في الجزائر أقرب

ما تكون لحالة اللاجئين الجزائريين، بل كثير إن من المواطنون الجزائريون يشبهون حالهم بحال الحيوان.

- **مدنية الدولة واستقلالها :** الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لم تكن أبدا مدنية، بل كانت عسكرية بامتياز، وهذا يجعل الدولة غير مستقلة، فحكم العسكر المتستر بما يسمى بمدنية الدولة أبرز تخلفا سياسيا واجتماعيا، وعليه فالدولة المستقبلية يجب أن تكون مدنية بالفعل والقول لا بالشعار.
- **المواطنة وحقوق الإنسان :** يحلم كل مواطن جزائري بأن يعامل في بلاده على أنه إنسان ومواطن كامل الحقوق، مما يكفل له المشاركة السياسية في تسيير البلاد، وعلى الأقل من ذلك أن يعيش كإنسان.
- **التوزيع العادل لثروات البلاد :** لقد تبين من خلال مراحل حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أن ثروات الدولة الجزائرية الهائلة تم توزيعها على زمرة فاسدة في الجزائر (العصابة)، وهذا التوزيع ظالم وغير شرعي ولا قانوني، مما يجعل كل مواطن جزائري يأمل في دولة تتحقق فيها العدالة الاجتماعية، ويتم توزيع ثروات البلاد بصورة عقلانية وموضوعية.

المطلب الثاني : الإنتقال المفروض موقف السلطة من الحراك:

أولا : الإنتقال المفروض

في محاولة منه لامتصاص غضب المتظاهرين الذي ازدادت حدته مع إقتراب موعد فصل المجلس الدستوري في ملفات الترشح أعلن الرئيس المنتهية عهدته عن مجموعة من القرارات :

- ✓ سحب ترشحه لعهدة خامسة.
- ✓ تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد.
- ✓ تغيير حكومي هام.
- ✓ تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات تكون مهمتها اقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يعرض للاستفتاء.
- ✓ تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية وطنية مستقلة.
- ✓ تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.

✓ تعهد الرئيس بضمان تجسيد هذه الوعود.

ويلاحظ مبدئيا أن هذا العرض لا يختلف عن ذلك الذي قدمه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" يوم 3 مارس تاريخ إيداعه ملف ترشحه لدى المجلس الدستوري. فباستثناء تأجيل الانتخابات الرئاسية كرر الرئيس المنهية عهدته "عبد العزيز بوتفليقة"، نفس الوعود مع تقديم بعض التفاصيل، بما يشير أنه متمسك بالبقاء في السلطة من خلال تمديد عهدته الرابعة بعد أن عبر الشعب الجزائري عن رفضه لعهدة خامسة.

وإذا كان الرئيس قد حرص على أن يدرج هذا العرض في منطق الانتقال الديمقراطي، وهي سابقة في حد ذاتها، فإن هناك مجموعة من المؤشرات تجعل هذا الطرح محل تساؤلات.

أولا، قام الرئيس المنتهية عهدته " عبد العزيز بوتفليقة " بتعيين وزير الداخلية الأسبق " نور الدين بدوي "، وزير أول، وهو الذي أشرف على الانتخابات التشريعية والمحلية وذلك لسنة 2017، وهي انتخابات شهدت بعض التجاوزات، كالتزوير، وشراء الذمم. كما يضاف إلى ذلك الطريقة التي وجهت بها مظاهرات الأطباء المضربين.

في سياق الانتقال المفروض أستُنجد بالدبلوماسي المخضرم، "الأخضر الإبراهيمي"، لتسويق خطة الرئيس للرأي العام الدولي والجزائري، غير أن العلاقات الوطيدة بين الإبراهيمي والرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وتصريحاته العديدة حول صحة الرئيس وقدرته على مواصلة مهمته إضافة إلى تقدمه في السن ابتعاده عن الجزائر لسنوات طويلة، جعلته في نظر الجزائريين غير مؤهل للقيام بهذه المهمة. وعليه، توحي المؤشرات الأولية بأن الحكومة التي وعد بها الرئيس يصعب عليها أن تمتص الغضب الشعبي وان تقود المرحلة الانتقالية التي تستلزم درجة معينة من الحياد أو على الأقل مسافة ما من السلطة.

أما فيما يتعلق بالندوة الوطنية، فإن المقترح في حد ذاته غير سيئ، إلا أن تركيبتها ومن يعين أعضاءها من شأنها يفقدها المصداقية ويفرغها من محتواها، ناهيك عن أن الإشكال الجوهري ليس في وضع الدستور بقدر ما هو في احترامه، حيث إن الدستور عدل من جديد في عام 2016، بعد ذلك الذي صدر في عام 2008، وخرق بتمديد العهدة الرابعة.

توحي هذه الاعتبارات بأننا أمام محاولة إعادة استنساخ نموذج ندوة الوفاق الوطني لسنة 1994 التي سعت السلطة السياسية من خلالها على التحكم في المرحلة الانتقالية آن ذاك، من المنبع إلى المصب، بفرض مقدماتها ونتائجها : انتخابات رئاسية سنة 1995، تعديل دستوري سنة 1996 وانتخابات تشريعية ومحلية سنة 1997.

على ضوء ما تقدم، يمكن القول بأننا أمام مقاربة من نوع "الانتقال الفوقي والمفروض" الذي يقوم على إعادة إنتاج النسق السياسي بثوب جديد، وهو ما يرفضه الحراك الشعبي الجزائري الذي يطالب بمرحلة إنتقالية تقضي في آخر المطاف إلى تغيير النظام جذريا، سلميا وتوافقيا.

ثانيا : الحراك الشعبي والسلطة.

وعلى عكس الإحتجاجات الشعبية السابقة قي الجزائر، والتي كان فيها "غياب ملموس للقوى الخارجية" ، دعمت المعارضة وكذلك الأحزاب والنقابات والتي كان الكثير منها سابقا من المؤيدين للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الحراك الشعبي الحالي.

من الأطراف المؤيدة للحراك الشعبي نجد : "حزب العمال" الذي "استقال نوابه جماعيا من المجلس الشعبي الوطني" ، و"حزب تجمع أمل الجزائر"، "الموالي لعبد العزيز بوتفليقة" ، وكذالك "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، الذي كان لفترة طويلة من أشد مؤيدي الرئيس بوتفليقة. وانضم متقاعدوا الجيش للمظاهرات. وبدأت التحركات تتسلل إلى "شركة سوناطراك"، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري. كما أعلنت "13 نقابة رفضها إجراء مناقشات مع هذا النظام لأنها تنتمي للشعب[1]".

وبعد استقالة الرئيس بوتفليقة تعالت أكثر الأصوات المرحبة والداعية إلى البحث في خطوات المرحلة الانتقالية. في المقابل، أبدى البعض موقفا وسطا يميل إلى السلطة، كموقف وزير الشؤون الدينية السابق "محمد عيسى" والذي قال إنه لجمع غفير من شيوخ الزوايا، طالبو

[1] – استقالة جماعية لنواب حزب العمال من البرلمان، حكيم ش، **النهار أونلاين**، 2019/03/27،

فيه الحفاظ على كرامة ذوي الفضل[1]، والتيار السلفي الذي "اعتبر التظاهر ولو بطريقة سلمية خروجا عن الحاكم المسلم".

ففضل النظام سياسة الاحتواء التي بدأت بمحاولات "تجنيد أئمة المساجد بإقناع الشباب بالعدول عن التظاهر كل جمعة". ثم راح يرد بتنازلات "أملا في الخروج من الامتحان العصيب[2]" ، وصلت إلى حد سحب عبد العزيز بوتفليقة ترشحه وتأجيل الانتخابات دون سند قانوني، واقتراح ندوة تبحث مسودة دستور جديد يعرض على الاستفتاء وذلك بعد أن كان عبد العزيز بوتفليقة "عازفا عن الاستفتاء ي تعديلاته الثلاثة للدستور خلال عشرون سنة من حكمه" [3]، ليختار بعد ذلك "أحمد أويحي" فأبعده عن الواجهة.. وبلغت التنازلات من وجهة نظر النظام مداها عندما ذكر صالح أن المادة 102 تصلح كمخرج لمأزق[4]. ولم تتوقف محاولات الاحتواء التي انتهجها الحزب الحاكم عند هذا الحد، فقد وصل الأمر بطلب جميعي، الأمين العام الجديد للحزب "الصفح من الجزائريين عن أي مآخذ تكون قد سجلت على الحزب.. معتبرا أن الحزب انتهج سياسات معينة سابقا تحت ضغط من جهات لم يسمها.. كما ثمن الحراك السلمي الذي أبهر العالم[5]" .

المطلب الثالث : الانتخابات الرئاسية وتحديات المرحلة القادمة

أولا : الانتخابات الرئاسية: جاءت انتخابات 12 كانون الأول / ديسمبر 2019 الرئاسية في سياق يتسم باستقطاب حاد في الرأي العام الجزائري، بين مؤيدي دعوة المؤسسة العسكرية للذهاب إلى الانتخابات الرئاسية بوصفها الحل الأمثل للأزمة السياسية الراهنة، ومعارضيها بحجة أن الظروف التي سبقت تنظيمها لا تسمح بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، خاصة في ظل بقاء حكومة الوزير الأول "نور الدين بدوي" الذي عينه الرئيس بوتفليقة قبل استقالته،

[1] – محمد بلعليا، الجزائر – الحراك الشعبي : شيوخ الزوايا يمسكون العصا من الوسط ويدعون للحفاظ على "كرامة ذوي الفضل"، **TSA عربي**، 2019/03/21، **http://bit.ly/2OEhAsK**.

[2] – حميد يس، جمعة الإصرار.. #يتنحاو قع، **الخبر**، 2019/03/28، **http://bit.ly/Hj0rYX**.

[3] – المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

[5] الأمين العام الجديد لحزب بوتفليقة : تعرضنا لضغوط ونطلب الصفح من الجزائريين، **روسيا اليوم**، 2019/05/01، **http://bit.ly/2w09kKN**.

والمتهم بتزوير انتخابات سابقة في عهده، علاوة على استمرار الاعتقالات في صفوف الحراك الشعبي المعارض، سلميا، للانتخابات والتي تندرج ضمن فئة اعتقالات الرأي السياسي. وقد ساق الرافضون حجة أخرى، مفادها أنه من غير المجدي تنظيم انتخابات في ظل التضييق الممنهج على الإعلام المستقبل في المقابل، كان مؤيدو الانتخابات يحاجون بأن إجراءها، في موعدها، في موعدها، لا يتنافى وروح الحراك الشعبي. ففضلا عن الانجازات التي تحققت، والتي تأتي قي مقدمتها استعادة الشعب الفضاء العمومي والقدرة على التأثير سياسيا في خيارات السلطة وقيام لجنة انتخابات نزيهة، يمكن الحراك – وينبغي له – أن يستمر بعد الانتخابات الرئاسية وأن يواصل ممارسة الضغط على السلطة من أجل إصلاحات أعمق وأشمل.

إن فشل الحراك الشعبي أو عدم رغبته في تقديم ممثلين له للتفاوض مع "السلطة الفعلية" حول شروط انتقال ديمقراطي حقيقي، فضلا عن تقديم مرشحين يحظون بالتوافق الشعبي ويخوضون الانتخابات الرئاسية في مواجهة المرشحين للرئاسة الذين كانوا يُعدُون شعبيا بقايا ورموزا لنظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أضعف إلى حد بعيد قدرته على التأثير في نتيجة المسار الذي أصر الجيش على تنفيذه.

وتجلى منطق رفض الانتخابات في اتجاه آخر هو مقاطعة أحزاب سياسية تقديم مرشحين عنها للانتخابات. تعلق الأمر بالحزبين الإسلاميين "حركة مجتمع السلم"، و"جبهة العدالة والتنمية"، فضلا عن الحزب الديمقراطي والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. أضف إلى ذلك أن شخصيات سياسية وطنية عديدة قاطعت الترشح لهذه الانتخابات، على غرار "مولود حمروش" رئيس الحكومة الأسبق، و"طالب الإبراهيمي" وزير الخارجية الأسبق، و"أحمد بن بيتور" رئيس الحكومة الأسبق، وهم جميعا كانوا من الأسماء التوافقية التي كان ينظر منها أن تقود الحوار مع السلطة الفعلية من أجل تجسيد مطالب الحراك الشعبي.

بالنسبة إلى موقف المؤسسة العسكرية، لطالما نفت قيادة أركان الجيش وجود أي طموح سياسي لدى قياداته. وفي 13 تشرين الأول / أكتوبر 2019، صدر قانون يحظر على متقاعدي الجيش ممارسة أي نشاط سياسي، بما في ذلك الترشح للانتخابات الرئاسية، مدة خمس سنوات بعد توقفهم نهائيا عن الخدمة في الجيش. وأكدت القيادة العسكرية، باستمرار

أيضا، أن الجيش يلتزم مهماته الدستورية، وان ما يقوم به خلال الفترة الراهنة لا يتعدى "مرافقة الحراك الشعبي" وتقديم الدعم اللازم لجهاز العدالة في حملتها ضد الفساد الذي استشرى في حقبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

كان هاجس الشرعية الدولية مؤثرا للغاية بالنسبة لقيادة الجيش، إذ كانت تفضل العودة إلى الشرعية الدستورية ما أمكن ذلك، لأن إطالة أمد العمل خارجها كان مكلفا سياسيا (محاذير الانتقادات الدولية)، واقتصاديا (محاذير الفشل الاقتصادي)، وأمنيا (محاذير الانفلات الأمني في الشارع) في نهاية المطاف. وكان من المكلف معنويا، داخليا وخارجيا، بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، بوصفها نواة السلطة الفعلية الحاكمة بعد استقالة الرئيس بوتفليقة، أن يتم إلغاء / تأجيل الانتخابات الرئاسية المرة الثالثة في أقل من عشرة أشهر.

في المحصلة، وجد قطاع واسع من الجزائريين أن الأزمة السياسية طالت، وأن الانتخابات الرئاسية يمكن أن تكون خطوة في اتجاه حلها، لذلك، بدا أن خطاب السلطة القائل بأن الوضع الدقيق الذي تعرفه الدولة الجزائرية، داخليا وخارجيا، لا يحتمل إلغاء الانتخابات الرئاسية المرة الثالثة منذ استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في بداية نيسان / أبريل 2019، قد أقنع أوساطا واسعة من الجزائريين بالمشاركة. ويبدوا أن رفض الحراك الشعبي أن يتم تمثيله أو الترشح باسمه دفع قطاعات أخرى من الجزائريين إلى المشاركة لاعتقادهم أن الحراك يفتقر إلى رؤية يمكن التعويل عليها لحل الأزمة، وان أوساطا قليلة فاعلة فيه تدهورت إلى توجه عدمي. وأدى الظهور المتزايد للأصوات المعتدلة التي تقول إن المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع استمرار الضغط من أجل مكاسب إضافية، إلى تحويل قناعات بعض المترددين.

ثانيا : الوعود الإنتخابية للمترشح عبد المجيد تبون :

وفي ذات السياق وبمناسبة إجراء الحملات الانتخابية للرئاسيات 2019 التي جرت في 2019/12/12 والتي قد فاز بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بنسبة % 58.13 قد أدلى تبون بعدة تصريحات خلال حملاته الانتخابية، ومن أهم التصريحات التي أدلى بها ما يأتي :

تعديل الدستور: قال تبون إنه وفور وصوله إلى الحكم سوف يعدل الدستور ودسترة مطالب الحراك الشعبي وتغيير النظام السياسي وصلاحيات الرئيس حيث صرح من ولاية بشار ..« في حال ما إذا انتخبتموني رئيسا للجمهورية سأغير الدستور الحالي لتقنين ما جاء به الحراك الشعبي وتفادي الحكم الفردي وتجاوز الاقتصاد القائم على إقصاء طرف على حساب طرف أخر ..» .

قانون الانتخابات : تعديل قانون الانتخابات أحد أهم وعود تبون وبرر ذلك أنه من أجل منح فرصة للشباب للمشاركة في العملية السياسية والقضاء على ظاهرة تأثير المال على العملية الانتخابية.

محاربة الفساد واسترجاع المال العام: تعهد تبون بمحاربة الفساد ومواصلة عملية التطهير وتكريس مبدأ المحاسبة إلى جانب استرجاع المال العام الذي تم اختلاسه من طرف المسؤولين السابقين ومحاربة الرشوة.

البطالة والسكن: أعلن تبون يوم 19 نوفمبر 2019 من ولاية النعامة بالقضاء على مشكل السكن والبطالة خاصة وسط الشباب وإحداث تنمية بالمناطق الريفية الجزائر .

الضرائب : تعهد عبد المجيد تبون خلال حملته الانتخابية بتاريخ 25 نوفمبر 2019 بولاية وهران بإعفاء أصحاب الأجور الضئيلة من الضرائب ورقمنة سريعة وكاملة للخدمات المتعلقة بالضرائب من أجل محاربة التهرب الضريبي وتسهيل جمع الضرائب .

كما أطلق رئيس الجمهورية الجديد، عبد المجيد تبون، حزمة من الوعود، أغلبها سبق وأن التزم بها خلال حملته الانتخابية، في مقدمتها تعديل عميق للدستور يحدد العهدات الرئاسية بعهدتين فقط، ويقلص صلاحيات رئيس الجمهورية، ويسمح بفصل فعلي بين السلطات.

كما إلتزم ثامن رئيس للجزائر، في كلمة إلى الشعب عقب أدائه اليمين الدستورية، بمراجعة قانون الانتخابات بصورة تسمح بتبوء الشباب وخاصة منهم الجامعيين المناصب الانتخابية، وهذا بتكفل الدولة بمصاريف حملتهم الانتخابية حتى لا يكونوا فريسة لأصحاب المال الفاسد، كما تعهد أيضا مراجعة النظام الضريبي بصفة عميقة، والقضاء على أزمة السكن حيث قال في هذا الصدد "لن نرضى أن يبقى الجزائري يعيش في كوخ أو بناء هش"، هذا إلى جانب تسهيل

حصول الأجانب على التأشيرات السياحية، وإنعاش القطاع الزراعي، وكذا تحرير الإشهار العمومي وترقية قطاع الإعلام.

ثالثا : فوز الرئيس عبد المجيد تبون بالإنتخابات الرئاسية:

في 13 كانون الأول / ديسمبر 2019 فاز الرئيس "عبد المجيد تبون" برئاسة الجزائر ليصبح الرئيس الثامن للدولة الجزائرية. جاء فوز عبد المجيد تبون بعد أشهر طويلة من الاحتجاجات الشعبية والتي أدت إلى استقالة عبد العزيز بوتفليقة وذلك بعد عقدين من ترؤسه البلاد، فخلفه "عبد القادر بن صالح" رئسا مؤقتا للبلاد بحسب ما ينص عليه الدستور الجزائري، لتشهد البلاد بعدها انتخابات رئاسية فاز على إثرها "عبد المجيد تبون". وكان بوتفليقة قد قدم استقالته بهدف الإسهام في تهدئة نفوس الجزائريين[1]، النفوس التي أراد تهدئتها مئات آلاف المواطنين الجزائريين الذين جابوا الشوارع غاضبين، فارتفع سقف مطالبهم من رفض ترشحه إلى المطالبة بتغييرات جذرية في النظام.

رابعا : الحكومة الجديدة:

بعد أسبوع من تسمية الرئيس المنتخب لـ"عبد العزيز جراد" وزيرا أول، تشكلت الحكومة الجديدة بتسعة وثلاثين عضوا، حيث تواجه هذه الحكومة الجديدة العديد من القضايا الملحة التي يتعين الفصل فيها في آجال لا تحتمل الأخير، بعضها له علاقة بوسائل تنظيمية كمسألة تعديل الدستور وتعديل قانون الانتخاب، وبعضها الآخر ذو طبيعة سياسية تتعلق بضمان التأسيس لحوار جدي مع الطبقة السياسية في البلاد يقصد تبادل الخبرات وإعادة إدماج الكوادر والإمكانات، المستبعدة والمستنزفة، في العمل الحكومي خدمة للهدف العام الذي سطره رئيس الجمهورية، وهو القطيعة مع سياسات النظام السابق. هذه التحديات ذات الطابع السياسي، التي تشكل الأولوية في برنامج عمل رئيس الجمهورية الجديد مثلما سطرها خلال حملته الانتخابية، هي التي يمكن اعتبارها عبئا سيضل يثقل كاهل الحكومة الجديدة ويحيط بنشاطها المرتقب. هذا فضلا عن مسألة استرداد الأموال المنهوبة، والقضاء على ما أسماه الرئيس الجديد عبد

[1] – الرئيس بوتفليقة يخطر المجلس الدستوري بإنهاء عهدته، وكالة الأنباء الجزائرية، 2019/04/02، http://www.aps.dz/ar/algerie/68987-2019-04-02-18-49-16.

المجيد تبون المال السياسي الذي أسس للفساد والذي عرفته فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

في ما يتعلق بمسألة تعديل الدستور، على سبيل المثال، كان عبد المجيد تبون قد وعد، في خطاب تنصيبه رئيس للجمهورية[1]، بتعديل جذري للدستور من شأنه أن يقلص صلاحيات رئيس الجمهورية ويحصن البلاد من السقوط في الاستبداد مجددا، وينزع الحصانة عن المتورطين في الفساد من أجل ملاحقتهم قضائيا، ويمنح الرئيس ولاية قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. غير أن ثمة مطالب أبعد يرفعها بعض النخب المنخرطة في الحراك الشعبي، تتجاوز ذلك وتطالب بتعديل / إدراج مواد تعيد النظر في استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وفي تشكيلة المجلس الدستوري وكيفية اختيار أعضائه (من التعيين إلى الانتخاب)، فضلا عن تأسيس المحكمة العليا للدولة ذات الصلاحية في محاكمة رئيس الجمهورية على أعمال الخيانة العظمى والوزير الأول على الجنايات والجنح التي يرتكبها أثناء تأدية مهماتها، وهي محكمة نص عليها دستور 2016، غير أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لم يؤسسها.

علاوة على ما سبق تتصل صعوبات بيئة عمل الحكومة الجديدة باستمرار الحراك الشعبي منذ أكثر من عام والذي يرفع في وجه الحكومة رهان المشروعية. ويطرح الاتجاه الأول مسألة الحوار بين الحراك والسلطة، بينما يحيل الاتجاه الثاني إلى وحدة الحراك الشعبي واتساق شعاراته. وتتدرج في ذلك خطوة النظام التي اتخذها في اتجاه إطلاق سراح معتقلي الرأي السياسي، بينما كشفت تظاهرات الجمعتين : الجمعة الخامسة والأربعون والجمعة السادسة والأربعون من الحراك الشعبي عن استمرار مطلب التغيير بترابط الخطان في واقع الأمر في اتجاه احتمال التوجه إلى مسار تفاوضي قد يجمع الحراك ومؤسسات الرئاسة، إذ يقوم افتراض التحول في مطلب التغيير اليوم على متغيرات عدة على رأسها وجود مؤسسة الرئاسة نفسها، بقطع النظر عن رأي الحراك الشعبي في طبيعة الانتخابات الرئاسية، فضلا عن ذهاب شخصيات وصمها الحراك الشعبي وطالب بتنحيها من المشهد منها ابن صالح وبدوي

[1] – ينظر : "خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إلى الأمة"، المؤسسة العمومية للتلفزيون، شوهد في 2020/02/10، في : http://bit.ly/39rwQSF.

ويتصل التحدي الأقرب لعمل الحكومة مباشرة بالمجال الاقتصادي، وهو أكثر القضايا المطروحة على أجندة الحكومة الجديدة هذا البعد الاقتصادي البارز واضح من خلال استحداث عدد من الوزارات المنتدبة في عدد من القطاعات المختلفة ذات الخصوصية الواضحة وذلك لارتباطها بقضايا مهمة، كالصحة والبيئة والتنمية المستدامة.

فالصناعات الصيدلانية، مثلا، هي وزارة جديدة تماما تعكس طموح دولة الجزائر إلى احتلال موقع في سوق الدواء الذي يستنزف سنويا مبالغ طائلة من خزينة الدولة الجزائرية، إلى جانب وزارة مستحدثة أخرى هي الفلاحة الصحراوية والجبلية، وهو قطاع لطالما اشتكى من التهميش وذلك على مدى سنوات مقارنة بإمكاناته الواعدة، لا سيما في الصحراء الجزائرية التي عرفت نموا مطردا في المساحات المستصلحة لم يواكبه جهد حكومي فيما يتصل بالاستفادة من الإنتاج، كالتخزين، والتسويق، والنقل، وضبط الأسعار، فضلا عن إمكانات التوجه نحو التصدير في ظل الدعوة المستمرة إلى تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

أكثر من ذلك، مثل استحداث الوزارة المنتدبة للمؤسسات الناشئة نقلة نوعية في رسم العلاقة بين كل من القطاعات الحكومية والبيروقراطية وقطاع الشباب الذي صرح به الرئيس الجديد عبد المجيد تبون بأنه سيحظى بالأولوية في اهتماماته والمؤسسات الناشئة هي الإطار الأمثل وذلك لتشجيع الابتكار في المجال الاقتصادي، في صفوف الشباب خصوصا. وكما يعبر استحداث هذه الوزارة المنتدبة عن مواكبة ما يعرف باقتصاد المعرفة، فضلا عن ذلك، مواجهة التحديات التي يفرضها مجال التجارة الالكترونية، خاصة مع غياب واضح للأطر الإجرائية والمنظومة القانونية المنظمة لهذا القطاع العام. يضاف إلى ذلك البعد الخدمي المتعلق بتسهيل عملية الإحصاء وتوفير المعلومة وكذا التقليل من معاناة الشباب الجزائري وأصحاب المشروعات في البلاد عبر تنظيم علاقتهم بالإدارة والحد من الممارسات البيروقراطية المعيقة.

غير بعيد عن ذلك، يعكس استحداث وزارة منتدبة أخرى سميت بوزارة الحاضنات [1] الأهمية التي يوليها الفريق الحكومي لتشجيع مجال الأعمال والمقاولات وتوفير البيئة المناسبة

وأماكن العمل والورشات والتكوينات والمحاضرات التي تحتاج إليها فئة الشباب المبتكر وتفتقر إلى الإمكانات المادية الكافية لتوفيرها. وهو اهتمام مستجد في الجزائر بالنظر إلى عدد من المبادرات المماثلة التي أنشئت في هذا المجال، واحتضنت الكثير من المشروعات ذات الطابع الشبابي والإبتكاري Start-ups وهي المشروعات التي اعتمدت في نشأتها على المجال الإلكتروني والتكنولوجيا وتعد محاولة مأسسة العمل في هذا المجال تعبيرا عن رغبة في ترسيم ما تم انجازه على الأرض إلى حد الآن بغرض خفض نسب البطالة وسط الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية بصورة عامة من جهة ومن جهة أخرى توسيع العمل بهذا النموذج الرائد ومواكبة التطور الحاصل في استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، باعتباره هدفا اندماجيا في المنظومة العالمية لعمليات التشغيل التي تشجعها هيئات دولية عديدة.

وبالمثل، عكس استحداث وزارة منتدبة مكلفة بترقية التجارة الاهتمام بالمتعاملين التجاريين الأقرب إلى الميدان، سواء أكانوا مصدرين أم مستوردين، لاسيما أن الجزائر تولي قطاع التجارة الخارجية أهمية قصوى، وترتبط خارجيا بعلاقات شراكة تقوم في جوهرها على مبدأ حرية التجارة والتبادل. وستجد التجارة المنتدبة الجديدة نفسها أمام العديد من الرهانات الملحة. لا يتعلق الأمر فقط بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العربية للتبادل الحر، لكنه يتعلق أيضا باستعدادات الجزائر للدخول في المنظمة الإفريقية للتبادل الحر (منتصف 2020)، فضلا عن عسر مفاوضات انضمامها إلى منطقة التجارة العالمية.

المطلب الرابع : السياسة الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة ما بعد الحراك:

أولا : توجهات السياسة الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة ما بعد الحراك:

إن الظرف السياسي الخاص والوضعية الاستثنائية لحكومة "بدوي" المرفوضة شعبيا والتي طولبت بالرحيل من قبل المسيرات الشعبية التي شهدتها ولايات الجمهورية كل جمعة قد لجأت إلى ورقة مغازلة الجزائريين، ولاسيما الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، عبر اتخاذ جملة من القرارات والإجراءات الاقتصادية المتتابعة ذات أبعاد اجتماعية تستهدف استرضاء الشارع الغاضب.

ويأتي ذلك رغم أن حكومة بدوي تلبس عباءة "تصريف الأعمال" إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، والتي أعلنت الأحزاب السياسية رفض إجرائها أكثر من مرة.

تواصل الحكومة الجزائرية الإصرار على رهان شراء السلم الاجتماعي، من أجل احتواء حالة الغضب المتفاقم في الشارع، خاصة منذ اندلاع أحداث الحراك الشعبي في الثاني والعشرين من شهر فيفري 2019.

ويقول محللون إن السلطات تغامر بالاستمرار في توسيع تقديم القروض للعائلات وحتى إغرائها بإمكانية استيراد السيارات المستعملة، رغم تقلص الاحتياطات والدفعات المالية للبلاد.

ولأول مرة منذ استقلال الجزائر سنة 1962، قررت الحكومة الحالية ضخ الإعانات المخصصة للعائلات الفقيرة نقدا عن طريق حسابات مصرفية، بعدما كانت الإعانات تقدم على شكل مواد غذائية تحت مسمى "قفة رمضان"، وذلك حفظا لكرامة العائلات، وإنهاء مسلسل التلاعب بالإعانات التي طالها الفساد والاختلاس، حسب الحكومة.

وقبيل شهر رمضان، أعلنت وزارة التجارة، حزمة من الإجراءات تحسبا لشهر الصيام، منها تسقيف أسعار بعض أنواع الخضر واللحوم الحمراء المستوردة، على اعتبار أنّ ذلك يهدف، في المقام الأول، إلى التصدي للمضاربة، وجعل هذه المواد الأساسية في متناول المستهلك، بالإضافة إلى إدماج التجار الفوضويين عبر منحهم طاولات للبيع الشرعي في أسواق صغيرة، والتنسيق مع وزارة الزراعة فيما يخص تأمين اللحوم بنوعيها بكميات كافية ومواد غذائية أخرى تسجل طلبا واسعا، على غرار الحليب.

وبالموازاة مع ذلك، أجلت وزارة المالية، موعد دفع قيمة قسيمة السيارات لسنة 2019، حسب ما جاء في الجريدة الرسمية، حيث أعلن المرسوم، أن الدفع يكون ابتداء من يوم الأحد 2 جوان إلى غاية يوم الأربعاء 31 جويلية على الساعة الرابعة زوالا، بينما كان من المقرر كما جرت عليه العادة أن تتم العملية تحصيل قسيمة السيارات، من الفاتح مارس إلى غاية 31 من نفس الشهر، حيث كلفت الوزارة، المدير العام للضرائب بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وفي تعليق على مبادرات حكومة تصريف الأعمال، قال الخبير الاقتصادي فرحات علي، أن الحكومة اليوم لا تزال تفكر بمنطق الحكومات في عهد بوتفليقة، وتواجه الأزمات بحلول "شعبوية" تهدف إلى شراء "السِلم الاجتماعي".

وأضاف نفس المتحدث أن "حكومة بدوي منقطعة عن الواقع، والدليل هو عدم نزولها منذ تنصيبها قبل أكثر من شهر ونصف الشهر إلى الميدان، فكيف لحكومة عملها كله في المكاتب أن تتخذ قرارات تفيد الشعب مهما كانت النية من وراء اتخاذها؟".

وتابع علي أن الأيام أثبتت أن ما قدمته الحكومة للشعب من قرارات لم يأت بالفائدة، فالأسعار لا تزال مرتفعة في الأسواق، وهناك المئات من العائلات لم تصلها الإعانة المالية وقد تجاوزنا نصف شهر رمضان. وتحاول الحكومة الابتعاد عن الجدل السياسي في الشارع ما بين المتظاهرين في المسيرات والمؤسسة العسكرية صاحبة القرار في الفترة الحالية، على الرغم من وجود رئيس دولة بصلاحيات "محدودة".

وحسب مراقبين، تسعى الحكومة إلى كسب ود الجزائريين، بالعزف على وتر آخر حساس في البلاد، وهو أزمة السكن التي لم تغادر واجهة الأحداث في البلاد منذ الاستقلال، فقررت إطلاق الصيغة السكنية المسماة "السكن الترقوي المدعّم"، استجابة إلى ضغوط اجتماعية كبيرة في هذا الملفّ، وهي صيغة موجهة للعائلات ذات الدخل الضعيف، التي تُمكنها من حيازة سكن بسعر مدعم ومناسب لدخولهم المحدودة.

ولم تتوقف إغراءات حكومة تصريف الأعمال عند هذا الحد، إذ قامت بخطوة أخرى تقرّبا للشعب، بإعطاء الضوء الأخضر للبنوك لمنح قروض مصغرة بدون فوائد، موجهة لشراء المواد الأولية للعائلات في الولايات الداخلية، تصل إلى 250 ألف دينار

وتابع الخبير الاقتصادي: حتى من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، هذه القرارات لم تلق قبولا لدى الشعب أولا، وليست في مستوى تطلعاته، فمثلا القروض بدون فوائد مع انهيار الدينار لا يمكنها أن تغطي تكاليف شراء المواد الأولية لبناء منزل صغير في المناطق الداخلية، فهي بالكاد تؤمّن ثمن شراء الإسمنت، وبالتالي هي "ذر للرماد في العيون" لا غير. وأكد تقرير سابق للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن أكثر من 670 ألف عائلة تحتاج للسكن في الجزائر، وأكثر من 15 مليونا من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر[1].

وفي 1 سبتمبر 2019 رفعت الحكومة علاوة الدراسة السنوية المقدرة بـ 400 دينار جزائري عن كل تلميذ إلى 3 آلاف دينار جزائري ، أين سيستفيد حوالي 9 ملايين تلميذ

[1] https://www.alaraby.co.uk/ ، الحكومة تسترضي الشارع وتشتري السلم الاجتماعي ، تاريخ الإطلاع : 2020/05/23، الساعة : 19:50.

متمدرس من هذه المنحة التي لم تتغير منذ سنة 1994، أين أمر الوزير الأول بتجسيد القرار فورا بمناسبة الدخول المدرسي، حيث وستتكفل البلديات بصرفها للأولياء دون دخل وذلك عبر تجنيد صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، هذا وقد أمر الوزير الأول برفع قيمة منحة التضامن المدرسي من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف دينار، والموجهة للعائلات ذات الدخل الضعيف والطبقة الهشة والتي يستفيد منها حوالي 3 ملايين تلميذ، مؤكدا أن القراران ينطلقان بضرورة دعم العائلات بمناسبة الدخول المدرسي ورفع المنحة المالية المقدمة لذوي الإحتياجات الخاصة من 4 آلاف دينار جزائري إلى 1 مليون سنتيم اعتبارا من 1 أكتوبر المقبل[1].

كما ينتظر أن تعرف أجور الجزائريين ارتفاعا نسبيا بعد إقرار قانون مالية تكميلي يستدرك إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي IRG ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20.000 دينار جزائري، حيث سيرفع إلغاء هذه الضريبة أجور الجزائريين بنسب متفاوتة تتراوح مابين 1.000 و 6.000 دينار جزائري.

والجدول التالي يبين مقارنة بين حجم الإعتمادات المالية المخصصة للتحويلات الاجتماعية لسنتي 2019 و2020:

السنة / القطاع	2019	2020
السكن	16.281.000.000	16.238.221.000
التربية الوطنية	709.558.540.000	724.681.708.000
التشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000	197.595.537.000
التضامن الوطني	67.385.008.000	82.173.251.000
الصحة	398.970.409.000	408.282.838.000
التعليم العالي	317.336.878.000	364.283.132.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قانون المالية لسنتي 2019-2020

[1] http://www.akhersaa-dz.com/2019/09/01 ، تاريخ الاطلاع : 2020/08/17 الساعة : 13:41

من خلال هذا الجدول نلاحظ زيادة في الإعتمادات المالية الممنوحة لسنة 2020 مقارنة بتلك الممنوحة سنة 2019 وهذا ما يؤكد استمرارية الدولة في طابعها الاجتماعي ودعمها للطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وذلك من أجل شراء السلم الاجتماعي وتفادي انفجار الجبهة الاجتماعية.

ثانيا : أهم ما جاء في لقاءات الرئيس تبون مع وسائل الإعلام حول السياسات الاجتماعية:

بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية أعلن الرئيس عقد لقاءات دورية مع وسائل الإعلام لتكريس مبدأ الشفافية ، وقد أجاب الرئيس عن العديد من القضايا، وكان من بين أهم النقاط التي تهم المواطن بالدرجة الأولى وهي السياسة الاجتماعية، حيث سؤل عن ملف التوظيف والقدرة الشرائية للمواطن وقد كانت إجابة الرئيس أن الوضع المالي ليس مزريا ولا أقول هو عادي مثلما ما كان عليه الأمر في السنتين الأخيرتين، ولكن هو في تحسن. الدخل الجبائي بدأ يرتفع وسوف تكون فيه إجراءات أخرى، وهنا أفتح قوسا بالنسبة لبعض الضرائب التي جاء بها قانون المالية 2020 والتي سيتم مراجعتها من أجل عدالة أحسن، ربما يكون هناك قانون مراجعة خلال الخمس أو الستة أشهر المقبلة، يتم تحضيره بدقة دون شعبوية.

أول شيء أن الإعفاء الجبائي لا يؤدي إلى تضخم مالي ولا إلى نزيف إضافي بالنسبة لميزانية الدولة. أنا التزمت وبمجرد أن نصل إلى قانون المالية التكميلي، سيطبق الأمر الذي التزمت به وهو إعفاء كل المرتبات التي تصل إلى 30 ألف دج أو أقل عن ذلك من الضرائب لنرفع نسبيا من القدرة الشرائية مع الرقابة على أسعار المواد الأساسية.

كما يمكن أن تكون هناك مراجعة دقيقة وبتأن للحد الأدنى للأجور، فالهدف أننا نرفض مبدئيا دينيا وأخلاقيا ووطنيا الفقر المزري في الجزائر وسنمضي بالوسائل المتاحة وبإرادة صلبة إلى محاربة الفقر وعدم التوازن في الدخل الفردي.

لما نعفي الرواتب التي تصل إلى 30 ألف دج وأقل من الجباية، سوف تكون تكلفة ذلك لا تتعدى 90 مليار دج وبالإمكان أخذ هذا المبلغ من جهة أخرى من أصحاب 2000 و 3000 مليار بشرط أن تكون هناك دقة في الحسابات الجبائية.

وبصفة عامة، فإن نسبة الجباية العادية لا تتعدى 30 بالمائة، فيما تبلغ الجباية البترولية 63 بالمائة من ميزانية الدولة.

فمبدأ رفع القدرة الشرائية لا رجعة فيه من خلال إزالة كل الضرائب على ذوي الدخل الضعيف والتحكم في أسعار السوق. فكل من يرفع سعر الحليب إلى 45 دج فهو يدرج في إطار الخيانة الوطنية.

كما استفسر الإعلاميون حول رأيه بالنسبة لإصلاح المنظومة التربوية حيث قال الرئيس أعتقد أن كل الجزائريين يطالبون بالتغيير الجذري للمنظومة التربوية وبالأخص الطور الابتدائي، وأنا أمنع منعا باتا إدخال الإيديولوجيا في التعليم الابتدائي. فالمواطنة تقتضي إنشاء جيل متشبع بالروح الوطنية والأخلاق والانتماء الحضاري.

بالنسبة للبرامج الدراسية، ينبغي تخفيفها مع الاهتمام بنوعية التعليم بالتدرج وترك الطفل يعيش طفولته بصفة طبيعية ومتوازنة، مع وضع حد لظاهرة ثقل المحفظة من خلال استغلال الوسائل التكنولوجية مع تكوين المعلمين وتكييفهم مع هذه الوسائل الحديثة.

ينبغي الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة. هناك مشاكل حاليا لا تتعلق بالدراسة، وألتزم بمعالجة المشاكل الاجتماعية للمعلمين، غير أنه لا ينبغي أن يستعملوا التلاميذ كوسيلة للضغط، فكثرة الإضرابات لا تخدم التلميذ.

ينبغي إعادة النظر في تأطير التعليم في كل الأطوار، وذلك بصفة تدريجية من خلال تحسين البرامج والوضع المادي للأساتذة والمعلمين، بالإضافة إلى الاعتناء بالتلاميذ خاصة في المناطق النائية من خلال ضمان النقل المدرسي والإطعام، وستكون هناك عقوبات صارمة ضد أي تقصير في هذا الشأن.

أما بخصوص ظاهرة الحرقة التي أقر فيها بأنه قرأ بعض التقارير حول الحرقة وأسبابها وهي لا تتشابه. فهذه الظاهرة حين تكون مرتبطة بالفقر وبالتذمر من الوضع السياسي يمكن معالجتها، كما أن هناك حالات أخرى نتيجة للقهر العائلي والاجتماعي. الحرقة ليس أساسها الفقر، فهناك أطباء وموظفون يهاجرون بطريقة غير شرعية. لابد من التوعية وإشراك الأسرة.

هناك العديد من المهاجرين عادوا إلى أرض الوطن والشاب الذي تخرج من الجامعة ويعاني من البطالة من الطبيعي أن يتذمر وينبغي إيجاد حل لهذا المشكل من خلال تحقيق

المساواة بين الجزائريين في التوظيف. وبالمناسبة، طلبت من رئيس الوزراء الإيطالي مؤخرا أن يطبق قوانين بلاده بالنسبة للمهاجرين الجزائريين لكن دون إهانة لأي جزائري.

ومن بين الحلول لظاهرة الحرقة، عقد اتفاقيات مع بعض الدول لإرسال شباب إلى الخارج للإطلاع عن كثب على الأوضاع فيها، كما يمكن الاستعانة بالأطباء النفسانيين لأن المشكل صعب وحله أصعب[1].

و أعلن السيد الرئيس خلال اللقاء ، أنه قد يتم اللجوء إلى إعادة غلق المحلات التجارية التي سمح لها باستئناف النشاط بداية رمضان، إذا ما تسبب نشاطها في زيادة تفشي وباء كورونا.مبرزا بأن الحكومة لبت طلبات اتحاد التجار وحاولت استدراك ما يمكن استدراكه من الحياة الاقتصادية، ولكن إذا كان هذا يؤدي إلى هلاك المواطنين وإلى وضع المواطنات والمواطنين في خطر فسنغلق كل شيء وسنرجع لأكثر صرامة في تطبيق الحجر خاصة وأننا كنا وصلنا تقريبا إلى نهاية الوباء".

و فيما يخص قطاع التربية و التعليم، فقد تطرق الرئيس تبون إلى التدابير التي سيتم اتخاذها بخصوص إجراء الامتحانات المصيرية، عقب تعليق الدراسة في ظل تفشي وباء (كوفيد-19) حيث قال بأن "هذا القرار مرتبط أولا بأزمة كورونا"، غير أنه ذكر بالتزامه في وقت سابق بأنه "لن تكون هناك سنة بيضاء".

و بخصوص امتحان شهادة البكالوريا، أكد على أنه "سيتم اجتياز هذا الامتحان لكن تبعا للظروف التي تعيشها البلاد"، مذكرا بأن السنة الدراسية تنتهي عادة في أواخر جوان و هو أجل لم يحن بعد.

إلا أنه أشار في هذا الصدد إلى أنه "لن يتدخل في طبيعة هذه التدابير، سواء تعلق الأمر بتحديد عتبة للدروس أو غير ذلك من الحلول التي يمكن اللجوء إليها، مؤكدا أن الأمر يبقى متروكا للأساتذة و مسيري القطاع".

و بخصوص تفشي جائحة كورونا صرح الرئيس تبون خلال المقابلة بأن "مهمتنا والتزامنا يتمثل في حماية الشعب قبل كل شيء" لافتا إلى انه "إذا كانت هناك بلدانا تفضل

[1] https://www.entv.dz بتاريخ 23 جانفي 2020

الاقتصاد على حياة المواطن فنحن خلاف ذلك نفضل حياة المواطن على الاقتصاد" مشددا على أن "حياة المواطن الجزائري أولى من كل شيء".

وأضاف بهذا الخصوص قائلا :"كنا قد بلغنا بالتقريب إلى النهاية (في مواجهة الفيروس)، مشيرا على سبيل المثال إلى انه بالنسبة لولاية البليدة "منذ ثلاثة أيام، في وقت مضى كان يتم تسجيل من حالة إلى حالتي إصابة ،كما تم تسجيل صفر حالة خلال يومين ونفس الأمر بالنسبة للجزائر العاصمة، واليوم عدانا مجددا إلى (تراجع في هذه الوتيرة الايجابية)[1].

[1] https://www.entv.dz بتاريخ 2 ماي 2020

المبحث الرابع : تقييم مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر

من خلال الإطلاع على مضامين قوانين الإصلاح في الدولة الجزائرية نستنتج أنها قرارات متسرعة وغير مدروسة ولهذا لم تمس صميم العملية الديمقراطية في الجزائر، كما كانت مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة وعدم مشاركة جميع الفئات من أحزاب ومجتمع مدني في تشييد الإصلاحات الحقيقية التي تخدم البلاد.

اعترضت التجربة السياسية في دولة الجزائر مشاكل كبيرة بسبب عوامل موضوعية وتاريخية، كان لها تأثير كبير في مسيرة التنمية بمختلف أشكالها. فقد لعبت الدولة الاستعمارية دورا مؤثرا في تخلف البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[1].

لهذه الأسباب، فإن بناء جيل ناضج سياسيا ومنفتح وواعي بواقعه الاجتماعي يتفاعل إيجابيا بالتحولات المختلفة التي تشهدها الدولة الجزائرية لتكون أكثر فغالية غلى الممارسة الديمقراطية، يعتبر من بين الأولويات الوطنية.

في حين فإن العوامل الذاتية، فإنها تتعلق بالدولة نفسها وظروفها الداخلية، أي ليست لها علاقة بشكل مباشر مع العامل الخارجي.

ويكون التركيز هنا على عنصر الإرادة السياسية التي تحتاجها النخبة الحاكمة قي الجزائر لتبني مشروع الإصلاح السياسي، الذي يهدف إلى تحقيق الديمقراطية التعددية وبناء دولة القانون.

إن الجزائر لا يمكنها تجاوز الأزمة السياسية التي قد تدخل البلاد في الفوضى السياسية والأمنية، وحتى الوصول إلى بعض الحالات إلى حرب أهلية تهدد كيان الدولة واستمرارها، إلا بتبني عملية إصلاح سياسي من خلال اعتماد إستراتيجية شاملة، تتضمن خاصة تجسيد فكرة التعددية السياسية والإعلامية الحقيقية التي تحقق المساواة بين السياسية وبناء دولة القانون والحق.

يمكن استخلاص مبررات الإصلاح السياسي في الجزائر من خلال التركيز على عوامل داخلية مختلفة، لأننا نؤمن بأن التغيير يأتي من الداخل وليس من الخارج، وبعبارة أخرى إذا لم نغير أنفسنا فإن التغيير سيفرض علينا من خارج المنطقة.

[1] – فرانيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة: مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان ، 2007، ص170.

تتحقق عملية الإصلاح السياسي[1] في الجزائر عندما تقتنع النخب السياسية المختلفة داخل الدولة بما فيها السلطة القائمة بضرورة القيام بإصلاحات سياسية دستورية تجسد التغيير السياسي الديمقراطي.

وعندما يحدث هذا الإصلاح السياسي يدعم من السلطة والمعارضة على حد سواء، فإن هذا الإصلاح ستكون له انعكاسات ايجابية لا محالة على المستقبل السياسي للبلاد.

كما تلعب الجماعات الوسيطة أو مؤسسات المجتمع المدني دورا فاعلا ومستقلا ومؤثرا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين ودعم المشاركة السياسية التي تحقق التوازن السياسي والاعتدال الإجتماعي[2].

ويتعزز دور المجتمع المدني من خلال مؤسساته المختلفة عندما يقوم بتفعيل الحياة الاجتماعية والسياسية وتحسين المواطنين بضرورة التفكير والتفاعل مع السياسات القائمة والمقترحة في المجتمع وجعلها أكثر واقعية تتماشى ومتطلبات المجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويساهم المجتمع المدني في خلق بيئة اجتماعية بناءة وخلاقة من خلال نشر الثقافة السياسية المؤثرة التي يحتاجها المجتمع في عملية التغيير السياسي.[3]

لا يمكن أن نتكلم عن عملية تطوير وإصلاح سياسي دون أن تلازمها عملية إصلاح وتنمية اقتصادية، فلا حديث عن تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية، فالأمن يتحقق بوجود تنمية.

الدولة والسلم الإجتماعي

أحدثت التحولات التي شهدتها الدول العربية في العالم ارتباكا لدى دوائر الحكم في دولة الجزائر، خاصة أن الاحتجاجات التي عرفتها أبانت عن نقص اكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية وكذا قدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات،. ولا يزال شبح الحرب الأهلية راسخا في الأذهان مما جعل الجزائريين أقل حماسا للإنخراط في إحداث تغييرات جذرية

[1] نور الدين زمام، القوى السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 213.

[2] عبد الحليم الزيات، "التنمية السياسية: في دراسة علم الاجتماع السياسي" ، الجزء الثالث . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ب س ن، ص 171.

[3] – حسنين توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية للمجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 714-716.

في الدولة الجزائرية تحقق مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية. وكما تزيد وقائع الثورات العربية في الدول المجاورة من تعميق هذا الشعور، خاصة وأن الإعلام الدولي بات ينقل المشاهد المأساوية التي أعقبت التغيير الثوري.

لقد اعتمدت دولة الجزائر سياسة دعم مبنية على معادلة " شراء السلم الإجتماعي " عديمة الفعالية اقتصاديا، وغير الفاعلة اجتماعيا، والخطيرة سياسيا وأمنيا، بدون تحديد إستراتيجية واضحة للتنمية، فالإنفاق العمومي ارتفع بنسبة 50 بالمائة، وارتفعت رواتب الموظفين المدنيين. وستكون السلطة الجزائرية مجبرة على إيجاد حلول جذرية للأزمات المتراكمة لأن " شراء السلم " الاجتماعي من خلال رفع وتيرة ضخ النفط غير مجدية للأبد، خاصة أن الدولة الجزائرية استهلكت منذ استقلالها ثلثي احتياطاتها القابلة للاستغلال من النفط والخام، ونصف احتياطيات الغاز الطبيعي، علاوة على ذلك فاحتجاجات منطقة الجنوب الجزائري ضد استغلال الغاز الصخري تمثل متغيرا جديدا في رفضها في رفضها استغلال الغاز لأسباب بيئية. وهو ما يمثل مشكلة السلطة السياسية، لصعوبة تلبية هذه المطالب بالإغراءات الاجتماعية بضخ أموال معتبرة في برامج اجتماعية وشراء السلم الاجتماعي.

خلاصة الفصل الثالث

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى السياسات الاجتماعية ودورها في استقرار النظام السياسي الجزائري بداية بالسياسات الاجتماعية وتحديات الربيع العربي وموقف الجزائر ثم احتجاجات الجزائر 2011 والاعتراف بحتمية التغيير من طرف النظام السياسي والتي واجهها النظام بحزمة من الإصلاحات والسياسات الاجتماعية في الفترة 2011-2014 وهي فترة البحبوحة المالية والتي لم تتطور أحداث الجزائر فيها إلى ربيع عربي بسبب قدرة النظام على شراء السلم الاجتماعي وهذا راجع للوفرة المالية والإنفاق بسخاء على الجانب الاجتماعي والمشاريع التنموية.

في حين أدت تداعيات الأزمات الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الوطني إلى تغيير في مسار السياسات العامة ودخول الدولة في نظام ترشيد النفقات "التقشف" غير أن وبحكم الطابع الاجتماعي للدولة لم يطل التقشف السياسات الاجتماعية وخُصصت لها اعتمادات مالية معتبرة، إلا أنه في غياب العدالة في توزيع الثروات وانتشار ظاهرة الفساد المالي والسياسي لم يستطع النظام في هذه المرحلة المحافظة على البقاء واستمراره على سدة الحكم بعد الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 فيفري 2019 الذي أجبر الرئيس لتقديم استقالته وإجراء انتخابات رئاسية في 2019/12/12 التي فاز فيها المترشح عبد المجيد تبون وبدأ مرحلة جديدة والتي أكد فيها بدوره على المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة ومرافقة الفئات الهشة.

الخاتمة

الخاتمة

تمحورت هذه الدراسة حول البحث في السياسة الاجتماعية وأثرها على استقرار النظام السياسي الجزائري خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى 2020 وهو موضوع الاشكالية التي طرحناها في مقدمة الدراسة حيث صيغت على النحو التالي : إلى أي مدى تساهم السياسات الاجتماعية في استقرار النظام السياسي في الجزائر؟

ونقصد بالسياسات الاجتماعية أنها تلك السياسات التي تهتم بدراسة الأنظمة الاجتماعية الضرورية للإنسان وتوفير الرفاهية وتنميتها والعيش الكريم لأن الرفاهية هي الطريقة التي يكون عليها الناس وتتوفر عن طريق الخدمات الضرورية، نظم الرعاية الاجتماعية والتربية، توفير الشغل و الأجور العادلة، والبحث عن طرق تنظيم وتوفير هذه الأمور واستدامتها من طرف الحكومات والهيئات الرسمية والمؤسسات والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

إن النظام السياسي بحاجة الى قوانين وسياسات قوية تقربه من مواطنيه ويدعم اعترافهم وثقتهم به الأمر الذي يعطيه الحضور والتواجد القويين والمحافظة على استقراره والحفاظ على شرعيته الذي يكمن في رضا المحكومين الذين يمثلون طرفا قويا في العقد بينهم وبينه والذي لا يمكنه ان يكون متين إلا إذا تحققت الرفاهية والعدالة في إعادة توزيع الثروة، أي تحقيق التنمية الشاملة التي ترتكز على أبعاد اقتصادية واجتماعية تتطلب العدالة في توزيع الثروة القومية إلى جانب الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية ثم البعد السياسي المتعلق بتحقيق مبادئ الديمقراطية.

وفي سبيل تجنب تداعيات المتغيرات الإقليمية أو فيما يسمى الربيع العربي، وجد النظام السياسي الجزائري نفسه أمام حتمية التغيير " الناعم" خوفا من التغيير " القسري" وفقا لمبدأ العدوى – نظرية الدومينو– الذي انتشر في المنطقة إثر تهاوي الأنظمة التسلطية في كل من مصر، تونس وليبيا، وهي حتمية فرضت على الرئيس اللجوء إلى الإعلان عن اصلاحات سياسية وصفت في الدوائر الرسمية بالكبرى، حيث تتماشى مع خصوصية المجتمع الجزائري بعيدا عن إرهاصات التغيير الإقليمي، أين استطاع من خلالها النظام المحافظة على بقائه واستقراره بإطلاق مجموعة من الإصلاحات السياسية ، كان من مخرجاتها حزمة من السياسات الإجتماعية تتمثل في عدة مشاريع خاصة بالشباب وتوفير مناصب شغل بصيغ متعددة وأخرى

خاصة بالصحة والتعليم والإسكان بالإضافة إلى عدة سياسات أخرى تشمل عدة قطاعات حيوية كان من شأنها تهدئة الجبهة الإجتماعية، ومن خلالها تجنب النظام عاصفة الربيع العربي والحفاظ على إستقراره السياسي، مما يؤكد وجود علاقة بين السياسات العامة الإجتماعية و النظام السياسي الجزائري وتجلى أثرها في حفاظ النظام الجزائري على إستقراره بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلا أن هذه السياسات والإصلاحات لم تكن تعالج جوهر المشكل الحقيقي المتمثل في بناء منظومة إجتماعية على أسس ديمقراطية، بل كانت تسعى إلى شراء السلم الإجتماعي وبإستمرار النظام السياسي بنفس النمط في تسيير شؤون الدولة وإنتشار الفساد الإداري و المالي الذي ساد معظم مؤسسات الدولة، أدى إلى أن يعيش النظام حالة الإغتراب السياسي بالإضافة إلى غليان في الجبهة الإجتماعية خرج الشعب الجزائري في مظاهرات سلمية يوم 22 فيفري يطالب بالتغيير الجذري للنظام مما أدى إلى سقوط نظام بوتفليقة والدخول في مرحلة جديدة نتج عنها إنتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية والذي أكد في تصريحاته على بناء جزائر جديدة والقطيعة مع النظام السابق والحفاظ على الطابع الإجتماعي للدولة .

التوصيات

-المطلوب من السلطة الحاكمة أن تتجه بجهودها نحو التعامل العلمي والعملي وبصورة جادة وايجابية مع مطالب المواطنين وطموحاتهم مع تجنب الاستجابة الارتجالية والتعاطي العشوائي المفضي إلى معالجة أعراض الأزمة بدلا من استئصالها جذريا.

-لا بد من تمكين المواطن من الشعور حقيقة بالإصلاحات المعتمدة بانعكاسها إيجابا على ظروف حياته الاجتماعية.

-معالجة حالات الإقصاء والتهميش لفئات معينة من السكان نتيجة سياسات حكومية اقتصادية واجتماعية وتمكينها من المشاركة بشكل أكثر فعالية في المجتمع.

-إشاعة ثقافة الحوار الوطني وتغليب المصلحة العامة بما يعزز التماسك الاجتماعي ويحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي معاً.

-لا بد من إيجاد بدائل حقيقية وسريعة تستهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وبناء قاعدة صناعية قوية بدلا من الاعتماد شبه الكلي على الموارد النفطية الخاضعة لتقلبات السوق النفطية العالمية، والنجاح في ذلك يبدأ من الاستغلال الأنجع للمقدرات المالية المتوفرة.

-تغيير و تطوير المنظومة التعليمية، حيث يعد التعليم أحد الآليات الأساسية في بناء المواطن الصالح فإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، يعد من الأولويات لما له من آثار حاضرة و مستقبلية على تكوين و تنمية المواطن و جعله عنصرا فعالا صالحا لا مفسدا، ممتلكا للطموح و الرغبة في التحدي للصعاب و حل المشكلات و تحقيق الانجازات، و لا يكون ذلك إلا من خلال البرامج التعليمية الهادفة ذات الجودة و النوعية و تكريس ثقافة حب الغير و الاهتمام بالصالح العام بتفضيل المصلحة الوطنية قبل كل شيء، فقبل أن نبني اقتصادا علينا أن نكون قبل كل شيء إنسانا.

-توعية المواطنين بالآثار السلبية للفساد على تحقيق الاستقرار بمختلف جوانبه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية و المسموعة و المكتوبة، و هنا لابد من التأكيد على أن التوعية الإعلامية هي أحد أهم عناصر إستراتيجية مكافحة الفساد ، لأن التوعية وما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام من توضيح لآثار الفساد السلبية و مستوياته و دور الجمهور في التحدي له دون تدابير تشريعية و تنظيمية و رقابية لا تكفي، فعلى وسائل الإعلام أن تعمل على توعية المجتمعات و تبصيرها بما يعزز و يقوي الحس الوطني و المسؤولية في أبناء الأمة، و في نفس الوقت يحذر من سوء عاقبة المفسدين مع التركيز على سد المنافذ و الذرائع الّتي تفضي إلى الفساد.

-معالجة أسباب الفساد من الجذور خاصة ما تعلق منها بإصلاح الوظيف العمومي بتشجيع و تقديم أجور كافية منصفة و مراعية مستوى النمو الاقتصادي، تكفل للمواطنين حياة كريمة، و يمكن توفير إعتمادات و مستحقات هذه الزيادة في الأجور من خلال الأموال العامة التي يتم استردادها من عمليات النهب و السرقة و الاختلاس.

-لابد من وجود نخبة سياسية سندها التمثيل الشعبي الحقيقي باعتباره الملهم الحقيقي للشرعية حيث تتمكن من تحقيق المعادلة التي أكد عليها المفكر الجزائري" مالك بن نبي " و هي أن يكون الفرد الذي يمثل الجزء منتميا إلى الكل الذي يمثل الصالح العام، فعلى النخبة الحاكمة العمل بهذا المبدأ أي تقليص الهوة بين الحاكم و المحكوم، وإرجاع الفرد ثقته بالمسؤول يعد السبيل الأنجع للخروج من هذا النفق المظلم أي نفق الفساد و التخلف.

القرآن الكريم .

1.الدساتير والقوانين:

أ/ الدساتير

1. الميثاق الوطني ، ميثاق طرابلس 1962.
2. دستور 1963.
3. دستور 1976.
4. دستور 1989.
5. دستور 1996.
6. دستور 2008.
7. دستور 2016.

ب/ القوانين

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 01 2012/01/14.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 15 2012/01/02.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 02 2012/01/15.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 02 2012/01/15.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/12 المؤرخ في : 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 01 2012/01/15.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون دستوري رقم 19/08 المؤرخ في : 2008/11/15، الجريدة الرسمية رقم: 63 2008/11/16.

2. الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. إبن منظور، لسان العرب، النظم السياسية، ج6 ،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996 .
2. أبوجرة سلطاني ، الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية ، الجزائر : شركة زعباش للطباعة والنشر.
3. أحمد إبراهيم حمزة، السياسة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2015.
4. إسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان : ب د ن ، 2002.
5. البنك الإسلامي للتنمية، الإدارة في الإسلام، جدة (السعودية)،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،2002.
6. السعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ، ط2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر ، 1993.
7. بن الحاج يحي الجيلاني وآخرون، القاموس الألفبائي، بيروت: الأهلية للنشر، 1997.
8. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، ط1، دار المجدلاوي، عمان، 2004.
9. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، (ترجمة عمر الكبيسي)، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة، 1999.
10. حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
11. حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي الاجتماعي ضروراته و ضماناته، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.

12. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدةالعربية ، بيروت، ط1، 2003.
13. سلام عبد علي العبادي، مثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الأدب العدد 96، بغداد.
14. صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الانتقال إلى اليوم، ط 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
15. صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الانظمة السياسية، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 1990.
16. صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993.
17. طلعت مصطفى السروجي وزملائه، السياسة الاجتماعية، دار الفكر، ط1، د ب ن، 2015،
18. عامر خضر الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير آداء الحكومات، بيروت: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
19. عبد الحليم الزيات، "التنمية السياسية: في دراسة علم الاجتماع السياسي" ، الجزء الثالث . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ب س ن.
20. عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999.
21. فرانيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة: مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
22. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة لعامة، منظور كلي في البنية والتحليل، الجزائر: دارالمسيرة للطباعة والنشر،2007.
23. قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ،2004.

24. كريمة عبد الرحيم حسن، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث مشكلات و تجارب التنمية، بغداد: دار الحكمة، 1990.
25. محمد العجاتي وآخرون، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية، روافد للنشر والتوزيع، ط1، الرباط ،2016.
26. محمد بن إسماعيل البخاري،صحيح البخاري،دمشق(سوريا)،دار ابن كثير، 1993.
27. محمد علي الهاشمي،شخصية المسلم،الرياض (السعودية)،مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،2004.
28. مصطفى أبو زيد فهمي،حسين عثمان ،الادارة العامة،الاسكندرية (مصر)،دار الجامعة الجديدة ،2003.
29. ناجي عبد النور و مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة . الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع.
30. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
31. نور الدين زمام، القوى السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
32. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988.
33. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية).
34. وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، 2015.

ب- باللغة الأجنبية:

1. AndreaDessi, " Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change", InstitutoAffariInternazionali (IAI), Working Papers, (11/28 September, 2011).

2. Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform? ", Actuelles de L' IFRI, (09 July, 2012).
3. Dictionnaire Larousse, Paris, Larousse, 1982.
4. Direction de la communication، "compagneprésidentielleBilan (1999-2014)،" Avril 17، 2014، "accessed October 22، 2010".
5. Global Hunger index، "The inequalities of hunger،" October 2017، International Food Policy Research Institute، "accessed January 2، 2019".
6. Hill Marshall, understanding social Policy (Oxford: Basil Blackwell, 1980).
7. LouisaDris-AïtHamadouche, " Algeria in The Face of TCie Arab Spring: Diffiise Pressure and Sustained Resilience ", Mediterranean Politics/Maghreb, (2012).
8. Office National de statistique، "Activité،Emploi&Chômageen Avril 2018،" "accessed January 2، 2019".
9. Office National de statistique، "DémographieAlgérienne 2017،" no. 816، "accessed October 22، 2018".
10. Transparency International، "Corruption Perceptions Index 2017،" "accessed December 28، 2018".
11. United nations development programme، "Human development Data (1990-2017)،" "accessed January 2، 2019".
12. United nations Development programme، "Human Development Data (1990-2017)،" "accessed August 9، 2019".

3.المذكرات :

1. أحمد إسراء إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، مصر، 2007.
2. بتة الطيب ، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي 1999-2011، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3 ، 2013.
3. بن قدور ايمان، الوجه الآخر للعولمة" الربيع العربي أنموذجا"، مذكرة ماستر في الآداب، كلية الآداب واللغات الاجنبية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
4. جليلة العبداوي، الثورات العربية وأزمة بناء الدولة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

5. خليل زغدي، دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الاجتماعية دراسة حالة ولاية الوادي 2010-2015، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر،2016.
6. دروم علي، أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.
7. شنوف حياة، غلاب ياسين، سعيدة نور الدين، أثار سقوط القذافي على الاستقرار السياسي في المغرب العربي، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.
8. عميرة محمد أيوب ومالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013.
9. كتفي فيصل، السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.
10. كدروسي مختار، عرابي علي، الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.
11. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيلشهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة بلقايد بوبكر،تلمسان، 2007.
12. محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلومالسياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008.
13. محمود نتاري، اثر الحراك الشعبي الاقليمي على مستقبل التجربة التكاملية المغاربية، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2012 /2013.

14.مولود دحماني، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015-2016.

15.يحياوي حنان، التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الاصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

4.الصحف والمجلات :

أ/ الصحف:

1.يومية الخير، العدد: 5412،"عبد الرحمان بلعياط للخير، لكن يكرر الأفلان تجربة العودة إلى المعارضة إلى المعارضة "، (السبت 20 أوت 2008).

2.يومية الشعب، العدد: 15468 ،خطاب رئيس الجمهورية 15 نيسان/أبريل 2011، (السبت 17 نيسان / أبريل 2011).

3.يومية الشعب، العدد: 15409، بيان مجلس الوزراء: رئيس الجمهورية...المظاهرات الأخيرة تعبر عن قلق المواطنين وقنوطهم ويجب أخذها في الحسبان، (السبت 05 شباط/فبراير 2011).

4.يومية المساء، العدد 15409، الرئيس بوتفليقة الحكومة بصياغة نص قانوني لمواصلة مكافحة الإرهاب: رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال ، (السبت 05 فبراير 2011).

ب/ المجلات:

1. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 54 ، أكتوبر – ديسمبر،1981.

2. المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار(وحدة رويبة)، رئاسة الجمهورية، "مقطع من خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للأمة"،بتاريخ 15 أفريل 2011، الجزائر، مارس 2012.

3.توازي خالد، قراءة في الديمقراطية المغربية بالتركيز على دستور 2011 ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، عدد ديسمبر 2017.

4. توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديدة للتغييرالديمقراطي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
5. حسنين توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية للمجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
6. رحاب عبد الحى محمد، معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان 2017/2007، دفاتر السياسة والقانون، قسم العلوم السياسية – جامعة النيلين – السودان، 2019.
7. رضوان محمود المجالي ، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، قسم العلوم الانسانية – جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، 2015.
8. سعد الدين العثماني، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2982 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 2010،
9. طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 ، تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد : 37 شتاء 2013.
10. عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2011.
11. عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار لاحتكار السلطة للصواب؟، قطر،الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية2011.
12. عصام بن الشيخ، "انتخابات الرئاسة في الجزائر: دراسة في السلوك التصويتي"، مجلة الديمقراطية، الأهرام، القاهرة، العدد 35، (يوليو 2009).
13. عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث "الجزائر نموذجاً"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138، 1999 .

14.فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، لعدد : 35 صيف 2012.
15.محمد الصالح بوعافية ، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، قسم العلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2016.
16.محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند (دراسة مقارنة) ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، العدد 01، 2001.

5- الملتقيات:

1. عبد الوهاب بن خليف، الاصلاح السياسي في الجزائر : الواقع والآفاق، الملتقى الوطني حول الاصلاحات السياسية في الجزائر يومي 23/22/ أفريل 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2015.

6- المواقع الالكترونية:

1. http://www.ahewar.org/debat/nr.asp
2. http://www.ahewar.org/debat/show
3. http://www.akhersaa-dz.com/2019/09/01
4. http://www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf
5. http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/malti_nationalisation.html .
6. http://www.aliazeera.net/opinions/pages/63ed2bef-f35a-40f9-95f7-75d24eb9062b
7. http://www.aljazeera.net
8. https://www.alaraby.co.uk/
9. http://www.alquds.co.uk/?p=468927.
10. http://www.aps.dz/ar/algerie/57349-2018-06-01-14-33-08
11. http://www.aps.dz/ar/algerie/68987-2019-04-02-18-49-16.
12. http://www.aps.dz/ar/economie/76270-2020
13. http://www.ar.m.wikipedia.org/wiki/d8a7،19/05/2017.10:00
14. https://www.arabbarometer.org/?report=algeria-five-years-after-the-arab-uprisings.
15. https://www.arabicpost.net
16. http://www.bit.ly/1qWxi4m.
17. http://www.carnegieendoume.com
18. http://www.cutt.us/nUbj6.
19. http://www.democracy.ahram.org.eg/ui/front/innerprint.aspix?newsid=118.
20. http://www.echoroukonline.com/ara/national/74299.html.

21. http://www.elbilad.net/article/detail?id:280
22. https://www.ennaharonline.com
23. https://www.entv.dz.
24. http://www.jcalgerie.com.
25. https://www.middle-east-online.com
26. http://www.middle-east-online.com/?id=207948
27. http://www.palscholars.com/ar/pdf.php?type=1&fId=2356 .
28. http://www.policy.co.uk/sohort/introductions/seamples/ JEAN DEAN" ،WHAT IS SOCIAL POLICY"
29. http://www.politics.echoroukonline.com/articles/200186.html.
30. http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement
31. https://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/07/24/411067.html
32. https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180218/134261.html
33. http://www.svria-news.com/davin/mosah/readnews.php?id=8104

الفهرس

تشكرات
إهداء
مقدمة ..... أ- ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة 9
المبحث الأول : ماهية السياسات الاجتماعية 10
المطلب الأول : تعريف السياسات العامة 10
المطلب الثاني : تعريف السياسات الإجتماعية 14
المطلب الثالث : ركائز وعناصر السياسات الإجتماعية 20
المطلب الرابع : وظائف وأهداف السياسات الإجتماعية 23
المبحث الثاني : ماهية الإستقرار السياسي 27
المطلب الأول : تعريف الإستقرار السياسي 27
المطلب الثاني : مقومات وأبعاد ظاهرة الإستقرار السياسي 36
المطلب الثالث : مؤشرات الإستقرار السياسي 42
المطلب الرابع : معيقات الإستقرار السياسي 49
المبحث الثالث : مفهوم النظام السياسي 54
المطلب الأول : تعريف النظام السياسي 54
المطلب الثاني : تطور مفهوم النظام السياسي 57
المطلب الثالث : مهام النظام السياسي 61
المطلب الرابع : علاقة السياسة الاجتماعية باستقرار النظام السياسي 61
خلاصة الفصل الأول 64
الفصل الثاني: البيئة الإقليمية و أثرها على استقرار النظام السياسي في الجزائر 66
المبحث الأول : نشأة وتطور النظام السياسي الجزائري 67
المطلب الأول : مرحلة الأحادية 1962-1988 67

المطلب الثاني : مرحلة التعددية ما بعد 1989..... 69
المبحث الثاني : الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية..... 74
المطلب الأول : مرحلة التوجه نحو النهج الاشتراكي 74
المطلب الثاني : مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق..... 76
المبحث الثالث : الأحداث الإقليمية و أثرها على بيئة استقرار النظام السياسي في الجزائر 80
المطلب الأول : التجربة التونسية 87
المطلب الثاني : التجربة المصرية 90
المطلب الثالث : التجربة الليبية..... 93
المطلب الرابع : التجربة المغربية..... 97
المطلب الخامس : تأثير ثورات الربيع العربي على المشهد السياسي في الجزائر 99
خلاصة الفصل الثاني 101
الفصل الثالث : إنعكاسات السياسة الاجتماعية على استقرار النظام السياسي في الجزائر 103
المبحث الأول : السياسة الاجتماعية وتحديات الربيع العربي في الجزائر..... 104
المطلب الأول : الربيع العربي وموقف الجزائر 106
المطلب الثاني : احتجاجات الجزائر 2011 والاعتراف بحتمية التغيير..... 108
المطلب الثالث : السياسة الاجتماعية 2011-2014..... 116
المطلب الرابع : لماذا لم تتطور احداث الجزائر إلى ربيع عربي 125
المبحث الثاني : تداعيات الأزمات الاقتصادية على مسار السياسة الاجتماعية 127
المطلب الأول : السياسة الاجتماعية 2015-2019..... 127
المطلب الثاني : التعديل الدستوري 2016..... 132
المطلب الثالث : التطورات الاجتماعية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.... 137
المبحث الثالث : حراك 22 فيفري وتحديات استقرار النظام السياسي..... 140
المطلب الأول : الحراك الشعبي والتحديث السياسي 140
المطلب الثاني : الانتقال المفروض وموقف السلطة من الحراك..... 146

المطلب الثالث : الانتخابات الرئاسية وتحديات المرحلة القادمة..... 149
المطلب الرابع : السياسة الاجتماعية فترة ما بعد الحراك..... 156
المبحث الرابع : تقييم مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر..... 164
خلاصة الفصل الثالث 167
الخاتمة 169
قائمة المراجع والمصادر .....
الفهرس .....
ملخص الدراسة .....

ملخص

تعالج هذه الدارسة موضوع السياسات العامة الاجتماعية وتأثيرها في استقرار النظام السياسي من خلال حالة الجزائر، نظراً لأهمية كل من السياسات العامة واستقرار النظام السياسي في مجريات الحياة العامة للأفراد وللنظام السياسي على حد سواء، وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بينهما، و يبرز ضرورة تبني النظام السياسي لسياسات رشيدة تتماشى مع متطلبات التنمية على كافة المستويات، للحفاظ على السلم الاجتماعي ومن ثم تحقيق استقراره ، لذا فقد تمحورت الدارسة حول السياسات العامة الاجتماعية من خلال تعريفها ومعرفة مجمل العوامل المؤثرة فيها، ثم دارسة استقرار النظام السياسي من خلال تحليل مؤشراتة ومحددات علاقته بالسياسة الاجتماعية، وصولا إلى دارسة تأثير السياسات الاجتماعية في الجزائر في استقرار النظام السياسي من خلال البرامج التنموية و انعكاساتها على الوضع الاجتماعي ، الاقتصادي و السياسي للبلاد خلال الفترة 2011– 2020 والتي وإن كانت هناك نتائج ملموسة إلا أنها لم تكن بالشكل المناسب خاصة من الناحية الإجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، السياسة الاجتماعية، استقرار النظام السياسي، السلم الاجتماعي،...

Abstract

This study addressed the subject of social policy and its impact on the political system stability through the case of Algeria, which give the importance of all of public policy and political system stability in the course of public life for individuals and political system alike, which underlines the close relationship between them, and highlights the need to adopt a political system of the policies of rational line with development at all requirements levels, to maintain an economic stability and then political system stability, so the study on the social policy centered around the recognition and knowledge of the overall factors affecting it, then study political system stability through its indicators and determinants analysis of its relationship to social policy , right down to study the impact of social policies in Algeria (2011/2020) in political system stability through economic development and its implications programs on the economic, social and political situation of the country, and that even though there are concrete results but they were not as especially appropriate in social and political terms.

Key words: Public policy, Social policy, Political system stability, Social peace,....